الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادرللعلوم الإسلامية بقسنطينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التـاريخ

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة خلال ثورة التحرير الجزائرية

(1954-1962)

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

تخصص تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962)

إعداد الطالب:

نورالدين مقدر

إشراف الأستاذ:

الدكتور: أحمد صاري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د أحميدة عميراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة	رئيسـا
أ.د أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة	مشرفا ومقررا
أ.د علي آجقو	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر ببسكرة	عضوا مناقشا
د. صالح لميش	أستاذ محاضـر	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2010-2011

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التـاريخ

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة خلال ثورة التحرير الجزائرية

(1954-1962)

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

تخصص تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962)

إعداد الطالب:

نورالدين مقدر

إشراف الأستاذ:

الدكتور: أحمد صاري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د أحميدة عميراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة	رئيسـا
أ.د أحمد صـاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة	مشرفا ومقررا
أ.د علي آجقـو	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر ببسكرة	عضوا مناقشا
د. صالح لميـش	أستاذ محاضـر	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2010-2011

بسم الله

الرحمن

الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث وقدم لي يد العون قليله ككثيره، وأخص بالذكر:

أستاذي القدير ومعلمي الخبير الدكتور أحمد صاري الذي أخذ بيدي نصحا وتوجيها طيلة إنجاز هذه المذكرة.

منظمة ومديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

المجاهدين الرواة الذين أفادونا بشهاداتهم.

موظفي مصلحتي الأرشيف لولايتي المسيلة وقسنطينة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهـداء

إلى الذين استشهدوا تحت التعذيب من أجل أن نعيش أحرارا.

إلى الذين عذبوا وهم يعانون في ظلمات المراكز والمعتقلات.

إلى الحس الراقي والدعاء الباقي إلى الشمعة التي تذوب لتنير شموعنا أمي عفاها الله وأطال في عمرها.

إلى من رسم لي خطة الحياة وأنار لي طريق النجاة وعلمني معنى الثبات إلى سندي في الحياة أبي حفظه الله ورعاه.

إلى الذين أضاءوا درب حياتي بنور العلم معلمي وأساتذتي الأفاضل.

إلى زوجتي وولداي هاني وعماد الدين وابنتاي أنفال وإسراء.

إلى كل إخواني وأخواتي واصدقئي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المختصرات

1- المختصرات باللغة العربية:

إ.ع.ع.ج: الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ب.ت: بدون تاريخ.

ب.ت.م: بدون تاريخ ومكان طبع.

ج: الجزء.

ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.

ح.إ.ح.د: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

ط: الطبعة.

ت: ترجمة.

2- المختصرات باللغة الفرنسية:

A.C.M.M: Archive de la Commune Mixte de M'sila.
A.N.E.P: Agence Nationale d'Edition et de Publicité.
B.O.G.G.A: Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie.
C.R.A: Centre de Renseignements et d'Action.
C.T.T: Centre de Transit et de Tri.
D.S.T: Direction de la Surveillance du Territoire.
D.P.U: Dispositif de Protection Urbaine.
D.O.P: Dispositifs opérationnels de Protection.
G.A.D: Groupe d'auto défense.
G.M.P.R: Groupes Mobiles de Protection Rurale.
O.P.U: Office des Publications Universitaires.
P.C.A: Parti Communiste Algérien.
P.U.F: Presse Universitaire de France.
P.R.G: Police des Renseignements Généraux.
P.S.G: Police de la sécurité générale.
P.R.S: Police des Renseignements spéciaux.
S.A.S: Sections Administratives Spécialisées.
S.A.P: Société Agricole de Prévoyance.
S.D: Sans date.

مقدمة:

انتهجت السلطات الفرنسية منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر عام 1830 أساليب مختلفة لفرض سيادتها عليها. ومن بين تلك الأساليب القمع والاضطهاد ظنا منها أن ذلك سيقضي على روح المقاومة والتمرد لدى الجزائريين.

وباندلاع الثورة التحريرية، ورغم دخول العالم النصف الثاني من القرن العشرين، وما حققه من تقدم في مجال حقوق الإنسان وذلك؛ من خلال إصدار قوانين إنسانية دولية لصيانة كرامة الإنسان، وضمان حقوقه وتثبيت حرياته الفردية، إلا أن فرنسا ضاعفت من أساليب القمع والتعذيب والزج بالمواطنين في غياهب السجون والمعتقلات وإنشاء مراكز للاستنطاق والتعذيب. كما سنت قوانين استثنائية، منها قانون حالة الطوارئ منذ أفريل 1955، ويعني ذلك إيقاف واعتقال كل مشتبه في انتمائه أو تعاطفه مع الثورة، حيث أقامت معتقلات ومراكز للاستنطاق والتعذيب، وكانت تهدف من خلال ذلك إلى عزل المناضلين ومنع التحاقهم بالثورة إلا أن ذلك لم يثن من عزيمتهم في مواصلة الكفاح بطرق تتلاءم ووضعيتهم كمعتقلين؛ ومن بين تلك المعتقلات والمراكز التي أقامتها السلطات الفرنسية معتقلا: الشلال والجرف[1] ومراكز للاستنطاق والتعذيب بالمسيلة، وهو موضوع دراستنا هذه.

1- أهمية الموضوع:

يندرج موضوعنا في إطار البحث في سياسة فرنسا إبان الثورة الجزائرية الرامية إلى إعادة فرض الأمن، ومواجهة المد المتصاعد للثورة. وتكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

أولا: استمرار تعنت فرنسا وإخفائها ونفيها ما قام به ضباطها وأعوانها من جرائم في حق الشعب الجزائري، منها التعذيب ويتمثل ذلك خاصة في إصدارها لقانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في 23 فيفري 2005، رغم خروج الكثير من ضباطها عن صمتهم واعترافهم بما

[1] – قامت وزارة الثقافة بتصنيف معتقل الجرف كمعلم وطني تاريخي، طبقا للقرار الوزاري الصادر بتاريخ 03 نوفمبر 1999، لكن النسخة العربية تضمنت خطا في تسمية المعتقل، حيث سمته مخيم الجرف " Camp Djorf " وهذه ترجمة عن اللغة الفرنسية، ثم قامت باستدراك الخطأ في قرار وزاري آخر صدر بتاريخ 10أفريل 2000 وسمي في القرار بمعسكر الجرف وهو خطأ أيضا لأن الحقيقة هو معتقل" Camp d'internement Djorf ". ينظر القرار الأول في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27 بتاريخ 28 ديسمبر 1999. والقرار الثاني في العدد 24 بتاريخ 26 أفريل 2000.

قاموا به وبعلم السلطات الفرنسية منهم الجنرال بول أسا ريس "Paul Aussaress" في قضية اغتيال العربي بن مهيدي، والمحامي علي بومنجل، وقتل الكثير من الجزائريين عن طريق التعذيب وأكد أن حكومة غي مولي "Guy Mollet" كانت على علم بما يحدث في الجزائر بصفة يومية. ويقول: " قمت بتلك التجاوزات؛ لأن فرنسا أمرتني بذلك."[1] وتصريح الجنرال ماسو "Massu" في جريدة لوموند "Le Monde " في عددها الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 2000 " أن السلطات الفرنسية هي التي أعطت الضوء الأخضر لممارسة تلك الجرائم، وأن السلطات المدنية هي التي شجعت على ممارسة التعذيب."[2].

ثانيا: هذه الدراسة هي مساهمة أخرى تضاف إلى باقي الدراسات الأكاديمية حول ثورة التحرير الجزائرية من خلال البحث في المعتقلات ومراكز الاستنطاق والتعذيب والأساليب المسلطة على الموقوفين والمعتقلين.

ثالثا: أن هذه الدراسة تكشف أسرارا أخرى تضاف لجرائم فرنسا في الجزائر خلال الثورة التحريرية وخرقها للقوانين الدولية وحتى الفرنسية.

رابعا: تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تظهر أن القانون الممجد للاستعمار المشار إليه سابقا فيه إجحاف كبير، ويمس بكرامة الجزائريين وعليه ضرورة إعادة النظر فيه، وتقديم اعتذار رسمي للشعب الجزائري وفي اعتقادنا لا يكون ذلك إلا بإصدار الطرف الجزائري قانون تجريم الاستعمار والمصادقة عليه من طرف نواب الشعب.

خامسا: تكمن أهمية هذه الدراسة في بعث العلاقات الجزائرية الفرنسية من جديد شريطة اعتراف فرنسا بجرائمها، مثل اعتذار ألمانيا عن جرائم جيوش هتلر المرتكبة ضد الشعب الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية واعتذار إيطاليا وتعويض ضحايا الاحتلال الإيطالي في ليبيا.

2- أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

---

[1] - Le Monde,19 Mai 2001, In Internet**, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962)**.

[2] – Le Monde, 23 Novembre 2000, In Internet**, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962)**.

أولا: قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت السياسة الفرنسية من خلال المعتقلات ومراكز التعذيب.

ثانيا: تسليط الضوء على الممارسات والأفعال التي قامت بها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري وتأكيد أن هذه الأعمال تصنف في القانون الدولي ضمن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وكذا الكشف عن معاناة وتضحيات الشعب الجزائري.

ثالثا: اخترت إقليم بلدية مسيلة المختلطة خلال الفترة الاستعمارية، لإستراتيجية المنطقة من حيث موقعها الجغرافي الوسطي بالنسبة للبلاد. كما أنها كانت تقع في ثلاث ولايات تاريخية وهي: الأولى (الأوراس النمامشة) والثالثة (القبائل) والسادسة (الصحراء) واحتوائها على معتقلين أنشأتهما السلطات الفرنسية مع بداية الثورة هما: الشلال والجرف. إضافة إلى أني أقطن قريبا من هذه المنطقة ومعرفتي لبعض ممّن عذبوا بهذه المراكز ولا يزالون على قيد الحياة ممّا يساعد على الاتصال بهم وإفادتنا بشهاداتهم الحية حول معاناتهم بتلك المعتقلات ومراكز التعذيب، ومعاينة الأماكن التي وقعت فيها التجاوزات والاقتراب من المقرات التي كانت مسرحا لهذه التجاوزات.

رابعا: المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بدراسة ميدانية تتناول أحد المواضيع الحساسة والهامة خلال الثورة التحريرية، وهو موضوع المعتقلات ومراكز التعذيب خلال الثورة التحريرية نعتقد أنه مازال خصبا يستحق المزيد من الدراسات الأكاديمية.

خامسا: رغبتنا في تقديم مساهمة ولو بسيطة من أجل المحافظة على الذاكرة الجماعية من خلال استغلالنا لما تبقى من شهادات حية، وآثار مادية مازالت قائمة في معتقل الجرف ومناطق عديدة في منطقة المسيلة موضوع دراستنا والعملية لا تحتمل التأخير؛ لأن المعالم تختفي يوما بعد يوم تحت وطأة الإهمال وعوامل الطبيعة، وما تبقى من ذاكرة حية قد يزول بعد سنوات.

3- إشكالية الموضوع:

كثر الحديث في السنوات الأخيرة حول انتهاك فرنسا لحقوق الإنسان وقيامها بجرائم في الجزائر، منها عملية التعذيب في المعتقلات والمراكز التي أنشئت خلال الثورة التحريرية في إطار سياستها وأساليبها للقضاء عليها، منها معتقلات ومراكز الاستنطاق بالمسيلة، أمام نفي السلطات الفرنسية لتلك الجرائم، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك بإصدارها

قانون يمجد الاستعمار في 23 فيفري 2005. في هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة التي تتفرع عنها عدة تساؤلات منها:

- ماهي أهم السياسات التي استعملتها السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة؟
- هل حققت هدفها بإنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب؟
- كيف كانت الحياة في المعتقلات ومراكز التعذيب؟
- ما أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري في المعتقلات ومراكز التعذيب بالجزائر عموما و بالمسيلة خصوصا؟
- ما انعكاسات التعذيب الاستعماري على الشعب الجزائري؟
- هل احترمت فرنسا المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واتفاقيات أسرى الحرب؟ وما المواقف المختلفة من التعذيب في الجزائر خلال الثورة من جانب المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان ومن الجانب الفرنسي والجزائري خلال الثورة وبعد الاستقلال؟

4- مناهج البحث:

لمعالجة إشكالية الموضوع والإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنها اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن.

فالمنهج التاريخي الوصفي اعتمدنا عليه لوصف ومعاينة الشواهد المادية الباقية من المعتقلات ومراكز التعذيب محل الدراسة، ووصف مراحل تكوين معتقل الشلال والجرف والحياة داخل المعتقلين ومراكز التعذيب بالمسيلة.

أما المنهج التحليلي فقد اعتمدناه لدراسة وتحليل السياسة الاستعمارية وأهدافها من إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب والظروف التاريخية المحيطة بإنشائها، ومعرفة ما إذا كانت فرنسا قد حققت أهدافها من خلال هذه السياسة، وهل احترمت المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان واتفاقيات أسرى الحرب؟ والمواقف المختلفة من التعذيب واستخلاص الجرائم المرتكبة من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية.

أما المنهج المقارن فقد اعتمدناه في الكثير من المواضع في دراستنا بحكم تنوع المصادر خاصة الشهادات الحية، وخضوع الكثير منها للميول السياسية وحتى العاطفية مما استوجب ضرورة مطابقتها ومقارنتها للتقرب أكثر من الحقيقة التاريخية.

5- خطة البحث:

تتألف هذه الرسالة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق.

الفصل الأول بعنوان سياسة فرنسا القمعية إبان الثورة التحريرية وهو عبارة عن توطئة لباقي الفصول قسمناه إلى ثلاثة مباحث، خصصنا الأول لاستعراض الدعم العسكري وإصدار القوانين الاستثنائية منذ بداية الثورة. وتناولنا في المبحث الثاني إنشاء المعتقلات والمحتشدات مبرزين الفرق بينهما كما استعرضنا أنواع المعتقلات وأهمها على المستوى الوطني. أمّا المبحث الثالث فتناولنا فيه سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة، حيث تطرقنا إلى عملية إيقاف واعتقال الجزائريين واستنطاقهم وتعذيبهم، وأهم أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري التي استعملت ضدهم.

الفصل الثاني بعنوان المعتقلات بالمسيلة: يتألف من ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول التعريف بمنطقة المسيلة – بما أنها حدود بحثنا المكاني– وظروف وعوامل إقامة المعتقلات ومراكز التعذيب بها. وفي المبحث الثاني تطرقنا لمعتقل الشلال وهو من المعتقلات التي أنشئت في بداية الثورة، وتناولنا حياة المعتقلين داخله من خلال أنواع وأساليب التعذيب فيه، وصور من نضال المعتقلين، ثم نهايته، ونقل المعتقلين الى الجرف. وفي المبحث الثالث تطرقنا لمعتقل الجرف من حيث الموقع والإنشاء، وتسييره، وحياة المعتقلين داخله، وأنواع وأساليب التعذيب فيه، ثم صور من نضالهم.

الفصل الثالث بعنوان مراكز التعذيب بالمسيلة: قسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول: أهم مراكز التعذيب بالمسيلة وتطرقنا في المبحث الثاني لنماذج من أساليب التعذيب في تلك المراكز. أما في المبحث الثالث فتطرقنا لانعكاسات سياسة التعذيب الاستعماري بالمسيلة كعينة من الشعب الجزائري.

الفصل الرابع بعنوان التعذيب الاستعماري أثناء الثورة من منظور قانوني والمواقف المختلفة منه يتألف من ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول التعذيب بمفهوم قانوني، واستعرضنا قوانين الحرب الدولية، واتفاقيات حقوق الإنسان، وحقوق أسرى الحرب وبيان تجاوزات فرنسا وخرقها للقانون الدولي، وارتكابها جرائم في حق الشعب الجزائري. أما في المبحث الثاني فتناولنا الموقف الفرنسي من التعذيب خلال الثورة والمتمثل في الموقف الرسمي، وموقف الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني الفرنسي. وفي المبحث الثالث تطرقنا للموقف الجزائري من خلال موقف جبهة التحرير خلال الثورة من الأسرى الفرنسيين، وكذا الموقف الجزائري الرسمي وموقف الأحزاب والمنظمات والمجتمع

المدني بعد الاستقلال من التعذيب الاستعماري وتجاوزات فرنسا إبان الثورة. محاولين من خلال ذلك الوصول إلى حقيقة أن فرنسا ارتكبت تجاوزات وجرائم في حق الشعب الجزائري طبقا للقوانين الدولية، وعليها تعوضه ماديا وتقديم اعتذار رسمي له. وأنهينا هذه الرسالة بخاتمة أردنا من خلالها حوصلة النتائج التي توصلنا إليها. ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة. ولإفادة قراء هذه الرسالة ذيلناها بمجموعة من الملاحق وقائمة للمصادر والمراجع وفهارس للأعلام والأماكن والموضوعات.

ويبقى الموضوع ثريا متشعبا وخصبا يتطلب المزيد من الدراسات الأكاديمية.

6- **المصادر والمراجع المعتمدة:**

المصادر والمراجع في هذا الموضوع شحيحة و يمكن أن نصنفها إلى:

- المادة الأرشيفية المتعلقة بمعتقلي الشلال والجرف وبلدية المسيلة المختلطة موجودة بمصلحة الأرشيف بولايتي المسيلة وقسنطينة.
- وأمام نقص المصادر حول الموضوع لجأنا إلى الشهادات الشفوية لبعض المعتقلين والمعذبين بمعتقلي الشلال والجرف ومراكز التعذيب بالمسيلة.
- وثائق من مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية المسيلة خاصة بمراكز التعذيب بالمسيلة.
- الكتب، ومؤلفيها ممّن اعتقلوا بمعتقل الشلال والجرف أو شهود عيان أو عايشوا الفترة المدروسة ومنهم:

* محمد الطاهر عزوي، **ذكريات معتقلين**، استفدنا منه في حياة ومعاناة المعتقلين في معتقل الشلال ومعتقلات أخرى كون مؤلفه كان معتقلا وشاهد عيان.

* أحسن بن بلقاسم كافي، **نزيل المعتقلات (1955-1962)**، مؤلفه أعتقل بالشلال والجرف وشاهد عيان على أساليب التعذيب التي مورست ضد المعتقلين.

* بول أوساريس، **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، (1957-1959)**،

ت: مصطفى فرحات، استفدنا منه في ما تضمنه من شهاداته حول أساليب التعذيب والاغتيال تحت التعذيب للكثير من الجزائريين.

وباللغة الفرنسية منهم:

* Pierre Vidal Naquet, **Les Crimes de I'armée française**.

استفدنا منه انه كشف الكثير من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة منها عمليات التعذيب والقتل في مناطق مختلفة من الجزائر.

* Pierre Vidal Naquet**, La Raison d'Etat.**

تعرض للكثير من الجرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان داخل المعتقلات والمراكز العسكرية الفرنسية.

* Pierre Henri Simon, **Contre la torture**.

تضمن الكثير من الوثائق والشهادات لضباط الجيش الفرنسي عن عملية الاستنطاق والتعذيب التي كانت تتم في مراكز الشرطة والمكتب الثاني. وكشف الكثير من أساليب التعذيب المستعملة.

– جرائد كانت تصدر خلال الفترة المدروسة منها:

* جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، نشرت الكثير من المقالات حول معاناة المعتقلين، وجرائم السلطات الفرنسية؛ منها عملية التعذيب الاستعماري في المعتقلات ومراكز التعذيب.

– بعض المقالات في الدوريات، كمجلة أول نوفمبر التي تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، ومجلة المصادر التي تصدر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.1954

7– صعوبات البحث:

لا يفوتني إلا أن أسجل بعض الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة بحثنا هذا، وفي اعتقادنا يواجهها معظم الباحثين المبتدئين، خاصة إذا كان الموضوع يتميز بقلة الدراسات ونقص المادة الخبرية. وهو ما يميز موضوع بحثنا مما اضطررنا في الكثير من الأحيان إلى الاعتماد على الشهادات الشفوية لبعض المعتقلين والمعذبين، وضرورة الوقوف عندها مليا لأن؛ الكثير منهم متقدمون في السن، ومن الصعب جدا تذكر الأحداث كما وقعت بعد أكثر من خمسين سنة، وتحقيقا للموضوعية والمنهج العلمي التاريخي قمنا بمقارنة أي مطابقة الشهادات بعضها ببعض للتقرب أكثر من الحقيقة التاريخية.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف **الدكتور أحمد صاري** الذي لم يبخل علي بتوجيهاته العلمية الهادفة ونصائحه القيمة طيلة مدة انجاز هذا البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

سياسة فرنسا القمعية إبان الثورة التحريرية.

- المبحث الأول:

الدعم العسكري وإصدار القوانين الاستثنائية.

- المبحث الثاني:

إنشاء المعتقلات والمحتشدات.

- المبحث الثالث:

سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- المبحث الأول: الدعم العسكري وإصدار القوانين الاستثنائية

1- الدعم العسكري:

منذ اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 بدأت فرنسا إستراتيجيتها الحربية للقضاء عليها. وكان أول رد فعل رسمي من فرانسوا ميتران "François Metterrand" وزير الداخلية في حكومة مانديس فرانس "Mendes France" يوم 05 نوفمبر1954، حيث صرح أمام لجنة الداخلية بالمجلس الوطني الفرنسي: " بأن الجزائر هي مركز وقلب الجمهورية الفرنسية، وضمان المستقبل الفرنسي، وسندافع عنها بكل الوسائل."[1] أي اللجوء إلى كل الوسائل العسكرية والنفسية والسياسية والإعلامية والاقتصادية. وراهنت الحكومة الفرنسية على التفوق العسكري عدة وعتادا واعتقدت أنه العامل الرئيسي الذي سيحبط كل محاولات الثوار، ويشل عزائم كل من يريد الالتحاق بالثورة من أفراد الشعب الجزائري.

وأول شيء قامت به السلطات الفرنسية هو الدعم العسكري، واستنفار الفرقة الخامسة والعشرين للنقل الجوي العسكري للتدخل السريع. وصرح جاك شوفالي "J. Chevalier" كاتب الدولة للقوات الحربية آنذاك غداة اندلاع الثورة، وإثر دورة استطلاعية قام بها في الأوراس قائلا: " يلزمنا الكثير من العنصر البشري والكثير من الوقت حتى نقضي على هذا التمرد."[2]

وإذا كان العنصر البشري يشكل المحور الأساسي في كل حرب من الحروب، فإن فرنسا قد أولت اهتماما خاصا بتكوين الجيوش المدربة على أحدث الأسلحة والطرق الحربية المتطورة في ذلك الوقت. ودعمتها بفرق مختلفة من المسلحين بلغت خمسة عشر صنفا.

ولكن يبقى للجنود والضباط العسكريين الريادة في ربح المعركة أو خسرانها[3]. وتطورت الجيوش والأسلحة الفرنسية التي كانت في الجزائر عند اندلاع الثورة تبعا لتطور الثورة

---

[1] – لخضر شريط وآخرون، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص171.

[2] – Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1979)**, 7eme édition, p.u.f , Paris, 1980, p 97.

[3] - عبد الكريم بوالصفصاف، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، (1954-1962)**، مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية سطيف، 1998، ص 33.

وتصاعد الأحداث في مختلف أنحاء الوطن. فكان عدد جنود الجيوش البرية عند اندلاع الثورة في الجزائر حوالي (60000) جندي، وارتفع العدد إلى 190 ألف جندي في مارس 1956، هذا عدا وحدات الدفاع الذاتي[1] (G.A.D) في كل جهة والتي انخرط فيها أغلب المدنيين الفرنسيين المقيمين بالجزائر[2]. وبالتالي فتطور الثورة وتصاعد الأحداث أجبر الحكومة الفرنسية على زيادة عدد جيوشها في الجزائر[3].

أول دعم عسكري قامت به حكومة ماناديس فرانس كان في فيفري 1955، حيث رفعت عدد الجنود إلى (83400) جندي[4]، ليصل في جوان 1956 إلى (373000) وفي أوائل 1957 وصل العدد إلى حوالي (800000) جندي مدعمين بضباط متخصصين في حرب العصابات. وذلك بعد أن سحبت فرنسا قواتها الموجودة في الحلف الأطلسي، ونقلتها إلى الجزائر. وقد بلغ عدد الضباط المؤطرين للجيش الفرنسي في الجزائر حوالي ستين (60) عميدا"Général "، وما بين (600–700) عقيد " Colonel" ومقدم " Colonel " "Lieutenant" ومابين (1300–1500) رائد "Commandant".

وكان الجيش الفرنسي الموجود بالجزائر ينقسم إلى وحدات مختلفة العدد وهي: الفيلق، الكتيبة، الفوج، الفرقة، كما ينقسم إلى وحدات متخصصة في مختلف الأسلحة وهي: فرقة المشاة، فرقة المدرعات، فرقة البحرية، فرقة الصاعقة، فرقة سلاح المدفعية، فرقة سلاح الدبابات، فرقة سلاح الإشارة، فرقة سلاح الهندسة العسكرية، فرقة المرتزقة، فرقة المظليين. إضافة إلى ذلك كانت هناك فرق أخرى تدعم خططهم العسكرية وهي الشرطة بمختلف أنوعها : شرطة المخابرات العامة (P.R.G)، شرطة الأمن العام (P.S.G)، شرطة الاستعلامات الخاصة (P.R.S)، شرطة الدفاع عن سلامة الإقليم (D.S.T)، الشرطة الريفية المتنقلة (G.M.P.R)، شرطة الوقاية العمرانية (D.P.U)، شرطة المكتب الثاني، شرطة المكتب الخامس، بالإضافة إلى مصالح وهيئات أخرى

---

[1] – وحدات الدفاع الذاتي: فرق مسلحة أنشأتها السلطات الفرنسية، تابعة لضباط لاصاص. تأسست فرقها الأولى في خريف عام 1955 بدائرة تلمسان، حيث تم تسليح 30 فردا وفي بلدية ندرومة تم تسليح 100 فردا، وأخذت تنتشر ويتزايد عدد هذه المجموعات من سنة إلى أخرى إلى أن وصل عددها 1840 فرقة ب 56000 فردا على المستوى الوطني في جويلية 1960.

[2] – عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 412.

[3] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 34.

[4] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 174.

كالمصالح الإدارية العمرانية (S.A.U)، والفرق الإدارية المختصة[1] (S.A.S)[2]. والتي أنشئت عام 1955 كأسلوب من أساليب السلطات الفرنسة للقضاء على الثورة.

أما عن الآليات العسكرية، فقد سخرت فرنسا في حربها ضد الجزائر كل ما تملك من دبابات، ومدرعات، وشاحنات، ومصفحات، ومجنزرات، وسيارات عسكرية، حيث تعرضت لانتقادات كبيرة من قبل حتى بعض ضباط الجيش الفرنسي، لضخامة العتاد الحربي في الجزائر إبان الثورة. حيث قال أحد العقداء: " ما فائدة الطائرات والدبابات في مقاومة مدربون على حرب العصابات؟ يختفون في الأحراش خلف الصخور في الجبال، مع أن الطيران الفرنسي يقوم كل يوم بثلاثمائة عملية."[3]

ويمكن تقسيم الأسلحة التي استعملها الاستعمار الفرنسي ضد الثوار منذ بداية الثورة إلى:

- الأسلحة البرية:

خصصت الحكومة الفرنسية أموالا ضخمة لتجهيز وتسليح القوات المحاربة في الجزائر، بهدف رفع القدرة القتالية لدى الجيش الفرنسي. فقد كان في حوزته أكثر من 50 ألف سيارة جيب "JEEP" بالإضافة إلى الدبابات والشاحنات والسيارات المجهزة بالمدافع والرشاشات الثقيلة والخفيفة من مختلف الأحجام والأشكال وقاذفات الصواريخ[4].

- الأسلحة الجوية:

تزايد عدد القوات الجوية في الجزائر بتصاعد الثورة. فكلما شعرت الحكومة الفرنسية بتزايد نشاط الثوار لجأت إلى استخدام وسائل أكثر تطورا من الأولى. فازداد رجال القوات الجوية من 55 ألف رجل في مطلع 1956 ليصل في أكتوبر من السنة نفسها إلى 64 ألف رجل. وزوّد السلاح الجوي بمجموعة من الطائرات العمودية

---

[1] – الفرق الإدارية المختصة: أنشئت فرقها الأولى في سبتمبر1955، بمنطقة الأوراس، تم استحضار أفرادها من المغرب، ومعظمهم كانوا ممّن تدربوا في مدرسة الماريشال ليوتي "Lyautey" بالمغرب الأقصى، وهم ضباط اختصوا في دراسة أساليب ووسائل الاتصال بالأهالي، ومعرفة الكثير من العادات والتقاليد الجزائرية وللهجات المحلية لكي يتمكنوا من الإندماج في أوساط السكان ومعرفة أخبارهم ومعرفة أخبار الثورة من خلالهم وقد أسندت إدارة هؤلاء الضباط في البداية إلى الجنرال بارلانج "Parlange "، وأوكل لهم مهمة محاربة الثورة بأساليب سلمية وذلك بالعمل الإنساني المتمثل في توزيع بعض المواد الغذائية واستمالتهم لفرنسا إلى جانب الأساليب العسكرية كالاستنطاق والتعذيب.

[2] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص ص 34 – 35.

[3] – المرجع نفسه، ص 41.

[4] – المرجع السابق، ص 42.

والطائرات المقنبلة[1]. وقد بلغ عدد الطائرات 750 طائرة بالإضافة إلى طائرات النوادي الرياضية التي يمكن استعمالها عند الحاجة[2]. وكانت هناك ثمان قواعد منتشرة عبر التراب الجزائري وهي: قاعدة عنابة، قاعدة عين أرنات بسطيف، قاعدة ورقلة، قاعدة حاسي مسعود، قاعدة الدار البيضاء، قاعدة بوفاريك، قاعدة البليدة، قاعدة السانية. وقد مكنت هذه الشبكة الواسعة من القواعد الجوية في الشرق والوسط والغرب والجنوب الجزائري من التدخل السريع، وضرب الأهداف بأي نقطة من الجزائر في وقت قصير[3].

كما استنجدت فرنسا بالحلف الأطلسي الذي أيدها في استعمال عتاده الجوي ابتداء من فيفري 1956. وكل ذلك كان لقنبلة القرى، والمداشر، والأرياف الجزائرية لوضع حد للثورة.[4]

- القوات البحرية:

كان التراب الجزائري محاطا من جميع سواحله بقواعد بحرية. ومع بداية الثورة تم تعزيز القوات البحرية العاملة بالجزائر بوحدة من البوارج الحربية[5].

كما أنشأت السلطات الفرنسية قواعد بحرية جديدة وعززت الحراسة البحرية على طول الساحل الجزائري بالآليات العسكرية من بواخر وغواصات ليلا ونهارا بالإضافة إلى زوارق الصيادين المسلحة التي تساهم في المراقبة والحراسة العسكرية عبر الشواطئ الجزائرية. وكانت القوات البحرية تقوم بمراقبة السفن وتفتشيها والمشاركة حتى في العمليات البرية مثل القيام بعمليات الإنزال بالسواحل واستخدام سلاح المدفعية لقنبلة المناطق الآهلة بالثوار والقرى والمداشر المشبوهة ومن أشهر الموانئ التي استخدمت لهذا الغرض ميناء بجاية وسكيكدة والمرسى الكبير[6].

ومن بين الإجراءات المتخذة أيضا بعد اندلاع الثورة من طرف السلطات الاستعمارية بالإضافة إلى الدعم العسكري عدة وعتادا كما ذكرنا، تم تعيين مسؤولين جدد

---

[1] – محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1 ، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص 126.

[2] – عمار قليل، المرجع السابق، ص 411.

[3] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 42.

[4] – المرجع نفسه، ص 46.

[5] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 126.

[6] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 47.

من بينهم جاك سوستال "Jacques Soustelle"[1] حاكما عاما في الجزائر من طرف حكومة مانديس فرانس في 25 جانفي 1955، هذا اليوم الذي أعلن فيه قائلا: " إن الجزائر تؤلف جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وأن فرنسا لن تترك الجزائر وانه لا بد من العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا."[2]

2- إصدار القوانين الاستثنائية:

بعد إندلاع الثورة أصدرت السلطات الفرنسية عدة قوانين استثنائية بهدف القضاء عليها ومن أهمها:

1- قانون المناطق المحرمة:

مع بداية الثورة صدرت السلطات الفرنسية قانون المناطق المحرمة، حيث في 12 نوفمبر 1954 تم إصدار أول قرار بوجود منطقة محرمة في الأوراس البالغ عدد سكانها 200 ألف نسمة ، لقد حلقت يوم ذاك الطائرات الفرنسية على جبال الأوراس ورمت مناشير تأمر فيها سكان هذه المنطقة اللجوء إلى مناطق معينة، وذلك في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام، وجاء في خاتمة تلك المناشير: " عن قريب سيسلط على هذه الجهات شر مفزع، وسيستتب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد. " ولكن عددا ضئيلا فقط من سكان المنطقة استجابوا للنداء، وأغلبهم نساء وعجزة. ومددت المدة ثلاثة أيام أخرى ولكن دون جدوى. وبعد ذلك بدأت الطائرات ترمي القنابل وفتحت بذلك حرب الإبادة في الجزائر. وقدم الجندي الفرنسي جاك بيشو "Jacques Bichou" شهادة عن عمليات قمع سكان الأوراس في مقال نشر تحت عنوان " عام في الأوراس": " بأن الجنود الفرنسيين صاروا يطلقون الرصاص على كل إنسان يشاهدونه دون أدنى تمييز كما أكد " بأنه شاهد قوافل كاملة من الرجال أبادها الطيران بدعوى أنها تموّن الثوار."[3]

---

[1] – جاك سوستال: من أصول يهودية ولد سنة 1912 بمونبيليه، تابع تكوينا جامعيا في الفلسفة وعلم الأجناس بدأ مساره السياسي بانضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للنازية، ألتحق بلندن وأنضم إلى القوى الفرنسية الحرة عام 1940 وأثناء ثورة التحرير الجزائرية عين حاكما عاما في الجزائر بين 1955– 1956 اعتمد سياسة ذات وجهتين الأولى القضاء على الثورة والثانية التهدئة بهدف فصل الشعب عن الثورة.

[2] – أحسن بومالي، **إستراتجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954–1956** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1999، ص 160.

[3] - **المرجع، السابق، ص** 178.

وتوسعت العملية وانتقلت من الأوراس إلى بلاد القبائل وجبال الونشريس والشمال القسنطيني إلى رقع شاسعة في الصحراء فمناطق الشرق الجزائري[1]. وكانت السلطات الفرنسية تهدف من وراء إجلاء السكان وحشدهم داخل مراكز التجمع إلى منع جيش التحرير الوطني من الاتصال بالسكان[2]، حيث أقامت محتشدات للسكان وهذا ما سنتطرق له في المبحث الموالي.

كما تم إصدار عدة قوانين استثنائية أخرى ابتداء من اقتراح حكومة "مانديس فرانس"، التي طلبت من البرلمان الفرنسي اتخاذ تشريعات استثنائية، ووضع جملة من القوانين الإضافية لإرغام الجزائريين على مهادنة فرنسا، وقبول سياسة الاحتلال المفروضة. واتخذت عدة قوانين التي كان التشريع الفرنسي يطبقها في الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا الهتلرية. ولكن هذه الحكومة سرعان ما سقطت بعد اتهامها من طرف الفرنسيين بفشلها في حل مشاكل التنمية والبطالة بعد التصويت ضدها من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في05 فيفري 1955، حيث صوت 319 نائبا ضدها أي سحب الثقة منها مقابل 273 صوت.[3] و بالتالي سقطت هذه الحكومة التي استعملت وسائل مختلفة للقضاء على الثورة في مهدها ومن بين تلك القوانين:

2- قانون حالة الطوارئ:

تم تحضير مشروع قانون حالة الطوارئ من طرف حكومة مانديس فرانس. وبعد سقوطها قدم للبرلمان الذي صادق عليه في 31 مارس 1955 بعد تنصيب حكومة ادغارفور "Edgar Faure" في 15 فيفري 1955، والتي أعادت تعيين " جاك سوستيل" حاكما عاما بالجزائر. وسارعت لتنفيذ قانون حالة الطوارئ، وأصبح ساري المفعول ابتداء من 03 أفريل 1955 على حوالي1.5 مليون نسمة في منطقة الأوراس والإقليم القسنطيني والقبائل الكبرى[4] في البداية، وفي مرحلة ثانية عمّم قانون حالة الطوارئ على كل عمالة قسنطينة، وجهات أخرى بين عمالة الجزائر ووهران، وفي مرحلة ثالثة تم تعميمه على كل

[1] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 54.

[2] – أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 179.

[3] –Benjamin Stora, **Algérie, Histoire Contemporaine(1830–1988)**, édition Casbah**,** Alger 2004, p 133.

[4] –Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, O. P. U, Alger, (S.D), p 233.

أنحاء القطر الجزائري. وأعطيت الإدارة الفرنسية في الجزائر صلاحيات واسعة في تطبيقه والذي كان كالتالي:

- تحديد إقامة الأفراد وفرض الرقابة المشددة على تنقلاتهم.
- نفي الجزائريين دون محاكمة.
- مراقبة المحلات والأماكن العامة.
- إنشاء محاكم عسكرية تحل محل المحاكم الجنائية وأحكامها نافذة لا يطعن فيها. وقد كان الهدف من تعميم قانون حالة الطوارئ على كل التراب الجزائري هو مضاعفة القمع، وكسب الشرعية القانونية لتلك الأعمال الإجرامية[1].

3- قانون السلطات الخاصة:

في أول فيفري 1956 تم تنصيب حكومة غي مولي "Guy Mollet"[2] بعد الانتخابات التي أجريت في جانفي 1956 والتي فاز فيها الاشتراكيون. ومباشرة بعد تنصيب الحكومة الجديدة تم تعيين روبار لاكوست "Robert Lacoste"[3] في منصب وزير مقيم بالجزائر في 09 فيفري 1956[4]. حيث بعد فشل سياسة جاك سوستيل الذي لم يكن مرغوب فيه من طرف الأوربيين بالجزائر عين "روبار لاكوست" والذي أعطته الحكومة الجديدة الضوء الأخضر لتبني سياسة عسكرية ساحقة[5]. ووافق أعضاء المجلس الفرنسي بما في ذلك الاشتراكيون بالإجماع على قانون السلطات الخاصة الذي يمنح للاكوست صلاحية اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه، من أجل إعادة النظام في الجزائر وذلك بموجب المرسوم رقم 274- 56 المؤرخ في 17 مارس 1956[6].

ركز "لاكوست" على المسألة العسكرية دون إهمال الاستراتجيات الأخرى: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. واعتمد في إستراتجيته العسكرية على توظيف

---

[1] - عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 52.

[2] - غي مولي: (1905- 1975) شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية في الجمهورية الرابعة ،عين رئيسا للحكومة سنة 1956، ولعب دورا كبيرا في الحرب ضد الجزائريين.

[3] - روبار لاكوست: (1898-1989) مناضل اشتراكي، شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة، عين وزيرا مقيما بالجزائر من فيفري 1956إلى 15 أفريل 1958.

[4] - Benjamin Stora, op.cit, p 138.

[5] - عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق ص 52.

[6] - ينظر نص هذا القانون بلغته الأصلية في الملاحق، ملحق رقم 02، ص 132.

كل ما تملكه فرنسا من قوى عسكرية مادية وبشرية وفق خطط مدروسة. وبطلب منه لحكومة "غي مولي" تم استدعاء دفعتي 1953 و 1952 من الجنود الإحتياطيين للخدمة العسكرية، وإعطاء قيادة الجيش حق التصرف في الجزائر[1].

كما تم تمديد الخدمة العسكرية إلى 27 شهرا، الأمر الذي سمح بمضاعفة عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر كما سبق ذكره، وأهم ما قام به لاكوست:

– وضع الجزائر داخل إطار عازل لما عرف بخطي " شال وموريس"[2] لمنع جبهة التحرير الوطني وجيشها من كل الاتصالات والإمدادات. كالإمدادات البشرية من الجنود الذين تم تدريبهم خارج الحدود الوطنية، أو إمدادات مادية كالأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية والأدوية، حيث قام بوضع حواجز ضخمة من الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول خطي الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية مع زرعها بألغام متنوعة.

– تمشيط الجبال ومطاردة الثوار بواسطة مظليين وجنود اللفيف الأجنبي وكمندوس جوي وبحري مسلحين بأسلحة خاصة مدربين تدريبا خاصا يتلاءم وحرب العصابات.

– تفتيش كل السفن الأجنبية خاصة منها القادمة نحو الموانئ الجزائرية أو المارة بقربها حتى لا تترك أية فرصة لأي جهة كانت لمسئولي جبهة وجيش التحرير الوطني أن يمدوا الكتائب الموجودة داخل التراب الوطني بأية أسلحة أو ذخائر.

– أما على مستوى الإقليم الجوي فقد قام الطيران العسكري الفرنسي بتحويل الطائرة المغربية التي كانت تحمل على متنها قادة البعثة الخارجية لج.ت.و وهم:

أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين أيت أحمد، والإعلامي مصطفى الأشرف وذلك في 22 أكتوبر 1956.

---

[1] - Charles Robert Ageron, op.cit, p 100.

[2] – امتد خط موريس "Ligne de Maurice"على طول الحدود الجزائرية المغربية من باب العسة إلى مدينة بشار وعلى الحدود الجزائرية التونسية من عنابة إلى سوق أهراس، ليدعم فيما بعد ويوصل بخط شال "Ligne de Challe"ويمتد من سوق أهراس إلى مدينة تبسة ليتم تمديده بخط موريس آخر وذلك من تبسة إلى جزء من الصحراء، وهي عبارة عن أسلاك شائكة يصل عرضها إلى 06 أمتار ويصل ارتفاعها إلى مترين، مزروعة بالألغام مضادة للأفراد عند المرور عليها يقفز اللغم إلى علو متر واحد ثم ينشطر حتى يحدث أكبر عدد من الإصابات. أما الأسلاك المكهربة فطاقتها 5000 فولت مدعمة بجهاز إنذار. ينظر، لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 183.

– عزل الثوار في الداخل عن طريق قطع الإمدادات والمساعدات التي كانوا يتلقونها من طرف شعبهم، وذلك بإقامة محتشدات وترحيل السكان القصري لهذه المحتشدات وجعلهم تحت المراقبة المستمرة، ولا يسمح لأحد بالتنقل إلا بموافقة السلطات الفرنسية أي بالحصول على رخصة مرور (إذن بالمرور) "Laisser- passer".

– إنشاء مراكز استنطاق وتعذيب خاصة بعد معركة الجزائر بداية 1957 أطلق عليها مراكز الفرز والعبور"Centre de Triage et de Transit "[1] والتي سنتعرف على بعضها في المبحث الموالي.

4– قانون الإطار:

من بين القوانين الاستثنائية التي أصدرتها السلطات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة قانون الإطار الذي اقترح من طرف "لاكوست" والذي نص على تقسيم الجزائر إلى مقاطعات شبيهة بالنظام الفيدرالي، حيث تصبح الجزائر مقسمة إلى ثماني أو عشر فيدراليات، كل فيدرالية تتمتع بالاستقلال الداخلي ويسيرها مجلس حكومة. وتنتخب كل مقاطعة برلمان لها يترأسها ممثل الجمهورية الفرنسية. ولكن هذا المشروع رفض في دورة البرلمان الفرنسي في سبتمبر 1957، وعدل وقبل من طرفه في 31 جانفي 1958، غير انه بقي مجرد مشروع بعد أن رفضه الجميع.

وفي 15 نوفمبر 1956 تم تعيين رؤول سالان "Raoul Salan"[2] على رأس القوات الفرنسية في الجزائر هذا الشخص الذي يحمل تجربة الهند الصينية وطرق مواجهة الانتفاضات والثورات الشعبية[3].

كما تم تعيين الجنرال جاك ماسو "Jacques Massu"[4] على رأس الكتيبة العاشرة للقوات المحمولة جوا التي نزلت بالعاصمة في 07 جانفي 1957. هذه الكتيبة هي التي خاضت معركة الجزائر، حيث عزلت الأحياء العربية، واستعملت كل أصناف

---

[1] – لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص 183.

[2] – رؤول سالان: عمل بالهند الصينية عام 1934، ثم بداكار بالسنغال عام 1938 في مهمة استخبارية برتبة Commandant ثم lieutenant Colonel، عاد إلى الهند الصينية عام 1953، ثم التحق بالجزائر.

[3] - Benjamin Stora, op.cit, p 141.

[4] – جاك ماسو: (05 ماي 1905)عسكري محترف، شارك في تحرير فرنسا من الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، قائد الفرقة العاشرة للمظليين، كان من بين الضباط الذين تمردوا في 13 ماي 1958.

التعذيب والاستنطاق وأقامت لأجل ذلك مراكز الاستنطاق والعبور بضواحي المدينة، وكان من نتيجة هذه الأعمال القمعية: 3024 مفقودا حسب تصريح المسؤول الأول للشرطة بالعاصمة في 12 سبتمبر 1957. ورقم 6000 حسب ج.ت.و على اعتبار أن الإحصاء الفرنسي الرسمي اعتمد سجلات الاعتقال في حين أن الكثير من هؤلاء لم يتم تسجيلهم أصلا[1].

وبعد أحداث 13 ماي 1958 سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة، وخلفتها الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول "De Gaulle" الذي جاء باستراتيجية مزدوجة المرونة والإغراء من جهة، والحل العسكري من جهة أخرى للقضاء على الثورة، حيث عين الجنرال موريس شال "Maurice Challe"[2] لتولي القيادة العامة للجيش الفرنسي بالجزائر في 1958/12/12 الذي وضع مشروعا عسكريا للقضاء على الثورة يعتمد القيام بعمليات عسكرية برية وجوية وبحرية مكثفة لتطهير البلاد من الثوار منطقة بعد منطقة، ومن هذه العمليات: (الحزام بالونشريس، الأحجار الكريمة بالشمال القسنطيني، المنظار بوادي الصومام، الشرارة بالحضنة، والنمامشة وغيرها)، ولكن هذه العمليات فشلت في تحقيق انجازات سريعة، والقضاء على خلايا جبهة التحرير، واستمالة السكان إلى الجيش الاستعماري[3].

4 - Mohamed Teguia, op. cit, p 242.

[2] – موريس شال: ولد بتاريخ 05 سبتمبر 1905، عين قائدا عاما للقوات البرية في الجزائر من طرف الجنرال ديغول، اشتهر بخططه وعملياته العسكرية ضد جيش التحرير الوطني وأهم هذه العمليات؛ عملية المنظار، عملية الشرارة، عملية التاج. وإقامة الأسلاك الشائكة على الحدود الشرقية والغربية موازية لخط موريس. قاد انقلاب ضد ديغول مع جنرالات آخرون في 21 أفريل 1961 لكنه فشل. توفي بتاريخ 18 جانفي 1979.

[3] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج02، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص ص 243 – 244.

- المبحث الثاني: إنشاء المحتشدات والمعتقلات

قبل أن نخوض في هذا المبحث الخاص بإنشاء المحتشدات والمعتقلات، يجب أن نفرق بينهما، حيث أن الكثير من الناس يخلطون بين المحتشدات والسجون والمعتقلات التي أقامتها السلطات الفرنسية في الجزائر.

- **المعتقل:** لم يستعمل عند العرب القدماء كثيرا، إذ كانوا يستعملون الأسر والسجن والحبس أما لفظ اعتقل فقد أستعمل كالتالي: عقله عن حاجته؛ أي حبسه. وخلال الثورة التحريرية عادت مكانة المعتقل كمصطلح تاريخي، إذ أصبح يعني الحبس أو السجن. ويطلق على كل مكان يجمع فيه الناس وتقيد حريتهم فيه ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة. فلا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ويتعرض المعتقلون للتعذيب النفسي؛ لأنهم ليسوا مجرمين حتى يبت في أمرهم، وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرهم، ولا يخضعون للباس معين، ويتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل؛ بالاطلاع على الصحف والسماع للإذاعة وبالتنقل في المراقد والتفسخ في الفناء وبممارسة الرياضة والتعليم الفردي والجماعي[1].

– **المحتشدات:** فهي مراكز لتجميع السكان، حيث أن السلطات الفرنسية حاولت إقامة مراكز تجمع مع بداية الثورة للسكان أطلق عليها في غالب الأحيان إسم المحتشدات وحشدت فيها عائلات بكاملها تم ترحيلها. ويراعى في ذلك قربها من الثكنات العسكرية والطرق الرئيسية، حيث يمكن مراقبتهم وإخضاعهم للعمل البسيكولوجي والهدف الحقيقي من هذه المحتشدات هو عزلهم عن الثورة وحرمانها من الدعم اللوجستيكي[2].

– **السجن:** هو بناء مخصص للمنحرفين، يتميز بهندسة معمارية تقام لحجز المعاقبين من أفراد المجتمع ويبنى عادة بالإسمنت المسلح وتوضع على نوافذه شبابيك حديدية وأبوابه صفائح من الحديد السميك ويسجن فيه من ارتكب جرما أخلاقيا أو مخالفة لقانون المجتمع بناء على مواد معينة. والمسجون لا يتمتع بأي حق من حقوقه المدنية عقابا له. فالسجن قديم قدم الحضارات بينما المعتقل والمحتشد لا تظهران إلا في الحروب والصراعات بين الدول. وفي المعتقل يحشر ذو الأفكار الحرة والاتجاهات السياسية. المختلفة، وإذا زالت الحروب، وانتهت زالت المعتقلات والمحتشدات، ولا يبقى إلا السجن وهو مستمر ما استمرت الحياة المدنية والاجتماعية المنظمة[3].

أ– المحتشدات:

إن السلطات الفرنسية أخذت تتكلم عن هذه الممارسة ابتداء من عام 1957، إلا أنها في الحقيقة نفذتها منذ الأيام الأولى للثورة كما رأينا سابقا، بترسيم المناطق المحرمة وتهجير سكانها، وحشرهم في المحتشدات. وبعد أن أصبحت السلطات الفرنسية واعية بان المجهود الحربي والحل العسكري وحده أصبح غير مجد، وتأكدت بأن الثورة تستمد قوتها من القاعدة الشعبية الواسعة؛ لذلك اعتمدت سياسة الترحيل القصري. وفي الواقع

---

[1] – محمد الطاهر عزوي، **ذكريات المعتقلين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 13.

[2] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 53.

[3] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص ص 11– 13.

أن هذه السياسة كانت منذ بداية الاحتلال وذلك في إطار التوسع والاستيلاء على المزيد من الأراضي، وتولت المهمة خلال تلك المرحلة المكاتب العربية[1].

أما خلال الثورة طبقت سياسة تجميع السكان في بدايتها، حيث تم تهجير سكان منطقة الأوراس، وجمعهم في محتشدات خاصة من خلال إصدار قانون المناطق المحرمة كما ذكرنا سابقا. واستمرت المناطق المحرمة بسبب تصاعد عمليات جيش التحرير الوطني ضد قوات المراكز الفرنسية. وكانت أولى مراكز التجمع هي: مركز مشونش، مركز تكوت، مركز بوحمامة بالأوراس خلال 1955[2].

ومنذ 1956 أخذت فكرة تجميع السكان تأخذ طابع الخطة المنظمة المتواصلة، وتوسعت إلى مناطق أخرى في الشمال القسنطيني مثلا أقدمت السلطات الفرنسية في 03 جوان 1957 على ترحيل قصري ل17 مشتة قدر عدد سكانها ب09 آلاف جزائري، رحلوا بالقوة والتهديد نحو المحتشدات في مدة 14 يوما فقط[3]. وبتطبيق هذه الخطة التهجيرية أصبحت عدة مناطق كبيرة وواسعة بالأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والونشريس وتلمسان وغيرها مناطق محرمة منذ1957.[4] فهي أماكن يجمع فيها السكان بعد ترحيلهم من قراهم ومدا شرهم، تحاط بأسلاك شائكة وتقام حولها أبراج للمراقبة ويسهر على مراقبتها الحركة والقومية والمصالح الإدارية المختصة[5]. وكانت فرنسا تطلق عليها مراكز التجمع " Centres de regroupements" أما عند الأهالي فيطلق عليها اسم المحتشدات"les camps". كما أن للسلطات الفرنسية أهداف أخرى من هذه العملية بالإضافة إلى الهدف المذكور سابقا منها :

- قرب المراكز المستحدثة من الثكنات العسكرية كي تجعل منها دروعا بشرية لصد العمليات العسكرية للثوار وتحقق بذلك الأمن لجنودها.

---

[1] – المكاتب العربية: أنشأها الجنرال تروزال "Trezel" في أفريل 1833، و دورها الإدارة المحلية والوساطة مع الأهالي ومراقبتهم واعتمدت رسميا في 1844/02/01، هدفها الحقيقي هو تفتيت وحدة القبائل وإضعاف قدرتها على المقاومة.

[2] – Michel Cornaton, **Les Camps de regroupement de la guerre d'Algérie**, l'harmattan, Paris, 1998, pp 64-65.

[3] – **جريدة المجاهد**، " فضيحة الإنسانية تدمير المدن والمشاتي"، العدد 55، بتاريخ 1959/11/16، ج2، منشورات وزارة الإعلام، 1984، ص 08.

[4] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 54.

[5] – المرجع نفسه، ص 147.

– فك الروابط الأسرية للعائلات الثورية وعزلها عن بعضها.

– تفقير المرحلين بعد حرمانهم من أراضيهم ومواشيهم.

– خلق الحواجز النفسية بين المقيمين في المحتشدات وباقي السكان وصعوبة الاتصال فيما بينهم.

وبلغ عدد المحتشدات على المستوى الوطني نحو 2600 محتشد. أما السكان الذين رحلوا إلى هذه المحتشدات فتشير الإحصائيات إلى 740908 فرد في شهر أكتوبر عام 1958[1]. وفي عام 1960 بلغ عدد المرحلين 2157000 نسمة أي تقريبا ربع مجموع السكان. وإذا أضفنا النازحين من المدن إلى الأحياء القصديرية على حواف المدن فيصل العدد إلى ثلاثة ملايين نسمة؛ أي ما يعادل نصف سكان الريف الجزائري آنذاك[2]. وكان سكان هذه المحتشدات يعيشون حياة البؤس والحرمان والجوع والعطش والخصاصة حتى تفشت فيهم الأمراض والأوبئة بسبب شدة الحر والبرد والاكتظاظ، بحيث كان يحشر في بيت واحد أكثر من أربع عائلات[3].

وأدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات بهذه المراكز خاصة الأطفال بشكل ملفت للانتباه حسب إحصائيات 1959؛ وذلك بسبب الأمراض كالسل القاتل. وقد ورد في تقرير طبي رسمي أذيع ونشرته جريدة لوموند "Le Monde" الفرنسية: " رغم أن الإحصاءات المدققة لم يقع ضبطها فيما يخص الوفيات، فمن الملاحظ أنه يموت طفل كل يومين في المراكز التي يبلغ عدد سكانها 1000 شخص"[4].

كما اعتبر مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بين 29 إلى 31 ماي سنة 1959 أن عملية ترحيل المواطنين في إقامتهم الأصلية ووضعهم في مراكز التجمع جريمة في حق الإنسانية، حيث ورد فيه بالخصوص: " نظرا إلى أن هذه الحرب الدامية قد تسببت في نقل جماعي للمدنيين الجزائريين إلى المحتشدات، استهدف فيه أكثر من مليونين من

---

[1] – محمد شمبازي، **المحتشدات بولاية سطيف،محتشد بازرسكرة رقم 05 نموذجا** (1954– 1962)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 31.

[2] –Michel Rocard, **Rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie**, édition Fayard, 2003, p 113.

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 245.

[4] – أحسن بومالي، "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، **مجلة المصادر**، مجلة فصلية، تصدر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8، ص 63.

السكان اغلبهم نساء وأطفال وشيوخ، وهو ما يساوي خمس مجموع سكان القطر الجزائري وفي هذه الأثناء يتعرض للموت 300 في الألف من المدنيين، وهي نسبة قد اعترف بها المحققون الفرنسيون أنفسهم، بحيث تجعلنا نطلق عليهم اسم جريمة إبادة الشعوب"[1]. فكان الجزائريون في هذه المراكز يعيشون حياة البؤس والعذاب وهو الذي أودى بحياة الكثيرين بسبب الجوع والمرض. وفوق ذلك فقد كان عملهم هو جمع الأخشاب، وحرث الأراضي للمعمرين وتحت سيطرتهم وهي الأراضي التي سلبت منهم[2]، وبذلك تكون فرنسا قد أقبلت على عمل إجرامي في حق الشعب الجزائري.

ب – المعتقلات:

بعد ما رأينا الفرق بين السجن والمعتقل والمحتشد ورأينا سياسة فرنسا فيما يخص المحتشدات، سنتطرق للمعتقلات، حيث ارتأت السلطات الفرنسية بعد اندلاع الكفاح المسلح أن تقوم بحملات الانتقاء ممن يتعاطفون مع الثورة أو ممن كانوا ينشطون في الحركة الوطنية سابقا. فأخذت تجمع كل من شكت فيه، أو قام بعمل ما لصالح الثورة من كل المناطق التي امتدت إليها الثورة[3]. ولذلك فتحت المعتقلات وفي اعتقادنا وحسب ما توصلنا إليه في هذا الموضوع يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

1- المعتقلات السياسية:

هذا النوع من المعتقلات سمتها السلطات الفرنسية مراكز الإيواء "Les Centres d' hébergements"، وسمّت المعتقلين بها بالمقيمين أو المحتجزين. وقد لجأت إلى استخدام هذه التسمية المهذبة تفاديا لضغوطات الرأي العام الفرنسي، والبرلمان والاحتجاجات المحتملة عند سماع كلمة محتشد أو معتقل اللذين لهما وقع سيئ في نفوس الفرنسيين الذين اعتقلوا بالمعتقلات النازية[4]. والحكومة

---

[1] – المقال نفسه، ص 65.

[2] – نفسه، ص 70.

[3] - محمد الطاهر عزوي، "المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية و دور ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات"، **مجلة التراث**، جمعية التاريخ و لتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 03، 1988، ص 77.

[4] - **جريدة البصائر**، " كلا. بل هي محتشدات" ، العدد 324، بتاريخ 25 جوان 1955، ص 01.

الفرنسية التي قدمت مشروع قانون حالة الطوارئ التزمت، وتعهدت أمام النواب انه لا يمكن أن تكون هناك معسكرات اعتقال في الجزائر. كما أكد ذلك السيد "جاك سوستال" الحاكم العام للجزائر الذي كان من أبطال المقاومة الفرنسية، وذاق تحت نيران الألمان طعم الظلم والاستبداد فقال بأنه لن يسمح بأنه يقع في القطر الجزائري تحت سلطته وأيام ولايته شيء ما قد ثار ضده وحمل بنفسه السلاح لمقاومته في بلاده[1]. ولكن الواقع فيما بعد حدث العكس، وذلك من خلال إقامة معتقلات، التي سميت تظليلا بمراكز الإيواء حيث فتحت السلطات الفرنسية أول معتقل في نهاية شهر أفريل 1955 في منطقة خنشلة، تم اعتقال فيه أكثر من 160 شخص، ثم أعقبته بأربعة معتقلات أخرى ابتداء من شهر ماي 1955 فأنشأت معتقل آفلو بعمالة وهران، ومعتقل قلتة السطل بعمالة الجزائر، ومعتقل الشلال بعمالة قسنطينة، ومعتقل عين لعمارة بإقليم الجنوب. ويعتبر معتقل الشلال من أوائل المعتقلات التي أنشأها الاستعمار في الجزائر وذلك في 1955/05/04.

أما عن المعتقلين أو المحتجزين في هذه المعتقلات فهم من السياسيين والإطارات القيادية في الحركة الوطنية والطلبة والمشبوهين الذين تريد السلطات الفرنسية إبعادهم والتخلص منهم. ولمّا انتشرت الثورة أصبحت تعتقل كل من حامت حوله الشبهة أو خرج من السجن[2]. ووصل عدد المعتقلات إلى ستة مع نهاية 1955 وهي: معتقلا لودي والبرواقية بعمالة الجزائر، معتقلا آفلو وبوسوي، ومعتقل سان لو بعمالة وهران، ومعتقل الجرف بعمالة قسنطينة، ووصلت إلى أحد عشر عام 1960[3].

وقد روعي في إختيار أماكن إقامة المعتقلات المناطق الجرداء والقاحلة وتلك التي تتميز بحرارتها صيفا والبرودة القاسية شتاء، وأماكن نائية وخالية من السكان[4]. وأغلب المعتقلات في البداية اختيرت لها المناطق الجنوبية من كل عمالة بعيدا عن العمران والمواصلات حتى تكون الطبيعة إحدى وسائل التعذيب[5].

---

[1] – **جريدة البصائر**، " ظلمات بعضها فوق بعض" ، العدد 321، بتاريخ 03 جوان 1955، ص 01.

[2] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 20.

[3] – صالح بن القبي، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 164.

[4] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 15.

[5] –Yves Courriere, **La guerre d'Algérie les Temps de l'eopars**, édition rahma, Alger, 1993, p103.

وهذه المعتقلات التي سميناها بالمعتقلات السياسية نذكر منها:

- معتقل لودي:

يقع غرب مدينة المدية، كان عبارة عن مخيم صيفي لأبناء عمالة السكة الحديدية، ثم حول إلى معتقل. وهو يشكل استثناء واضحا بين كل المعتقلات وكل المحتشدات والسجون التي أقيمت في الجزائر، فهو مخصص للشيوعيين المنتميين للحزب الشيوعي الجزائري المنحل، نظام الاعتقال به مثل نظام الداخلية بالثانوي، يتمتع فيه المعتقلون بأغطية جديدة وأسرة وعيادة ومكتبة. وزيارة الأقارب والأصدقاء غير ممنوعة والرسائل لا تحجز، والدروس تنظم من طرف المعتقلين الذين يقضون بعضا من وقتهم في أمسيات ترفيهية، ولا يعانون من سوء المعاملة[1].

- معتقل بول كازيل (عين وسارة):

افتتح بتاريخ 06 فيفري1957، يقع على بعد 60 كلم من مدينة الجلفة[2]. نصبت الخيام للمعتقلين وأحيطت بها الأسلاك الشائكة وأبراج للمراقبة، يتميز برداءة الطقس ووحشة المكان، أما عن حياة المعتقلين بهذا المعتقل يستيقظون على الساعة السابعة صباحا ويجبرون على العمل طول النهار حتى السادسة مساء، ويعملون بصورة دائمة حتى في أيام الأعياد. بلغ عدد المعتقلين فيه 2400 في شهر أفريل سنة 1957، منهم التجار والعمال والأطباء والمدرسون[3].

- معتقل البرواقية:

هو عبارة عن بناية كبيرة إلى جانب السجن، كانت في السابق عبارة عن مصحة عسكرية ثم حولت إلى معتقل. يتميز بالمعاملة السيئة للمعتقلين، وإذا فرّ أحدهم تزداد المعاملة سوءا ويعاقبون بالتقتير في التموين[4].

- معتقل الدويرة:

---

[1] - هنري علاق، **مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال**، ت: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 247. ينظر أيضا محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص ص 18- 19.

[2]- Pierre Vidal Naquet, **La Raison d'Etat,** Texte publiés, par le comité Maurice Audin, Les édition de Minuit, Paris,(S.D), pp 123 -124.

[3] - **جريدة المجاهد**، " قصة سجين عائد من محتشد كازيل "، العدد 14، بتاريخ 1957/12/15، ج01، ص 05.

[4] - محمد الصالح بن عتيق، **أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 129.

يقـع غـرب الجزائـر العاصـمة بحـوالي 30 كلـم، أنشـئ سـنة 1958 للمثقفـين والذين سرحوا من المعتقلات والسجون، وألقي عليهم القبض مرة أخرى. وأول ما يصادف المعتقلين عند دخولهم العبارة التالية:" الفم المغلوق والقبر المفتوح" مكتوبة بأحرف بارزة و بلون أحمر في عدة جهات وخاصة على أبواب الحجز المعدة للبحث والاستنطاق[1].

- معتقل تفشون:

يقع على مقربة من مدينة بوسماعيل بتيبازة غرب الجزائر العاصمة، يتكون هذا المعتقل من جناحين: الأول خصص للإدارة ومراقد للجنود العاملين به ومطعم، والجناح الثاني مخصص للمعتقلين الجزائريين حيث يتكون من 15 بناية كبيرة من بقايا الحلفاء عند نزولهم بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية في نوفمبر 1942. به غرفتان كبيرتان خصصتا للنساء المعتقلات كل واحدة تضم 100 سرير.

وتفشون هو المعتقل الوحيد من المعتقلات السياسية الذي ضم معتقلين من النساء محاط بسياج وأربعة مراكز للحراسة.

- معتقل آفلو:

يقع في ولاية الأغواط حاليا، كان عبارة عن ثكنة عسكرية، حولت إلى معتقل بتاريخ01 جوان 1955. وقد خصصته السلطات الفرنسية في البداية لقادة الحركات السياسية والإصلاحية، ونقلت إليه بعضا من معتقل الجرف، وكان يضم عناصر لا تجمعهم فكرة واحدة؛ أي أنهم كانوا ينتمون إلى تيارات مختلفة مما أدى إلى متاعب ومصاعب حالت دون تفاهم المعتقلين وإتحادهم للقيام بعمليات احتجاجية خاصة كما أن الإدارة الفرنسية دست بينهم مخبرين[2].

- معتقل بوسوي (الضاية):

يقع جنوب سيدي بلعباس على مسافة 57 كلم، بدائرة تلاغ بمرتفعات الضاية، وهو عبارة عن حصن عسكري قديم، افتتحته الإدارة الفرنسية كمعتقل بتاريخ 16 أوت

[1] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 19. ينظر أيضا محمد الصالح بن عتيق، المرجع السابق، ص 141

[2] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 19.

1955، وتزايد أعداد المعتقلين به لذلك تم إنشاء معتقل بجانبه وأغلب المعتقلين به جاءوا من الأوراس والشرق الجزائري[1].

تعرض فيه المعتقلون للمداهمات والتعذيب، وكان فيه علي يحي عبد النور[2] الذي اشرف على الموت من شدة التعذيب. والكثير من المعتقلين من شوّهت أجسادهم[3].

- **معتقل سيدي الشحمي:**

يقع هذا المعتقل جنوب شرق وهران، فتح صيف 1957 لاستقبال المحولين إليه من معتقلي بوسوي والجرف. لا يتمتع فيه المعتقلون بأي استقرار ولو أن التعذيب والاضطهاد به اقل من معتقل آركول[4].

- **معتقل آركول:**

يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران. يعد من أشد المعتقلات؛ فهو معتقل التعذيب البدني والنفسي. وأغلب العاملين فيه من الإسبان[5].

- **معتقل الشلال:**

يقع جنوب مدينة المسيلة بنحو 37 كلم، لم يدم طويلا وأغلق بعد العاصفة التي اجتاحته في شهر أوت 1955.

- **معتقل الجرف:**

---

[1] – المصدر نفسه، ص 16، ينظر أيضا، محمد الصالح بن عتيق، المرجع السابق، ص87.

[2] – علي يحيى عبد النور: ولد عام 1927 بتيزي وزو، ناضل مبكرا في صفوف حزب الشعب وح.إ.ح.د، وساهم في تعبئة العمال الجزائريين للدفاع عن حقوقهم، والتحق بج.ت.و، وأنتخب عضوا في الإتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956. أعتقل بمعتقل البرواقية وبوسوي، وأطلق سراحه سنة 1961. وواصل نضاله في صفوف إ .ع.ع.ج . وبعد الاستقلال تولى عدة مسؤوليات منها وزيرا سنة1965. ومنذ سنة1972 دخل ميدان المحاماة والدفاع عن حقوق الإنسان.

[3] – أحمد بلغيث، " ذكريات مناضل في المحتشدات "، **مجلة أول نوفمبر**، مجلة فصلية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين العدد 26، سنة 1978، ص 26.

[4] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق ، ص 18.

[5] – المصدر نفسه، ص 17.

يقع شرق مدينة المسيلة على بعد 18 كلم نقل إليه المعتقلون في شهر أوت 1955[1]. و بما أن حدود بحثنا في إطاره المكاني هو بلدية المسيلة المختلطة فانه سيكون هناك المزيد من التفصيل في الفصل الموالي حول هذين المعتقلين الأخيرين.

2 . معتقلات الانتظار:

و تسمي السلطات الفرنسية هذا النوع من المعتقلات بمراكز الفرز والعبور " Centre de Transit et de Tri" (C.T.T) التي أنشئت بعد معركة الجزائر 1957، وانتشر هذا النوع من المراكز في كل القطر الجزائري إذ أصبح لكل قطاع عسكري تقريبا معتقله الخاص الذي يمارس فيه تعذيب المشتبه بهم ثم تصنيفهم ففيهم من يقدم للمحاكمة، وفيهم من يرسل للمعتقلات السياسية، وفيهم من يسرح بعد فترة التعذيب، وفيهم من يقتل[2].

وبلغ عدد هذه المعتقلات 86 معتقلا بحلول سنة 1960، يوجد بها 10آلاف معتقل، وهي تدخل ضمن صلاحيات الجيش الذي يقوم باعتقالهم بتغطية قانونية من أجل أهداف عسكرية[3]. ويشير تقرير بعثة الصليب الأحمر الدولية المتكونة من خمسة مندوبين أنهم زاروا الجزائر في الفترة مابين 12 ماي إلى 28 جوان 1956 ولم يتمكنوا من زيارة هذه المعسكرات بسبب العراقيل التي وجدوها من طرف المسؤولين العسكريين الفرنسيين الذين يشرفون عليها ويقومون فيها بممارسة التعذيب أثناء فترة التحقيق[4].

وقد نشرت جريدة المجاهد مقتطفات من التقرير الذي أعدته بعثة الصليب الأحمر الدولي عقب زيارتها لبعض معسكرات الاعتقال المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 15 أكتوبر و17 نوفمبر1959، فقرات هامة عن معتقل الانتظار ببرج منايل والذي وجدت فيه البعثة الدولية آثارا للتعذيب على أجساد المعتقلين ، والذي تم بواسطة الماء والكهرباء أثناء التحقيق وأحيانا يعذبون داخل المعتقل نفسه، وأن الموقوفين به يعانون من صعوبات لا

---

[1] – نفسه، ص ص 15 – 16.

[2] – المصدر السابق، ص 17.

[3] - Sylvie Thenault, **Personnel et Internés dans les Camp Françaises de la Guerre d'Algérie, Entre Stéréotypes Coloniaux et Combat pour L'indépendance**, Politix 2005/1, N°69, p 67, Disponible sur **http//www.carin.info/article**. Php? ID REVUE.

[4] – فرانسواز بيريه، **نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر(1954 – 1962)**، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر 2007، ص ص 05 –11.

تعد ولا تحصى فبالرغم من مرور ثلاث سنوات على إنشائه إلا أن المعتقلين به لا يملكون أواني الأكل والأغطية، وهم يتناولون طعامهم في علب السردين والمصبرات[1].

ومن أشهر هذه المعتقلات في مقاطعة الجزائر معتقل بني مسوس، ومعتقل بوزريعة، ومعتقل عزازقة، أما في عمالة وهران فنجد معتقل الزاوية، بني بهدل، ندرومة، سعيدة. وفي عمالة قسنطينة معتقلات عين البيضاء والحامة ومزرعة امزيان وسد القصب بالمسيلة[2]. وسنرى تفاصيل هذا الأخير كمركز تعذيب بالمسيلة لاحقا.

3 . المعتقلات العسكرية:

وهي خاصة بأفراد جيش التحرير الوطني الذين يلقى عليهم القبض وسلاحهم بين أيديهم. يلحقون عادة بثكنة عسكرية، أو بالوحدة التي أسرتهم، فهم من أسرى الحرب الذين لم يسعفهم الحظ للمثول أمام العدالة، يبقون قيد الاعتقال في أماكن سرية معزولين عن العالم، ويجبرون على القيام بالأعمال الشاقة، محرومين من كل الحقوق خاضعين لمعاملة قاسية وسيل من الإهانات المتوالية، تحت رحمة التعسف المسلط عليهم. اغلبهم تعرض للإغماء وحالات فقدان الوعي من جراء الإنهاك للأجساد سواء بالتعذيب أو بالاعتداءات المتكررة. والبعض فقد الحركة وأصيب في أحد أعضائه، وآخرون أصبحوا غير معروفين من كثرة التعذيب وتشويه الوجه. وآثار ذلك على باقي أجسادهم فيهم من ذهب ضحية خدمة الخشب أو الاحتطاب[3].

ومن أهم هذه المعتقلات:

- معتقل قصر الطير:

يقع ببلدية قصر الأبطال، بسطيف، فتح سنة 1956 كمركز للتعذيب ثم حول إلى معتقل، إذ جعلت منه سلطات الاحتلال نموذجا شبيها بالمعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، أو يفوقها وكان اللباس الذي يلبسه المعتقلون داخل هذا المعتقل من بقايا

---

[1] – **جريدة المجاهد**، " التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، العدد 59، بتاريخ 1959/01/11، ج 02 ص ص 5 – 11.

[2] – **جريدة المجاهد**، " المحتشدات أيضا قوة للثورة"، العدد 90، بتاريخ 1961/02/27، ج 03، ص 05.

[3] – صالح بن القبي، المرجع السابق، ص 164.

الجنود المشاركين في الحرب العالمية الثانية، ومن لباس عسكري يتكون من سروال وسترة فوقية، وحذاء يستمر مع المعتقل مدة سنة[1].

- معتقل بوغار:

يسمى أيضا بمعتقل مورون، يقع على بعد 03 كلم من بلدية بوغار بولاية المدية، بني قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها أعتقل فيه الأسرى الإيطاليين من سنة 1942 إلى1945. وأعيد فتحه خلال الثورة التحريرية، وتم اعتقال مئات المعتقلين من الجزائريين المشبوهين – في نظر السلطات الفرنسية– وحوّل إلى معتقل مخصص لأفراد جيش التحرير الوطني؛ أي الذين يمسكون والسلاح في أيديهم. بلغ عدد المعتقلين به نحو 900 معتقل[2].

هذه هي أهم المحتشدات والمعتقلات التي أقامتها السلطات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية، وكان يمارس بداخلها عمليات الاستنطاق والتعذيب بكل أنواعه من طرف جنود وضباط وأعوان فرنسا للقضاء على الثورة، وإطفاء لهيبها. وسنتعرف عن سياسة التعذيب التي انتهجتها السلطات الفرنسية داخل المعتقلات ومراكزها المختلفة لاحقا.

---

[1] – محمد الطاهر عزوي ، المصدر السابق، ص 62. وينظر أيضا بلقاسم صحراوي، **معتقل قصر الطير 1956–1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2006/2005، ص 14.

[2] -Association Historique et culturel du11/12/1960, L'enfer du Camp Morand, Alger, 2009, p 20.

- المبحث الثالث: سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة:

من بين الأساليب التي استعملتها السلطات الفرنسية إبان الثورة سياسة التعذيب التي تعتبر من أخطر الوسائل. وقد اعترف بذلك قادة الجيش والمجندون في القوات الفرنسية والنخبة الفرنسية عن ممارسة التعذيب بمختلف أنواعه وأساليبه داخل مراكز التعذيب والمعتقلات التي أقامتها. وعملية التعذيب في الجزائر لم تبدأ مع انطلاق الثورة التحريرية بل كانت منذ دخول الاستعمار الفرنسي عام 1830[1].

ولكن مع انطلاق الثورة طوّر الفرنسيون أساليب التعذيب من خلال تحديث وسائله وأساليبه وتعددها خاصة في الفترة الممتدة من 1955 إلى1961 تزامنا مع اشتداد الثورة واتساع نطاقها.ولم يكد يسلم أحد من آلة التعذيب الاستعماري حتى من الأوربيين الذين وقفوا ضد التعذيب مثل هنري علاق[2]، وهو من لجنة 12[3] التي طالبت الحكومة الفرنسية الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر.

وتعتبر السجون والمعتقلات ومقرات الوحدات العسكرية الفرنسية إحدى القلاع والمحطات الرئيسية التي تشهد على أعمال التعذيب الاستعماري، وعلى سياسة انتهاك فرنسا لحقوق الإنسان، والممارسات اللاإنسانية والبشعة ضد المعتقلين والموقوفين

---

[1] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص ص 61 – 62.

[2] – هنري علاق: مدير تحرير جريدة الجزائر الجمهورية 1950–1955، "Alger Républicain" الناطق الرسمي باسم الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A، تعرض للتعذيب من طرف المظليين الفرنسيين. وقد أصدر كتابا عرض فيه قصة التعذيب الذي تعرض له بعنوان " السؤال" "La Question". وهو من لجنة 12، التي طالبت الحكومة الفرنسية بالاعتراف رسميا بجرائمها.

[3] – لجنة 12: تتكون من 12 شخصية سياسية وفكرية فرنسية تقدمت بطلب إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليونال جوسبان للاعتراف رسميا بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر. ومن هؤلاء هنري علاق، جوزيت أودان، بيير فيدال ناكي، جيزال حليمي.

الجزائريين يوميا إبان الثورة التحريرية[1]. كما أقدمت السلطات الفرنسية سنة 1958 على إنشاء مدرسة متخصصة في فن التعذيب بسكيكدة هي مدرسة "جان دارك"[2]، وأصبح التعذيب جزءا من التدريب العسكري عبر مختلف الوحدات العسكرية الفرنسية العاملة بالجزائر.

كما استحدثت مصالح تابعة لوحدات الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر تشرف على عملية اعتقال الجزائريين واستنطاقهم وتعذيبهم تتمثل في:

1- مركز المعلومات والعمليات على مستوى القطاعات العسكرية للعمالات (C.R.A).

2- مصلحة العمليات والحماية على مستوى المناطق العسكرية للعمالات (D.O.P).

3- المكتب الثاني والذي يوجد في النواحي التي أنشئت بها المراكز الإدارية المتخصصة (S.A.S) ومقرات المجموعات المتنقلة للشرطة الريفية (G.M.P.R).

وانتشرت مراكز التعذيب التابعة للجيش الفرنسي في الجزائر انتشارا كبيرا خاصة بعد معركة الجزائر فقد بلغت مثلا في الولاية الثانية 122 مركزا تقريبا. وقد فاقت مراكز التعذيب في ولايات أخرى هذا العدد عدة مرات[3]. غير أن عمار قليل في كتابه ملحمة الجزائر الجديدة يذكر 98 مركز تعذيب في الولاية الثانية[4].

وفي اعتقادنا أن عدد مراكز التعذيب يفوق الأعداد المصرح بها؛ لأنه توجد مراكز سرية لم تكشف عنها السلطات الفرنسية، وهذا ما صرح به مؤخرا الأمين العام لمنظمة المجاهدين في جريدة الخبر أن هناك ضابطين زارا الجزائر للكشف عن مراكز سرية للتعذيب خلال الثورة في الجزائر[5].

---

[1] – محمد ياحي، " سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة"، **مجلة المصادر**، العدد 13، الجزائر، سنة 2006 ، ص 282.

[2] – مدرسة جان دارك: أنشئت في 11ماي1958 بسكيكدة لتخريج رجال الصاعقة الذين كانوا يقومون بالمداهمات الليلية والتعذيب والقتل بدون شفقة.

[3] – محمد الأمين بلغيث، " موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة التحريرية "، **مجلة المصادر**، العدد 05، سنة 2001، ص 189.

[4] – عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج03، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 40.

[5] – **جريدة الخبر اليومية**، ضابطان سابقان في الجيش الفرنسي يزوران الجزائر للكشف عن مراكز تعذيب سرية، العدد 5810، بتاريخ 2009/11/06، ص 05.

ومن أشهر المراكز التي استعملت فيها عمليات الاستنطاق، وعمليات رهيبة في التنكيل بالأشخاص عن طريق أساليب وحشية من التعذيب، نجد فيلا سوزيني وضيعة أمزيان. وتمثل هذه الضيعة مركز المعلومات والعمليات (C.R.A)، التابع للجيش الفرنسي بعمالة قسنطينة أنشئت عام1957 بهدف جمع المعلومات عبر كامل الشرق الجزائري، إلى جانب البحث والاستنطاق، وتضم مركزا عن مصالح الشرطة والدرك والجيش، وبعض الذين جيء بهم إلى هذه المزرعة يتم قتلهم، وإخفاء جثثهم بالغابات أو ردمهم في الآبار، أو رميهم في الشوارع والتمثيل بجثثهم أثناء عملية التعذيب.

هذه المزرعة تستقبل ما بين 500 إلى 600 شخص في الأسبوع. وأشرف هذا المركز على استنطاق عن طريق التعذيب نحو 108175 شخص منهم 11518 من أعضاء جيش التحرير على مدار 5 سنوات 1957-1961[1].

- أساليب التعذيب التي استعملت في المعتقلات:

طبقت قوات الاحتلال الفرنسي أساليب عدة للتعذيب في المعتقلات ومراكز التعذيب التي أنشأتها خلال الثورة التحريرية، ويمكن تصنيف التعذيب إلى نوعين :

أ- التعذيب الجسدي: من الإجراءات التي طبقتها قوات الاحتلال الفرنسي على الجزائريين وذلك باللجوء إلى التنكيل بالجسم عن طريق وسائل متنوعة ووحشية في غالب الأحيان منها:

- التعذيب بالكهرباء: استعمل على نطاق واسع وهو من أقدم وسائل التعذيب لدى الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وأصبح خلال الثورة ضرورة من ضروريات الاستنطاق لا بد منها حسب ما أكده بعض الذين ساهموا في مثل هذه الممارسات ومنهم الجنرال بول اوساريس "Paul Aussaress" بقوله:" كانت هذه الطريقة المفضلة لدي وهذا راجع لكونها لا تخلف آثارا جسيمة على المعتقلين أي تخفي حالات التعذيب أثناء الزيارات التي تقوم بها اللجان الدولية كالصليب الأحمر."[2]

واستعمل بأساليب مختلفة منها:

---

[1] – رينودي جان لوك،" ضيعة أمزيان، تحقيق حول مراكز التعذيب خلال الثورة"، ت: جروة علاوة وهبي، **جريدة اليوم**، 12 ماي 2000، ص 09.

[2] – بول اوساريس، **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، (1957-1959)**، ت: مصطفى فرحات، دار المعرفة، 2008، ص 29.

* يوصل التيار الكهربائي بالأعضاء التناسلية أو أماكن العفة من جسم الإنسان مثل الأظافر والأذن واللسان وغيرها من الأماكن الحساسة[1].

* التعذيب بالملاقط وهي صغيرة مستطيلة ومسننة توضع إحداها في طرف الأذن اليمنى وأخرى في أصبع اليد اليمنى وتوصلان بالتيار الكهربائي وتطلق دفعات كهربائية على الجسم وهو يلتوي ويهتز حتى يتصلب[2]. ويستعمل في ذلك مولدات كهربائية تسمى جيجن "Gégène" لصعق المعذب[3].

وفي مقال بعنوان شهادة أحد المعذبين في جريدة المجاهد يذكر استعمال الكهرباء في الأعضاء التناسلية بالنسبة للرجال والنساء[4].

وهناك الآلاف من الجزائريين الذين تعرضوا لهذا النوع من التعذيب في أغلب المعتقلات ومراكز التعذيب عبر القطر الجزائري أمثال جميلة بوحيرد، وجميلة بوباشا، ومليكة قريش وبشير بومعزة وغيرهم كثيرون.

- التعذيب بالماء: استعمل بكيفيات وأصناف عديدة منها:

* يدخل القمع في الفم ويفرغ فيه الماء القذر حتى ينتفخ البطن، ثم يغلق انفه حتى يختنق فيقبل الماء وعندما يمتلئ البطن ماءا يقفز أحد المكلفين بالتعذيب على المعذب ويقع برجليه فوق بطنه فيتطاير الماء من فمه ومن بقية مخارج الإنسان.

* غطس المعذب في الماء الساخن ثم نقله إلى الماء البارد وهو ما يتسبب في آلام لا حدود لها.

* غطس رأس المعذب في الماء الممزوج بالصابون، وإرغام المعتقل على شربه[5].

* صب الماء في الفم حتى يمتلئ البطن والضرب بالعصي على المعدة والوجه.

---

[1] – أحسن بومالي، " التمدن الفرنسي في فن التعذيب"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 31، الجزائر، سنة 1978، ص 26. و ينظر أيضا أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص 184.

[2] – محمد الصالح الصديق، " البطولة والتعذيب في الجزائر خلال ثورة التحرير"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 168، جويلية 2006، ص 40.

[3] – بول اوساريس، المصدر السابق، ص 29.

[4] – **جريدة المجاهد**، " شهادة أحد المعذبين"، العدد 12، 1957/11/15، ج01، ص 04.

[5] – محمد الدرعي، " فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية "، **مجلة الرؤية**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 03، سنة1997، ص 184.

* غطس الموقوف في صهاريج المياه القذرة إلى حد الاختناق[1].

– التعذيب بالنار: تتم بأشكال متعددة وهي وسيلة سهلة بالنسبة للجنود لا تكلفهم عناء كثيرا وتحدث آلاما شديدة في المعذب ومنها:

* التعذيب بنار التلحيم"Chalumeau": حيث يتم تعرية الشخص من ثيابه لتبدأ عملية التعذيب بنار التلحيم. وممّن عذبوا بهذه الطريقة حتى الموت النقابي عيسات إيدير[2]. وقد أثار اغتياله استاء كبيرا لدى الطبقة العمالية في العالم.

* حرق الأجفان بالسجائر وحرق شعر الرأس.

* حرق الأظافر والأعضاء التناسلية بالنار.

* تعليق الشخص فوق النار المشتعلة[3].

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في مذكرات لخضر بورقعة، حيث يذكر أن السلطات الفرنسية ألقت القبض على سي إبراهيم وهو من قرية أولاد سيدي علي الواقعة بين المدية وخميس مليانة، كان محافظا سياسيا بجيش التحرير بالمنطقة، وأخضعوه إلى مختلف أنواع التعذيب حتى اشرف على الموت، حيث أحرقوا جسده بالسجائر، وكلما اشرف على الهلاك كفوا عنه حتى إذا استعاد أنفاسه، استأنفوا تعذيبه من جديد[4].

– التعذيب بالزجاج: ويتم بطرق متعددة منها:

* مطالبة الموقوف بتنظيف حوض من الأوساخ بعد أن ترمى بداخله زجاجات مكسرة وهو حافي القدمين، مما يتسبب له بجروح خطيرة باليدين والرجلين.

* الإجلاس على الزجاجات المهشمة.[5]

– وسائل أخرى للتعذيب: هناك وسائل للتعذيب نذكر أهمها نظرا لكثرتها:

* دق المسامير على أجساد المعتقلين.

---

[1] – المقال نفسه، ص 187.

[2] – عيسات إيدير: ولد عام 1919 في ولاية تيزي وزو، اشتغل بشركة للطيران، أسس نقابة جزائرية حرة عام 1947، وبعد اندلاع الثورة اعتقل من طرف السلطات الفرنسية وبعد خروجه أسس إ.ع.ع.ج في 24 فيفري 1956، واغتيل عن طريق التعذيب بالنار.

[3] – المرجع السابق، ص ص 184– 186.

[4] – لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات سي لخضر**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص ص 230 – 231.

[5] – محمد الدرعي: المقال السابق، ص 185.

* سلخ الجلد ووضع الملح والبهار داخل الجروح.
* قلع الأسنان والأظافر.
* بتر الأصابع والأذان والأعضاء التناسلية.
* الضرب بالعصا والسوط حتى الموت.
* ارتكاب الفاحشة.
* التجويع والتعطيش.
* الحفر والردم.
* صنع الطوب وتكسيره.
* تكسير الحجارة تحت حرارة الشمس[1].
* التعذيب بتسليط الكلاب المدربة لنهش أجساد المعتقلين[2].
* التنكيل بجسم الإنسان مثل ماحدث لعمارة رشيد[3] الذي عذب حتى الموت حيث ثقبت عيناه وأنتزع شعره. والمحامي علي بومنجل الذي راح ضحية التعذيب والقمع الذي قتل بضربة فأس بأمر من أساريس ورمي من الطابق السادس بالأبيار والشاب موريس أودان الذي أختطف وعذب من طرف المظليين في جوان 1957[4].

ب- التعذيب النفسي:

يعتبر اشد وأقسى أنواع التعذيب خاصة لدى ذوي الشهامة ويلجأون لهذا النوع من التعذيب بعد فشلهم في استنطاق المعذبين بالتعذيب الجسدي، ويتم هذا الأسلوب بالاستعانة بالضباط البسيكولوجيين لإجبار المعتقل على الاعتراف والتخلي عن مبادئه، ومن بين تلك الأساليب:

---

[1] – المرجع السابق، ص 185.

[2] – أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 188.

[3] – عمارة رشيد: ولد بجرجرة سنة 1934، انتقل مع عائلته للعيش بوادي الزناتي، درس مرحلة الثانوية بالجزائر العاصمة، ودخل جامعة الجزائر. وكان له دور كبير في النضال الطلابي والعمل الثوري، حيث ساهم في إنشاء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. وألتحق بصفوف المجاهدين بالمنطقة الرابعة وأعتقل وعذب وأستشهد في جويلية 1956.

[4] – Gilbert Meynier, **Histoire Intérieure, du FLN**, 1954-1962, Casbah éditions, Alger, 2003, p 328.

– الإتيان بزوجة المعتقل أو إحدى بناته ليتم الاعتداء عليها جنسيا حتى يؤدي ذلك إلى انهياره[1].

– التعذيب بتعاطي المخدرات: أي إجبار المعتقلين على تعاطيها لإجبارهم على الاعترافات، وإلصاق التهم بهم وببعض القيادات السياسية للثورة لاستخدامها كحجج في المحاكمات[2]. مثلما تعرضت له جميلة بوعزة حيث أصيبت باختلال عقلي تحت فعل المخدرات التي تحقن بها أثناء عملية الاستنطاق.[3]

– عملية غسل المخ: وهي نوع من أنواع التعذيب النفسي وذلك لتأثيره على نفسية المعتقلين حيث يتم طرح أسئلة من نوع خاص تؤدي في غالب الأحيان إلى فقدان الذاكرة. ويقوم بذلك ضباط متخصصون في علم النفس حيث يقومون بفترة تربص في مدارس متخصصة ويخرجون منها متحصلين على رتب عسكرية (ضابط صف)، وكل ضابط يعين مدرسا لثلاثة أفواج أو أربعة ومعه مترجم (حركي)[4] يتقن اللغة العربية والفرنسية ويفهم اللهجات المحلية كالشاوية أو القبائلية حسب المنطقة.[5] وتمت هذه العملية في معتقل قصر الطير مثلا بالطريقة التالية:

+ إلقاء دروس على المعتقلين تمجد سياسة فرنسا في الجزائر ومحاولة إظهار مساوئ جبهة التحرير وقادتها.

+ إجراء اختبار كتابي: تعطى للمعتقلين مجموعة من أسئلة من الدروس التي أخذوها وخمسا أخرى ضد جبهة التحرير" و "خمسا لصالح فرنسا" وبعد عملية الإجابة الإجبارية

---

[1] – مختار فيلالي، " فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية "، **مجلة التراث**، العدد 05، ص 56.

[2] – مصطفى بوالطمين، " كفاح ومواقف"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 68، سنة 1984، ص 42.

[3] – إبراهيم لونيسي، " الجميلات الثلاث "، **مجلة حولية المؤرخ**، تصدر عن اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد2، الجزائر، 2002، ص 410.

[4] – الحركي: لفظ شعبي جزائري يطلق على كل شخص التحق بصفوف القوات الفرنسية، نسبة إلى الحركة أو رجال الحركة، كانت تطلق على الذين يحملون السلاح من الجزائريين لمساعدة الفرنسيين لملاحقة الوطنيين واضطهادهم. والحركي خائن من الدرجة القصوى، كانت الثورة تحكم عليه بالإعدام. والهدف من إنشاء هذا السلك من الخونة الجزائريين هو إزعاج الثورة ومحاربتها بالجزائريين، ينظر عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 1962**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 58.

[5] – ع. شبلي، " من فضائع الاستعمار في معتقل قصر الطير، جرائم فاقت كل التصورات "، **مجلة الجيش**، العدد 341، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، ديسمبر 1991، ص 09.

على هذه الأسئلة تنقل الأوراق إلى المكتب الخامس أين تتم دراسة وتحليل هذه الإجابات. وتستمر هذه الطريقة كل أسبوع لمدة ثلاثة أشهر، وبعد ذلك يتم تصنيف أفكار المعتقلين:

* الصنف الأول: يضم المعتقلين السياسيين المتعصبين الرافضين للاستسلام.
* الصنف الثاني: يضم المعتقلين غير السياسيين ولكنهم متعصبين أيضا.
* الصنف الثالث: يضم المتمردين الماسكين العصا من الوسط.
* الصنف الرابع: يضم الموالين والمؤيدين لفرنسا[1].

وبعد الاختبار الكتابي يقومون بالاختبار الشفوي وتستمر الدروس وبعدها يستدعى المعتقلون واحدا واحدا إلى مكتب الخبير النفسي أين يستقبل بالترحيب والمعاملة الحسنة، ويعطى له فنجان قهوة، وتسلم له سيجارة، ويسأله الخبير عن حالة المعتقل وأسباب اعتقاله، ويحاول أن يشككه في الثورة، ويدعوه مستدرجا إياه أن يتعامل مع فرنسا[2].

استمرار وسائل غسل المخ: على أساس الاختبار الكتابي والشفوي يصنفون المعتقلون، ثم تسلط عليهم العقوبات الجسدية مرة أخرى، وتستمر العملية شهورا حتى يعترفوا بسيادة فرنسا، ويكشفوا عن أسرار الثورة. وإن تنازل بعض المعتقلين بسبب العذاب الأليم يطلب منه أن يتنازل أكثر وإن تصلب فيسلط عليه عذاب أقسى، وتتواصل عملية الترغيب والترهيب.

ومن وسائل التعذيب النفسي الأخرى ليس داخل المعتقلات والمحتشدات فقط، بل في أوساط كل الشعب الجزائري في القرى والمدن وغيرها.

- إجبار المعتقل على الرقص عاريا وتمثيل به أدوارا.
- الترحيل القصري للسكان وجمعهم في المحتشدات وسط أسلاك شائكة.
- قتل الأب والأم أمام العائلة وأفراد الأسرة.

---

[1] - عمار ملاح، **وقائع و حقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس (الناحية الثالثة) بوعريف**، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح ، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص 65.

[2] - محمد الطاهر عزوي، " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية- معتقل قصر الطير- " **مجلة التراث**، العدد 04، سنة 1989، ص 199.

– الحرمان من النوم إمعانا في تحطيم الذات الإنسانية وذلك بمباغتة المعتقلين في الليل من طرف الحراس بالصياح والضرب. ويتم نقلهم إلى جناح آخر وتتكرر العملية في الصباح[1].

– التذكير بنكسات وفشل الانتفاضات المتتالية للشعب الجزائري منذ الاحتلال لغرس اليأس في نفوس المعتقلين[2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] – محمد الدرعي، المقال السابق، ص 186.

[2] – عبد الحفيظ أمقران الحسيني، " أسلوب التصدي للحرب النفسية ضد الاستعمار الفرنسي"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 138، سنة 1992، ص 39.

الفصل الثاني:

المعتقلات بالمسيلة.

- المبحث الأول:

التعريف بمنطقة المسيلة.

- المبحث الثاني:

معتقل الشلال.

- المبحث الثالث:

معتقل الجرف.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- المبحث الأول: التعريف بمنطقة المسيلة

نبذة تاريخية عن المسيلة:

سميت المسيلة نسبة إلى كلمة المسيل، أو بلدية المياه السائلة، وهذه التسمية مرتبطة بوفرة وتعدد المجاري المائية التي تتمتع بها المنطقة منذ فترات قديمة من التاريخ تعود إلى العهد الروماني من خلال الآثار الرومانية القديمة المجسدة في السدود وقنوات المياه والأحواض المخصصة للسقي الموضوعة على الأودية والسواقي، كوادي القصب، ووادي لقمان ووادي سلمان[1]. كما عرفت بإسم زابي. وهناك من ربط منطقة المسيلة بقبيلة ماسيسليا التي توسع نفوذها حتى شملت إقليم نوميديا قديما وبزوال هذه القبيلة بقي اسم المدينة بالمسيلة[2].

يعود تأسيس مدينة المسيلة الحالية إلى عام 927م خلال عملية توطيد الخلافة الفاطمية بالمغرب الأوسط، حيث بناها الأمير الفاطمي أبو القاسم على حافة وادي القصب، وسميت بالمحمدية نسبة إلى اسمه محمد وجعل لها بابين: باب القاسمية نسبة إلى كنيته بأبي القاسم، وباب الأمور، وجعلها قاعدة عسكرية في المنطقة لحماية الدولة الفاطمية، كما أن اختيار أبي القاسم لموقع المسيلة نابع من بعد نظره السياسي، ومن أهمية المنطقة الجغرافية والإقتصادية وخصوبة تربتها ووفرة مياهها. وكتب عنها العديد من المؤرخين حول غناها بالبساتين والمياه، مثل ابن حماد والإدريسي[3].

وشيدت بها قصور ومنازل وتحولت المسيلة إلى قبلة للشعراء والأدباء بعد أن أستتب بها الأمن، وازدهرت وتطورت الحياة بها، وعرفت المنطقة أسماء لامعة في ميدان الفكر والأدب منهم الشاعر ابن هاني الأندلسي وابن رشيق المسيلي[4].

وفي عام 980م تم بناء قلعة بني حماد بجبال المعاضيد، وتم نقل عدد كبير من سكان المسيلة لتعميرها، كما شهدت زحف الهلاليين الذين جاؤا من بلاد الحجاز وتخوم

---

[1] – كمال بيرم، **بلدية المسيلة المختلطة (1885–1945)، دراسة إجتماعية واقتصادية**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2006، ص 02 .

[2] – مديرية السياحة لولاية المسيلة ،**مونوغرافيا ولاية المسيلة**، 2008، ص 03.

[3] – محمد الصالح مرمول، " نشاة مدينة المسيلة وتطورها "، **مجلة سيرتا**، يصدرها معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 04، ديسمبر 1980، ص ص 28– 30.

[4] - المقال نفسه، ص 31.

نجد وهم عبارة عن قبائل بدوية رعوية كانت تعيش عيشة فقيرة، وكانت معركة حيدران بداية إنتشار بني هلال بالمغرب الأوسط. الذين اجتاحوا قبائل صنهاجة وزناتة وسيطروا على أراضي الزاب والحضنة[1]، وقهروا سكانها في منتصف القرن الخامس الهجري، حيث إجتاحت قبائل بني هلال سهول الحضنة وحاصرت قلعة بني حماد، وحولت مزارع الحضنة الى مراعي إبل. ولما عجز الحماديون عن الإندماج بهذا العنصر الجديد قررأميرها نقل عاصمة الدولة الحمادية إلى بجاية في1090م[2].

وعند قيام الدويلات الثلاث: الحفصية بالمغرب الأدنى، والمرينية بالمغرب الأقصى، والزيانية بالمغرب الأوسط. كانت المسيلة محل احتكاك وتصادم مستمر بين الحفصيين والزيانيين[3]. وبدخول الأتراك الى بلاد الجزائر في مطلع القرن 16م، ودخلت الحضنة تحت سلطة الأتراك والتي أبدى سكانها مقاومة شديدة لحملة خيرالدين بربروس سنة 1528م، ولم يستتب الحكم للأتراك إلا بمساعدة أعيان ورؤساء مشيخة أولاد ماضي ومن بينهم عائلة بوضياف بن بوراس، واستطاع حسن آغا بسط نفوذه على منطقة المسيلة سنة 1541م[4]. وشهدت المنطقة الكثير من التطاحن بين مشايخ وأعيان المنطقة وباقي السكان خلال الفترة العثمانية.

الاحتلال الفرنسي للمسيلة:

كانت مدينة المسيلة قبيل الاحتلال الفرنسي تخضع لسلطة ونفوذ عائلة المقراني التي إمتد نفوذها على كامل تراب الحضنة الغربية باسم السلطة العثمانية، ونظرا للتطاحن والصراعات المذكورة سابقا لم تجد فرنسا صعوبة في احتلال المنطقة[5]، حيث اتخذت مدينة سطيف قاعدة لإحتلال منطقة الهضاب العليا ووجهت عدة حملات منها الحملة

---

[1] – الحضنة: أطلق العرب إسم الحضنة على السهل الواسع الذي يمتد من السبخة المالحة جنوبا وبين السلسلتين الجبليتين التلية والصحراوية من جبال الأوراس شرقا الى جبال ونوغة غربا عبر جبال بوطالب، وسميت بالحضنة لاحتضانها وسط جبلي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، ومنطقة المسيلة الجزء الأكبر منها، وحاليا يطلق على المسيلة عاصمة الحضنة.

[2] – كمال بيرم، المرجع السابق، ص ص 26 – 28.

[3] - المرجع نفسه، ص 30.

[4] – نفسه، ص 35.

[5] – نفسه، ص 44.

التي قادها نيقريي "Négrier" في ماي 1841 باتجاه المسيلة[1]. وتمكنت القوات الفرنسية من دخول مدينة المسيلة في11 جوان 1841م، حيث عملت على استحداث مركز وبرج عسكري بالمدينة في الجهة اليمنى من وادي القصب. وشهدت المنطقة انتفاضات كإنتفاضة بوخنتاش بأولاد دراج سنة 1860م، وإنتفاضة أولاد ماضي سنة 1864، ووقفت أغلبية أعراش الحضنة مع ثورة المقراني سنة 1871[2]. وتعرضت منطقة المسيلة إلى عمليات مصادرة واسعة لأراضي أهل المنطقة، وغرامات مالية من جراء دعمها لثورة المقراني كما شهدت المنطقة هجرة جماعية خاصة من أولاد دراج إلى الشرق كتبسة والعلمة والشمرة ومناطق أخرى لا زالت تأويهم الى يومنا هذا. وأدى كل ذلك الى تفكيك الروابط وخلق الصراعات بين عروش المنطقة[3].

إنشاء بلدية المسيلة المختلطة:

تم إنشاء البلديات المختلطة بالجزائر بقرار الحاكم العام الفرنسي في 20 ماي 1868، وهي عبارة عن هيكل إداري إنتقالي ذي شخصية معنوية تنتهي مهمتها عندما يحصل الأهالي على درجة من الحضارة حسب الفرنسيين، بحيث يصلون إلى مرحلة الاندماج مع العنصر الأوربي عندما يرتفع عددهم بها[4]. والبلديات المختلطة تضم مراكز تجمع السكان من الأهالي والأوربيين غير أن عدد الأوربيين الضئيل لا يسمح بتطبيق مرسوم 1866/12/27 الذي يقضي بأن تتحول إلى بلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

والبلدية المختلطة جهاز إداري يتكون من متصرف إداري ونائبه وأعضاء اللجنة البلدية التي تعتبر واسطة بين الإدارة الاستعمارية والأهالي باعتبار تركيبتها المتكونة من كبار الأعيان والقياد الذين لهم دور كبير في توفير الأمن والإستقرار لفرنسا، ومن خلالها تمرير السياسة الفرنسية .

أما عن المسيلة فقد كانت بلدية أهلية " Commune Indigène de M'sila " بقرار الحاكم العام الفرنسي في 05 أكتوبر 1881 وقسمت إلى سبع عشرة قسمة[5]. وبقي

---

[1] – أحميدة عميراوي، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 120.

[2]– كمال بيرم، المرجع السابق ، ص 56 .

[3] –A.C.M.M, Boite N° 90, Dossier 01. 12/01/1912 تقرير قائد مسيف بتاريخ

[4]– كمال بيرم، المرجع السابق، ص 71 .

[5]- المرجع السابق، ص 72.

العنصر الأوربي ضئيلا جدا، حيث حاولت فرنسا دعم وجودها بالمنطقة ولو إداريا بعد تضاؤل فرص مجيء المعمرين إلى المنطقة، حيث لم يبلغ عدد الأوربيين سوى 180 شخص بما فيهم اليهود المتواجدين بالمسيلة قبل الإحتلال وكان عددهم 75 يهوديا وبقوا في تعايش ودي مع الأهالي. أما عدد الأهالي فكان 29271 نسمة سنة 1892م.[1]

وتم تأسيس بلدية المسيلة المختلطة حسب القرار الصادر في 29 سبتمبر 1884 تحت رقم 321 القاضي بإنشاء بلدية المسيلة المختلطة، وقد نظم مرسوم 07 أفريل 1884 بلدية المسيلة المختلطة طبقا لقانون "سيناتوس كونسيلت" 1863 حسب التقسيمات التالية:

- مدينة وعرش المسيلة.
- عرش أولاد منصوروأولاد ماضي.
- دوار المطارفة وعرش أولاد دراج.
- مشيخة أولاد أعدي الظهارة (سلمان – مرابطين الجرف).
- عرش المعاضيد (ضمت فيما بعد إلى بلدية برج بوعريريج مختلطة حسب قرار الحاكم العام في 22 ماي 1890م).
- عرش الدريعات.
- عرش الخرابشة.
- عرش ملوزة.
- عرش بني يلمان.
- عرش أولاد ضاعن.

لتصبح هذه التقسيمات منذ 1885/01/01 ضمن المحيط المدني لمقاطعة قسنطينة بلدية مختلطة مقسمة إلى 10 قسمات " section" ومركزها مدينة المسيلة[2].

وفي عام 1890 توسعت بلدية المسيلة المختلطة لتضم مسيف وأولاد ماضي وأولاد معتوق وأولاد عبد الحق وسيدي حملة ووادي الشلال. وهذه المناطق كانت تابعة لبلدية بريكة سابقا كما ضمت المعاضيد ودوار أولاد حناش الى بلدية برج بوعريريج[1].

---

[1]- Abdel Karim Badjadja, Notices sur les communes du département de Constantine, Service des Archives de la wilaya de Constantine, Boite N°06, Archives I-R, Cartothèque mise a jour en 1977, p 01.

[2] -B.O.G.G.A, Année 1884, N°952, p 546.

أما الجهاز الإداري لبلدية المسيلة المختلطة فيتكون من 14 عضوا: المتصرف الإداري والنائب الفرنسي وعضوين فرنسيين و10 أعضاء من الأهالي كلهم تقريبا من قياد الدواوير، وفي غالب الأحيان يتم تعيين الأعضاء من الأعيان والمؤثرين على الأهالي.[2]

وشهدت منطقة المسيلة هدوءا نسبيا في أواخر القرن 19 وبداية القرن20 لكنها شهدت بعض الأمراض والمجاعات[3]. وتلك الأمراض والمجاعات أثرت على تطور السكان تأثيرا بليغا، حيث شهدت بلدية المسيلة تناقصا من حيث عدد السكان مع بداية القرن 20.

وهذا الجدول[4] يوضح ذلك :

السنة	الأهالي	الأوربيين	المجموع
1907	44.918	310	45.399
1911	45.803	453	46.260
1921	45.483	512	45.995

ظروف وعوامل إقامة المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة:

بعد اندلاع الثورة التحريرية، وتوسع مجالها الجغرافي، وزيادة نشاط العمليات العسكرية ضد قوات الإستعمار ومراكزه، سارعت السلطات الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية لمواجهة الوضع في الجزائر. ومن بين تلك الإجراءات إقامة المعتقلات، والتي سمتها الإدارة الفرنسية بمراكز الإيواء "Centre d'hébergement " كما ذكرنا سابقا في الفصل الأول. وكانت المسيلة من أهم المناطق التي أقيمت بها المعتقلات مع بداية الثورة، وارتبطت إقامة المعتقلات بمنطقة المسيلة بأحداث العمليات الأولى للثورة[5]. وفي اعتقادنا أن السلطات الفرنسية أختارت منطقة المسيلة ومناطق أخرى داخلية لإقامة أولى المعتقلات في الجزائر، حيث أنشأت معتقل الشلال ثم معتقل الجرف، ويعود ذلك إلى العوامل التالية:

---

[1] – كمال بيرم، المرجع السابق، ص76.

[2]- B.O.G.G.A, Année 1884, N°952, p 547.

[3]- B.O.G.G.A, Année 1905, N°1771, p 98.

[4]- Abdel Karim Badjadja, op.cit, p 02. .

[5] – التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، 14 جويلية 1987، ص 176.

– عامل الموقع الجغرافي للمنطقة: فهي منطقة وسطية أي منطقة تماس لعدة مناطق الثورة، المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) التي تضم الجزء الشرقي من مدينة المسيلة الواقع شرق وادي القصب، والذي يقسم المدينة إلى قسمين والملاحظ أن أغلب الأشخاص الذين اعتقلوا في الشلال والجرف من الشرق الجزائري، خاصة المنطقة الأولى لارتباطها بالعمليات الأولى للثورة. كما أن الجزء الشمالي الشرقي من المسيلة يقع في نطاق الولاية الثالثة، ويقع الجزء الجنوبي من المسيلة في الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام.

– عامل المناخ: حيث يتميز مناخ منطقة المسيلة بأنه مناخ قاري ويتأثر بالمؤثرات الصحراوية، صيفه حار وجاف، وشتاؤه بارد جدا، تصل درجة الحرارة في الشتاء إلى–1° وتصل في الصيف إلى أكثر من 40° في شهري جويلية وأوت. الرياح تكون شديدة البرودة في الشتاء وحارة وجافة في الصيف.

– عامل التضاريس: فهي تتكون من هضاب وسهول منبسطة في الوسط والسبخة (شط الحضنة) من الجهة الشرقية ومنطقة كثبان رملية في الجنوب، كما تحتوي على الكثير من الأودية كوادي القصب الذي يقسم مركز مدينة المسيلة إلى قسمين، والذي أقيم على حافته مركز للتعذيب سمي باسمه، وأودية أخرى كوادي لقمان ووادي اللحم ووادي مسيف وغيرها.[1]

وبالتالي فالعوامل الجغرافية والطبيعية في اعتقادنا كانت من بين أهم العوامل التي دفعت بالسلطات الفرنسية إلى اختيار منطقة المسيلة لإقامة معتقلين بها كانا من أهم المعتقلات التي أقامتها خلال الثورة التحريرية بالجزائر، وهما معتقل الشلال على بعد نحو 37 كلم جنوب مدينة المسيلة في منطقة شبه صحراوية منفتحة طبيعيا وسهلة المراقبة ونفس الشيء بالنسبة لمعتقل الجرف الذي يبعد ب18 كلم شرق مدينة المسيلة.

– المبحث الثاني: معتقل الشلال:

التسمية والموقع:

تم إنشاء معتقل الشلال استنادا لقانون حالة الطوارئ الصادر في 03 أفريل 1955، بالمكان المسمى حاليا العجيلة ببلدية خطوطي سد الجير دائرة الشلال. وهو معروف بمعتقل الشلال، يبعد ب37 كلم جنوب المسيلة، في سهل منبسط فسيح خال من

[1] – مديرية السياحة لولاية المسيلة، المرجع السابق، ص 05.

النباتات إلا بعض النباتات السهبية كالشيح والحدج، في رقعة جرداء مترامية الأطراف[1]. يقع في أرض منبسطة مالحة، يحده من الشرق الطريق المؤدية من المسيلة إلى بوسعادة ومن الغرب وادي اللحم، تتميز هذه المنطقة بالحرارة الشديدة [2].

يتكون من مجموعة مبان، محاط بأسلاك شائكة قامت ببنائها شركة كنزلاس "Gonzales " بمبلغ مالي قدره 3.199.000 فرنك[3]. ولما تعجلت السلطات الاستعمارية نتيجة اشتداد نشاط الثورة خاصة في منطقة الأوراس، والمنطقة كانت تابعة للأوراس في بداية الثورة، اكتفت بنصب عشرات الخيم التي تزداد بحسب الوافدين، ووصلت لإيواء حوالي 1000 معتقل حتى سمي معتقل الشلال بقرية الخيام. وكانت الخيمة تضم 10 معتقلين[4].

ويعد معتقل الشلال من أوائل المعتقلات التي أنشئت في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، والأول بمنطقة الأوراس[5]. حيث بعد إنطلاق الثورة قامت السلطات الفرنسية برد فعل عنيف على السكان والوطنيين خاصة في منطقة الأوراس حيث أوقفت المناضلين والسياسيين والمثقفين ومناصري القضية الوطنية، ونقلتهم إلى معتقل الشلال الذي تم فتحه رسميا في بداية شهر ماي 1955[6] قبل أن تكتمل به الأشغال. ولكنه لم يدم طويلا. وهو عبارة عن عشرات الخيم، وعلى مقربة من خيم المعتقلين وفي خط متواز تقوم بناءات خشبية خاصة بالإدارة.

تتميز الأرض التي أقيم بها المعتقل بانبساطها وانكشافها. كان يدير هذا المعتقل ضابط اسمه "هانس" يساعده في مهمة الأمن عناصر من الحركة وضابط شرطة مدني.

الحياة داخل المعتقل:

رغم أن معتقل الشلال لم يدم طويلا، حيث اشتغل خمسة أشهر فقط، ثم نقل إلى معتقل الجرف الذي سنرى تفاصيله في المبحث الموالي، إلا أنه يعتبر من أهم المعتقلات

---

[1] – أحسن بن بلقاسم كافي، **نزيل المعتقلات (1955– 1962)**، مطبعة الوليد، الجزائر، 1985، ص 09 .

[2] – محمد الطاهرعزوي، المصدر السابق، ص 15.

[3] - A.C.M.M, Boite N° 99, Dossier N° 04.

[4] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 36 .

[5] – الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية– تنظيم ووقائع – (1954–1962)**، دار هومة، بوزريعة، 2002، ص89.

[6] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 36 .

تعذيبا للمعتقلين في السنة الأولى من الثورة[1]. وفي المقابل شهد حياة ثرية ومواقف وكفاح مستميتا ضد الإدارة الفرنسية التي إتخذت من التعذيب الشنيع وإهانة كرامة الإنسان عرفا وقانونا منتهكة بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية، ومع ذلك فكل المعتقلين الذين التقينا بهم أو قرأنا لهم يعتزون بمرحلة اعتقالهم؛ لأنها مرحلة تجسد الإرادة والصّمود اللذين مكناهم من تحويل السجون والمعتقلات إلى معاقل للكفاح والنضال ضد الإستعمار. ولم يستسلم أي مناضل صادق ومخلص أمام قساوة الحراس والجنود الذين تفننوا في تعذيب المعتقلين[2].

ومعتقل الشلال واحد من تلك المعتقلات التي عاش معتقلوه جحيما ومعاناة يعجز اللسان عن وصفها على حد قول من عاشوا فيه، وحتى بشهادة الفرنسيين أنفسهم، حيث وصف أحد مفتشي الإدارة في التقرير الذي أعده حول المعتقلات في الجزائر بأن معتقل الشلال يتميز بنظام قاس لا يوجد مثله في بقية المعتقلات وهو شبيه بالمعتقلات النازية[3]. وفي المقابل يمثل صورة من صور التضامن بين المعتقلين، والتحدي والكفاح ضد الإدارة الفرنسية. وفيما يلي بعض النماذج من أساليب التعذيب وبعض الأمثلة من صور التضامن بين المعتقلين والتحدي والنضال ضد الإدارة الفرنسية وهذه الأمثلة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

1- أنواع وأساليب التعذيب في المعتقل:

يختلف التعذيب باختلاف أنواع المعتقلات، بحيث مع بداية الثورة وتطور أحداثها خاصة في منطقة الأوراس فتحت السلطات الفرنسية معتقل الشلال الذي كان جحيما لا يطاق، فظروف الحياة داخل هذا المعتقل يعتبر تعذيبا في حد ذاته حسب شهادة بعض من اعتقلوا به.

---

[1]- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 40 .

[2]- الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج3، منشورات المركز الوطني للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص ص 90-91.

[3] - Sylvie Thenault, **Un drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie**, préface de Jean Jaque Beeker, postface de Pierre Vidal Naquet, édition la Découvert, Paris, 2004, p 36.

– المعتقل عبارة عن خيم كل خيمة حشر فيها عشرة معتقلين يفترشون الرمل في حرارة مرتفعة جدا لا تطاق، يتصببون عرقا ولا ينامون من شدة الحر اللاهب.

– كثرة العقارب التي تزعج المعتقلين خاصة في الليل، ولم يسلم من لدغها إلا القليل. حيث يوميا يسقط ضحايا لتلك العقارب يلدغون ويحملون على عجل للعيادة وقاية من الموت فقط، وكان ذلك يحلو للحراس والجنود الفرنسيين[1].

– أما عن التغذية فيصفها أحسن بن بلقاسم كافي وهو أحد المعتقلين في الشلال والجرف بأنها كانت من السوء والرداءة بحيث يبدو من الظلم للألفاظ إطلاق إسم التغذية عليها؛ فهي تسبب الأمراض الخطيرة وتقضي على من إضطرإليها بالموت البطيء. كانت الوجبات تطهى في صفائح كبيرة تسع ل200 لتر، توضع فيها غالبا ويوميا ماء ساخن ممزوج بحبات فلفل. وقطعة من الخبز وحبات من التمر المسمى بالفشفاش الأمر الذي جعل المعتقلين عرضة لأمراض في الأمعاء، أما المراقبة الصحية فهي منعدمة نهائيا[2]. وشرب الماء في الأواني التي يرميها الجيش الفرنسي في المزبلة بعد تنظيفها بالماء والرمل.

ومن بين أساليب التعذيب والإهانة العقاب الجماعي، فعندما يحدث أمر ما داخل المعتقل كانت الإدارة الإستعمارية في المعتقل تعاقب المعتقلين وتجبرهم على الوقوف جماعات تحت أشعة الشمس الحارقة لساعات عدة مرات في اليوم[3].

– عقابهم فرادى كتكبيلهم يوما كاملا تحت أشعة الشمس في عمود كهربائي، أو إدخال رؤوسهم في أحواض مائية ملوثة لمدة من الزمن. وخصصت أحواض مائية لذلك الغرض مازالت تلك الأحواض شاهدة على ذلك إلى يومنا هذا.

– تسخير المعتقلين للعمل في سد فلاح حيث كان اتفاق بين حاكم مقاطعة قسنطينة ومقاول سطيف " كنزلاس" كانت السلطات الفرنسية تعتقل المواطنين بحجة التدابير الوقائية، ثم ترسلهم إلى معتقل الشلال بوصفهم محتجزين تحوم حولهم الشبهة ليقيموا هناك ريثما يبت في أمرهم. وكان المقاول كنزلاس يستقبلهم على رأس كوكبة من الجند على أنهم مسخرون للاستخدام في سد فلاح على بعد عدة كيلو مترات من المعتقل، وكان

---

[1] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 36.

[2] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 09.

[3] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 37.

جمع كبير من المعتقلين يساقون يوميا إلى ذلك السد لصنع الطوب[1]، وتنقية وادي اللحم من الأحجار والأعشاب[2]. ويعودون بعد عمل شاق منذ طلوع الشمس حتى غروبها إلى مقر إقامتهم[3]. وهي إهانة ومؤامرة ضد المعتقلين لأجل إذلالهم وإهانتهم.

ويذكر بعض ممن اعتقلوا في هذا المعتقل أنه في يوم عيد الأضحى لسنة 1955 حيث تكرم أهل المسيلة تضامنا مع إخوانهم وأشقائهم المعتقلين بأكلات الكسكسي والدلاع واللحم، لكن الإدارة الفرنسية تركت تلك المأكولات أمام الشمس يوما كاملا ومكشوفة بدون غطاء، وفي المساء وزعتها على المعتقلين، بعد أن اختمرت وتعفنت بالجراثيم ويذكر محمد الطاهر عزوي: " أن أغلب المعتقلين أصيبوا بتسمم حاد، فسقط العشرات راحوا يهرولون نحو العيادة والكثير منهم يتساقطون بسبب الأوجاع والآلام الحادة والجنود الفرنسيين يتفرجون ويتلذذون بآلام الغير"[4].

2- صور من النضال في المعتقل:

ومن أهم صور النضال داخل معتقل الشلال ذلك التضامن بين المعتقلين والتحدي للإدارة الفرنسية من خلال الموقف الموحد الذي اتخذ ابتداء من 09 جوان 1955 بعد اختيار قيادة من كبار المناضلين ممّن عرفوا بممارسة السياسة ومعرفة أساليبها، حيث اتخذ قرار الإضراب عن العمل الإجباري في سد فلاح، والإضراب عن الطعام، والامتناع عن أي حركة، حيث أنه في صبيحة يوم 09 جوان 1955، خيم على المعتقل سكون غريب وصمت رهيب، على غير العادة فلا حركة ولا ظهور خارج الخيم، بل لم يبرح المعتقلون أماكن نومهم في انتظار تطور الأحداث. وحينها أقبل الضابط مدير المعتقل مع جنوده يستفسر عن مغزى هذا الهدوء الغريب، ويتساءل لماذا لم يحضر العمال كالمعتاد؟ ولماذا تنعدم الحركة في المعتقل؟ فقام باستدعاء رؤساء الخيم، لكنهم امتنعوا الخوض في النقاش حول الموضوع، واكتفوا بأن المعتقلين في إضراب واحتجاج ثم أستاذنوا وانصرفوا إلى خيمهم. وقرر الضابط منع التجوال في المعتقل وعدم مبارحة الخيم، الشيء الذي كان المعتقلون ملتزمين به من تلقاء أنفسهم، وكثف الحراسة ومضت

---

[1]- أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 10.

[2]- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 37.

[3]- أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 09.

[4]- محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 37.

أيام وتواصل الإضراب، ثم قرر استدعاء المعتقلين فرادى وجماعات من الجهة الواحدة لبث التفرقة، وغرس بذور الجهوية لكن كل ما قام به خاب أمام صمود وعزيمة المعتقلين على مواصلة الإضراب .

وفي اليوم السابع للإضراب طلب الضابط وفدا من المعتقلين لمقابلته وتم اللقاء وطرحت المطالب المتمثلة في:

– رفض عمل السخرة .

– تحسين الوضع داخل المعتقل .

– الاعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين وهو الأهم. ووعد الضابط التفكير بجدية في الموضوع ولكن في الواقع لجأ إلى العنف ضد المعتقلين، حيث كان الجنود يخرجون المعتقلين من خيمهم بالقوة ويجبرونهم على الوقوف تحت أشعة الشمس المحرقة لمدة ساعات ثم يعيدونهم إلى أماكنهم بالضرب بأعقاب البنادق والسب والشتم، وما زادهم ذلك إلا عزيمة وإصرارا، وازداد الوضع تأزما والموقف صلابة[1].

ومن بين الشخصيات التي خططت لذلك الإضراب المحكم المناضل مسعود بوقادوم[2]، حيث يعرف الضابط مواقفه ولذلك شك في الأمر، وحاول التقرب منه بهدف التأثير في زملائه لإنهاء الإضراب، وتغيير مجرى الأحداث، ولكن الرجل أبى وأبى من حوله المعتقلين الذين كانوا متحدين متضامنين على مبدإ واحد. وراح الضابط بعد فشله في إنهاء الإضراب يصب جام غضبه على المناضل مسعود بوقادوم محملا إياه مسؤولية ما يجري داخل المعتقل، ومما قام به هذا الضابط ضد المناضل مسعود بوقادوم إجباره على الوقوف لمدة طويلة تحت العلم الفرنسي، تحت أشعة الشمس الحارقة قائلا له : " أعترف أن هذا العلم الذي لم تقر بسيادته على هذه البلاد قد نفعك يوما فوقاك حر الشمس." فأجابه المناضل بوقادوم: " يؤسفني أنه ضيق الرقعة، لا يتسع لإظلال شخصي، فكيف يظل شعوب بأسرها."[3]

---

[1] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 12.

[2] – مسعود بوقادوم: أحد رجالات الحركة الوطنية، حيث انضم إلى ح.إ.ح.د وهو طالب بباريس، تولى مهام حزبية عديدة داخل الحركة، انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي بإسم حركة الانتصار، ألقي عليه القبض سنة 1955. وهو أحد معتقلي الشلال، توفي مؤخرا.

[3] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 14.

تواصل الإضراب وبدأت أثاره تبدو على صحة المعتقلين، وحمل بعضهم إلى المستشفى، وتسرب خبر الإضراب إلى خارج المعتقل وشاعت المأساة، وأذاعت يومية " لادبيش القسنطينية " الخبر متسائلة ماذا يجري بمعتقل الشلال؟[1] وتدخلت السلطات وما الرسالة التي بعث بها رئيس دائرة سطيف المؤرخة في 22 جوان 1955 إلى المتصرف الإداري لبلدية المسيلة المختلطة إلا دليل على الحالة المتردية للحياة داخل المعتقل حيث يطلب فيها إجراء تغيرات حول سيرورة النظام في معتقل الشلال من النواحي التالية:

- تنظيم المركز.
- التزويد بالمياه الشروب.
- التزويد بالعتاد.
- توزيع اليد العاملة حسب الكفاءة.
- التزويد بالعتاد لإنجاز الأشغال[2].

وحاولت إدارة المعتقل عرض أنصاف حلول، ولكن أمام صلابة الموقف اضطرت السلطات إلى الاعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين، كما توقف المعتقلون عن عمل السخرة وبالتالي تبخر مشروع كنزلاس حيث توقفت الأشغال في سد فلاح واستؤنفت الحياة بشكل عادي ومقبول نوعا ما[3].

نهاية معتقل الشلال ونقل المعتقلين الى الجرف:

في أمسية يوم الثالث وليلة الرابع من شهر أوت 1955 حلت عاصفة هوجاء على المنطقة؛ حيث اشتدت فيه الحرارة حتى أصبح المعتقلون يلهثون من قلة الماء وشدة الحرارة، وبدأ يتكون سحاب أسود اللون بعيدا مشوبا بالحمرة، يتراكم آت من الشمال ويقترب من المعتقل. وماهي إلا دقائق فإذا مقدمات الزوابع الرملية تشتد وتطغى وتقترب، ثم تحولت إلى عاصفة قوية مصحوبة ببعض الأمطار ازدادت قوة والكل تمسك بتلك الخيم ولكن العاصفة اقتلعتها ومزقتها كلها وكان عددها آنذاك 75 خيمة، فتمسك المعتقلون ببعضهم مثنى مثنى، وثلاثة ثلاثة وقال أحد المعتقلين واصفا ماجرى: " لانرى بعضنا، الكل ساقط على الأرض، ولا نسمع إلا صفير الصفائح القصديرية التي اقتلعتها

---

[1] – المصدر نفسه، ص 14.

[2] - A.C.M.M, Boite N° 98, Dossier N° 01.

[3] - أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 14.

من على سقوف البيوت التي يسكنها الحراس حاملة كل ما أعترضها في الطريق، من أمتعة المعتقلين وتمسك الرجال ببعضهم، ولا أحد يستطيع أن يرفع رأسه قيد شبر عن وجه الأرض، ويرى أمتعته أخذتها العاصفة ولا يستطيع أن يمد يده ولا أن يرفع رأسه، وقد اشتد صفير الأشياء التي تمر فوق الرؤوس على الأرض وتحصد كل مل تجده أمامها."[1]

وقال فيها معتقل آخر شعرا واصفا إياها بالليلة الليلاء:

وليلة شؤم يخلع القلب هولها أتاحت على شلالنا بالعوادي

فلا تسمع الآذان إلا تزمجرا ولا تنظر العينان غير السواد

وإلا دعاء أرسلته حناجر تمد به نحوا لسماء الأيادي

تذكرنا والحال حال تخشع بما أخبر القرآن عن ريح عاد [2].

وبعد أن هدأت العاصفة أطلق الحراس صفارة الإنذار فذهب كل واحد إلى مكان خيمته التي اقتلعت نهائيا أو مزقت كليا، لإجراء عملية الإحصاء، وتشير بعض المصادر إلى فرار بعض المعتقلين مستغلين تلك العاصفة على غرار المناضل المعتقل أحمد منصوري[3] وبعض رفاقه الذين فروا من المعتقل والتحقوا بجيش التحرير الوطني بجبال أولاد سلطان بالمعاضيد.[4] وبعد إبلاغ السلطات بما حدث اتخذت الإجراءات اللازمة لإخلاء معتقل الشلال الذي لم يبق منه إلا الاسم وإجلاء المعتقلين الى مكان آخر وقررت السلطات ترحيل المعتقلين إلى معتقل الجرف ولكن بعد تهيئته.

---

[1] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 38 .

[2] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 17 .

[3] – أحمد منصوري: عضو نشيط في جمعية العلماء المسلمين، التحق بالثورة في بدايتها، حيث كان يقوم بجمع المؤونة والذخائر وجلب الأخبار ومراقبة تحركات الاستعمار الذي حط بقواته في مدينة مسقط رأسه مشونش بالأوراس وقد واصل عمله النضالي حتى ألقي عليه القبض في 05 جويلية 1955 وسيق إلى مركز الاستنطاق والتعذيب ثم نقل الى معتقل الشلال بالمسيلة, لم يمكث به طويلا حيث استغل العاصفة التي اجتاحت المعتقل في بداية أوت 1955 وفرّ مع بعض زملائه.

[4] – جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس ببانتة، **شهداء منطقة الأوراس 1954– 1962**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2002، ص 600 .

- المبحث الثالث: معتقل الجرف:

الموقع والإنشاء:

الجرف حاليا قرية تابعة لبلدية أولاد دراج، تبعد عنها ب03 كلم، وتقع شرق مدينة المسيلة تبعد عنها ب18 كلم. يعبر بجانبها الطريق الوطني رقم 40 الممتد بين المسيلة وبريكة، أنشأت بها السلطات الإستعمارية مجموعة مبان سكنية بعد الحرب العالمية الثانية لاستقرار حياة الرحل وامتهان حرفة الزراعة[1]. حيث قامت مصلحة الأشجار المثمرة بقسنطينة بدراسة لمنطقة الجرف، من حيث المناخ ونوعية التربة فوجدتها شبيهة جدا

[1] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 21.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بمناخ وتربة تونس وتصلح لزراعة أشجار الزيتون فقررت السلطات الإستعمارية غرس أشجار الزيتون، وبناء مجموعة مباني بمنطقة الجرف وأولاد بن صوشة[1]. وبدأت الأشغال بها في ديسمبر 1946 من طرف مؤسسة الأشغال العمومية والبناء لصاحبها " Vincent cavalière "، حيث كلفت هذه المؤسسة بإنجاز البنايات وغرس أشجار الزيتون وهذا حسب تعليمة الحاكم العام رقم 2892 المؤرخة في 03 ديسمبر 1946 بمبلغ 25.264.984 فرنك. وتم استلام المشروع والمباني في 23 مارس 1950[2]. تم إنجاز 20 مجمعا سكنيا كل مجمع ب04 شقق بالجرف و18 بأولاد بن صوشة، وكل شقة تتكون من غرفتين مساحة الغرفة الواحدة 03م على03م ومطبخ ومرأب (مستودع) وساحة صغيرة.[3] واستعمل في بناء قرية الجرف مواد محلية فقد بنيت بالطوب (اللبنات المصنوعة من الطين)، سقفها مقبب على شكل اسطواني مدعم بالآجر ذي ستة ثقوب مملوء بالجبس المدعم بالإسمنت أضيف للسقف من الأعلى الزفت المخلوط بالحصى، وطليت جدرانه الداخلية والخارجية بالجبس والطين. ولكن الذين أقيمت لأجلهم القرية رفضوا الإقامة بها. وقد طرحت السلطات الفرنسية المشروع على كل سكان بلدية المسيلة المختلطة لكنهم رفضوا ذلك.

وبقيت القرية مهجورة إلى أن نقل إليها معتقلو الشلال وتبخر مشروع استقرار سكان الهضاب الرحل[4].

أما عن مناخ منطقة الجرف فهو امتداد طبيعي لمناخ منطقة الحضنة، فهو مناخ قاري يتميز بالحرارة المرتفعة والجفاف صيفا، وبانخفاض شديد في درجة الحرارة والبرد القارس في الشتاء. كما تهب رياح مختلفة على المنطقة في جميع الفصول ومن أهمها الرياح المحلية التي تعرف عند السكان المحليين بالشهيلي، يهب من الجنوب في فصل الصيف يتميز بالحرارة وحمله للأتربة وحبيبات الرمل. لذلك كانت الظروف مواتية بالنسبة للسلطات الاستعمارية لاستخدامه كمعتقل بعد العاصفة التي قضت على معتقل الشلال.

---

[1] – أولاد بن صوشة: منطقة تبعد عن الجرف بنحو 08 كلم من الناحية الجنوبية الغربية أقيمت بها وحدة عسكرية جزائرية (مركز للتعذيب والاستنطاق) سنرى تفاصيله في الفصل الموالي.

[2] – A.C.M.M, Boite N°147, Dossier N°01

[3] – A.C.M.M, Boite N°37, Dossier N°04.

[4] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص21.

وتشير المراسلات الإدارية الفرنسية أن السلطات العسكرية كانت تفكر في إقامة معتقل بمنطقة المسيلة قبل أن يتعرض معتقل الشلال للعاصفة[1].

وتشير المصادر إلى أنه لم يفتح كمعتقل إلا في 01 أكتوبر 1955 حيث بعد العاصفة التي قضت على معتقل الشلال، اتخذ القرار بنقل المعتقلين والمعدات إلى الجرف بعد تهيئته وكلفت شركة " كنزلاس " بسطيف بتهيئته ونقل المعدات والتجهيزات إليه، وذلك قبل نقل المعتقلين والمؤونة من معتقل الشلال إلى الجرف. ووضع معتقل الجرف تحت مسؤولية المتصرف الإداري لبلدية المسيلة المختلطة إبتداء من 30 أوت 1955 استنادا للمنشور الحكومي رقم 595. وكانت الإدارة الاستعمارية الوصية تصر على الإسراع في تشغيل المعتقل، وحدد رئيس دائرة سطيف تاريخ فتحه ب01 أكتوبر 1955[2].

بعد الكارثة التي حلت بالمعتقل لجأت الإدارة الاستعمارية إلى قرية الجرف التي تمت تهيئتها وحولتها إلى معتقل. فقامت بتسييج القرية بمختلف الأسلاك وأقامت غرف العزل (الزنزانات)، وغرف للتعذيب[3]. ومعتقلو الشلال هم من هيئوه حيث قاموا بحفر خنادق في الجهة الشرقية استعملت كمراحيض، أما الماء فيؤتى به بصهاريج من مدينة المسيلة[4]. كما أقيمت به ثلاثة حواجز من الأسلاك المعدنية كل خط يختلف عن الآخروهي:

– السياج الأول: سلك محيط بكل مباني المعتقل يبلغ طوله 1420م مزود بأعمدة كل مترين ونصف، ومعزز بإنارة موجهة نحو الخارج، بالإضافة الى مركزي حراسة يستعمل فيهما أسلحة أتوماتيكية وثمانية نقاط للحراسة على مختلف الجهات .

– السياج الثاني: سلك يحيط بمباني المعتقلين طوله 832م مدعم بإنارة موجهة نحو الداخل مثبتة على أعمدة كل عشرة أمتار .

---

[1] – A.C.M.M, Boite N°99,Dossier N°04. رسالة صادرة عن الحاكم العام موجهة لمصالح مراكز الإيواء بتاريخ 1955/10/17

[2] –A.C.M.M, Boite N°99,Dossier N°04. 1955/09/09 توجد رسالة من رئيس دائرة سطيف بتاريخ

[3] – وزارة المجاهدين، **من يوميات الثورة الجزائرية 1954–1962** ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة، 2005، ص 27 .

[4] – محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص39 .

– السياج الثالث : يقع بين الخطين السابقين، وهو من الأسلاك الشائكة والمدببة، بالإضافة إلى مركز شرطة عند مدخل المعتقل يتكون من عشرة أفراد مهمتهم مراقبة الوافدين والمغادرين والإشراف على ضبط الأمور الأمنية.

أما حراسة المعتقل فتعود إلى فصيلة الدرك المتنقل تتكون من 50 فردا[1] هذا في سنة 1956، ولكن بعد عمليات الفرار التي قام بها بعض المعتقلين والتي سنرى تفاصيلها لاحقا في هذا المبحث تضاعف عدد الحراس واشتدت الإجراءات الأمنية أكثر.[2]

الإدارة والوسائل بمعتقل الجرف:

للمعتقلات تنظيم خاص مفصل بقوانين وتعليمات صادرة عن السلطات المدنية والعسكرية على مستوى الدائرة أو العمالة أو الحكومة العامة بالجزائر. وعليه فمعتقل الجرف لن يختلف عن غيره من المعتقلات حيث يتكون من الهياكل الإدارية التالية:

1– المصلحة الإدارية: على رأسها مدير يساعده عدد من الأفراد لضمان السير الحسن للمعتقل مهمتهم التموين بمختلف الأغراض والحاجات وتسديد الفواتير، تتكون من ضابط شرطة يتقن العربية وطبيب ومترجم وممرض ومحاسب وموزع البريد وسائق وراقن وسكرتير[3].

2– مصلحة العمل النفسي: هذه المصلحة تابعة للفرق الإدارية المختصة " Sections Administratives spécialisées "التي أنشئت في 30 أفريل 1955 من طرف الحاكم العام جاك سوستال، حيث عين في البداية الجنرال "غاستون بارلانج" في منطقة الأوراس الذي نصب المكاتب الأولى ذات الصبغة المشتركة المدنية والعسكرية والتي ألحقت بالديوان العسكري للحاكم العام، وظهرت هذه الفرق بصفة رسمية بموجب قرار صدر في 26 سبتمبر 1955[4]. وتمثلت مهمتها في تكثيف العمل النفسي والاجتماعي للجيش الفرنسي في الأرياف والمدن قصد عزل الشعب عن الثورة. ويتمثل عملها النفسي في التركيز على التعذيب النفسي بالترغيب والترهيب وزرع الخوف في النفوس وإصدار

1- A.C.M.M, Boite N° 99, Dossier N°04.

توجد رسالة بتاريخ 05 ماي 1956 صادرة عن مدير معتقل الجرف إلى السلطات العسكرية العليا.

[2] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 28 .

[3] – A.C.M.M, Boite N° 99, Dossier N° 04.

يوجد منشور بتاريخ 23 أوت 1956 رقم 3539، صادر عن ديوان الوالي المقيم بالجزائر.

[4] – محمد شمبازي، المرجع السابق، ص 33.

الاتهامات والسعي من أجل توظيف عملاء بتقديم مختلف الإغراءات لخلق طبقة موالية عميلة. وأسندت لها مهام داخل المعتقلات والمحتشدات. وعملت في معتقل الجرف وكان لها دور كبير، حيث كانت تستقبل عشرات المعتقلين ممن يطلق عليهم صفة المشبوهين، وأسندت هذه المهمة لضباط الشؤون الأهلية[1] المنتمين للمكتب الخامس، ويقوم هؤلاء الضباط بالمهام التالية داخل المعتقل:

– الاحتكاك والاتصال بالمعتقلين لاكتشاف نقاط الضعف والقوة، ولا يمكن للفريق الإداري أو الوحدة العسكرية أن تتدخل في عمل الضباط النفسانيين فيما يخص شؤون المعتقلين إلا من باب التنسيق.

– تتكفل بالقضايا الإجتماعية والعائلية للمعتقلين.

– تراقب البريد الصادر والوارد.

– تراقب الزيارات.

– تقدم دروسا في الفرنسية والعربية والحساب.

– للمصلحة الحق في اقتراح تسريح المعتقلين أو تحويلهم والعمل على تحديد العناصر الخطيرة واقتراح تحويلها.

– تنظيم لقاءات فردية مع المعتقلين، والتقرب منهم بواسطة الاهتمام بهم وبمشاكلهم واقتراح حلول وتقديم إعانات مالية لهم ولعائلاتهم.

– ضبط وجود المعتقلين بالمناداة اليومية.

– إعداد بطاقة معلومات عن كل معتقل[2].

وبلغ عدد الضباط الذين يقومون بهذه المهام في معتقل الجرف بتاريخ 1958/12/12 أحد عشر نفسانيا بالإضافة إلى حاجب وسائق وراقن[3]. وبالتالي فإن هذه المصلحة أهم مصلحة وأخطرها، حيث تقوم بالإتصال بالمعتقلين، والإحتكاك بهم، وتشجيع المحبطين نفسيا، وزرع الشك والريبة في نفوسهم، وتركيب المؤامرات، وعزل المؤثرين والمحورين والهدف من هذا العمل كله هوغسل الأذهان وإعادة تكوين جزائريين

---

[1] – ضباط الشؤون الأهلية: هم مجموعة من الضباط الفرنسيين الذين تخرجوا من معاهد متخصصة في الدعاية وعلم النفس وعلم الاجتماع والشؤون الجزائرية، يتقنون اللغة العربية، والأمازيغية، واللهجات المحلية، ومطلعين على التاريخ والدين الإسلامي.

[2] - A.C.M.M, Boite N° 99, Dossier N° 04 .

[3] – A.C.M.M, Boite N°194, Dossier N°03.

يعملون لصالح فرنسا. ولكن فرنسا كانت متخوفة من أن تكون الأمور عكسية لأن تصبح المعتقلات مركزا للدعاية لصالح جبهة التحرير الوطني، وتخاف من هؤلاء المعتقلين بعد تسريحهم وهذا ماكان في معتقل الجرف بالفعل، ففي أحد المناشير الصادرة في 1958/08/23 عن ديوان الوالي العام المقيم بالجزائرالتي تنظم وتوجه مختلف الهيئات المستحدثة في الجزائر، وتبين لها طرق ومناهج العمل، فقد جاء في مقدمة المنشور: " لكن بحسب علمي أنه لم يذكر أي تقدم في مجال العمل النفسي، الموجه لإقصاء الدعاية الداخلية التي تهدد حاليا، أن تجعل الغالبية العظمى من المعتقلين إلى أعوان للثورة لا يجب أن ننسى أن هؤلاء الناس يسرحون يوما ما وتسريح حوالي 2000 إلى 3000 مشوش يؤخر بصفة معتبرة عملية التهدئة المتخذة."[1] وبالفعل فقد تحول معتقل الجرف إلى مركز للدعاية للثورة ورمز للتلاحم والعمل النضالي وهذا ما سنتعرف عليه في عنصر آخر في هذا المبحث لاحقا.

الحياة داخل المعتقل:

يؤكد المعتقلون الذين حاورناهم أو الذين أطلعنا عن شهاداتهم المكتوبة أن حياتهم كانت جد صعبة وشاقة، حيث كانت الممارسات التعسفية والاضطهاد وحتى القتل وهذا ما رواه الكثير من المعتقلين في تحقيق قام به أحد صحفي جريدة النصر حول معتقل الجرف سنة 1984.[2] وأيضا ما أطلعنا عليه في التقارير والرسائل الواردة والصادرة عن إدارة المعتقل والتي تبين المعاناة التي عاشها المعتقلون في هذا المعتقل. ويمكن تقسيم ذلك إلى ثلاثة عناصر وهي: معاملة المعتقلين والأساليب التي استعملت لإذلال وتعذيب المعتقلين كما نرى بعض الصور من التضامن بين المعتقلين والتحدي للإدارة الفرنسية.

1- معاملة المعتقلين:

لكي تحقق السلطات الإستعمارية نتائج مهمة استغلت معيشة المعتقلين داخل المعتقل لصنع أعوان لهاعن طريق غسل الأمخاخ والتأثير النفسي، ومحاولة استغلال الجانب الاجتماعي للمعتقلين خاصة منهم المتزوجين والمغتربين ومن بين الوسائل التي

---

[1] - A.C.M.M, Boite N° 99, Dossier N° 04.

يوجد منشور مؤرخ في 23 أوت 1958، رقم 7539، ص 01.

[2] – الشاذلي زقادة، "معتقل الجرف أراده المستعمر سجنا للأحرار فحولته إرادة التحدي الى رمز للتلاحم والعمل النضالي"، **جريدة النصر**، بتاريخ 03 أكتوبر 1984، ص12 .

استعملت الدعاية لتحطيم معنويات المعتقلين معتمدة في ذلك على وسائل إعلامية حديثة بطريقة مباشرة وغير مباشرة ومن الوسائل غير المباشرة:

– توزيع جريدة أسبوعية البلاد " Le Bled " هذه الجريدة التي كان يسحب منها 350.000 نسخة أسبوعيا وتوزع مجانا، هذه الأسبوعية تهتم بتشجيع الجنود الفرنسيين، وتدعو المحاربين الجزائريين للالتحاق بالسكان، وتقدم الجيش الفرنسي بشكل مثير على أنه صمام الأمان والحارس الأمين لكل مايخص الجزائر[1]. وكانت هذه الأسبوعية توزع في المعتقل أحيانا مباشرة، وأحيانا تنزع منها قصاصات فيها مواضيع وتعلق على لوح الإعلانات والعرض.

– البث الإذاعي لصوت البلاد " La voix du Bled " يبث نصف ساعة كل يوم تخصص لحصص يقدمها مختصون في الدعاية والعمل النفسي ينظمون حملات إعلامية بشعارات كثيرة مختلفة تذاع بمكبرات الصوت والقصد منها زعزعة ثقة الجزائريين في جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني[2]. وكان المعتقلون يستقبلون هذا البث ثلاث مرات في الأسبوع الثلاثاء والجمعة والأحد. وكانت تبث أغاني مختارة بمختلف اللهجات عبر مكبر الصوت وأيضا بث بيانات وأخبار مغرضة.

لوحة الإعلانات " Tableau d'affichage " تثبت عليه مختلف الصور الدعائية والبيانات الموجهة وقصاصات الجرائد التي تمجد عمل الجيش الفرنسي، وأهم الجرائد التي كانت مخصصة للمعتقل " Le Bled "– "L'Echos d'Alger" -"El Djazair" " Le Message d'Alger "[3].

ومن بين الوسائل المباشرة:

– الاحتكاك والاتصال المباشر بالمعتقلين سواء عن طريق استدعائهم للمكتب للقيام بالعمل المعتاد أو زيارتهم لغرفهم (العنابر) وإدارة لقاءات فردية وجماعية محاولة لكسب ثقة المعتقلين.

---

[1] - Slimane Chikh, **L'Algérie en armes ou le temps des Certitudes**, 2eme édition, Casbah éditions, Alger, 1988, p 201.

[2]-Ib.id, p 201.

[3]- A.C.M.M, Boite N°42, Dossier N°01. توجد تقارير شهرية لمصلحة العمل النفسي والنصف شهرية لمعتقل الجرف.

– النصح والتوجيهات لبعض الأفراد الذين يظهر عليهم الضعف لاصطيادهم بمختلف الإغراءات واستعمالهم في مهمات مقابل التسريح أو الإجازة أو إعانة مالية أوجس النبض عن طريق دردشة وتبادل أطراف الحديث حول مائدة قهوة أو شاي.

– توزيع البريد على المعتقلين وتقديم الدروس وذلك لكسر عمل جبهة التحرير الوطني ونسف إستراتيجية مندوبية جبهة التحرير الوطني داخل المعتقل.[1]

2–أنواع وأساليب التعذيب داخل المعتقل:

أستعمل التعذيب في الجرف بنوعيه النفسي والجسدي وموروست أساليب جهنمية لزرع الضعف والخوف في نفوس المعتقلين وتحطيم معنوياتهم لأجل إخضاعهم. ومن بين أساليب التعذيب النفسي التي مورست في معتقل الجرف نذكر:

الظروف الصعبة التي كانوا يعيشها المعتقلون وهذا بشهادة المدير الجديد الذي عين للإشراف على معتقل الجرف بعد نقل المعتقلين مباشرة من معتقل الشلال إلى الجرف، والذي عين مكان النقيب "بريتو" في 20 أكتوبر 1955 حيث قام بتشكيل لجنة من أجل تقييم الوضع في معتقل الجرف فخلص إلى أن المعتقلين يعيشون ظروف مزرية؛ بين العراء والجوع وقلة الماء في أكواخ بالية ما أدى إلى إصابة العديد منهم بأمراض مزمنة وأخرى معدية ويقول في التقرير الذي كتبه إلى الحاكم العام: " في اللحظة التي نزلت فيها حاكما على المعتقل كانت مؤسسة " كنزلاس " تقدم لهؤلاء الناس صحن حساء يوميا، وبعض الخبز إضافة إلى حفنة تمر... ولا يفوتني أن أشير إلى الاحتقار والازدراء الذي يعاني منه سكان المسيلة عامة من طرف العساكر حيث مثلا يبقونهم واقفين أمام جدار لساعات طويلة حتى ينهاروا من العياء والإرهاق وقد عاينت ذلك بنفسي."[2]

– سوء التغذية حيث يذكر الكثير من المعتقلين أنها كانت رديئة جدا من حيث الكمية والنوعية وكانت تقدم في أوان حديدية قديمة مصدأة، بكميات قليلة فكان يقدم في الفطور في شهر رمضان بعد صوم يوم كامل قطعة مكورة من غرس التمر وحبتين من الطماطم وحبة بصل[3].

---

[1]- A.C.M.M, Boite N°42, Dossier N°01 .

[2]- Denise et Robert Barrât, **Algérie 1956, Livre Blanc Sur répression, Textes et documents**, éditions barzakh, Alger, 2001, p p 43-44.

[3] – **جريدة المجاهد**، " من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)"، ج1، العدد 19، بتاريخ 01 مارس 1958، ص 08.

– مداهمة الحجرات في كل الأوقات خاصة في الليل واستدعاء المعتقلين والحديث معهم فرادى أوجماعات كما تطرقنا له سابقا لاستكشاف خبايا الضمائر والإطلاع على مايختلج في الخواطر وعلى حسب أجوبة المعتقلين يتم تصنيفهم.

– مباغتة المعتقلين حيث ما كانوا ودعوتهم إلى الوقوف والقيام بالتحية العسكرية مع السب والشتم والعبارات النابية والملاحظات القاسية.

– إخراج المعتقلين كل عشية من حجراتهم وحملهم على الاصطفاف لتحية العلم الفرنسي بالقوة أي بالضرب والسب والشتم[1].

– اعتقال المرضى وكبار السن وهذا ما وجدناه في رسالة ضابط الشرطة المساعد بالجرف إلى المتصرف الإداري لبلدية المسيلة المختلطة حول الوضعية الصحية المتدهورة للكثير من المعتقلين، ويذكر في رسالته هذه بعض الأشخاص منهم ميرة أحمد متقدم في السن ويعاني مرض السرطان، غربال السعيد متقدم في السن ويعاني أمراض عدة كمرض السكر وهو متعب جدا، سهايلية المختار ومناصرية علي وغيرهم.[2] كما يوجد في المعتقل الكثير من المصابين بالأمراض العقلية إما أعتقلوا على ذلك الحال، أو أصيبوا بذلك من خلال التعذيب والمعاملة القاسية مثل كتفي شريف الحاج بن العيد الذي حول من معتقل قصر الطير إلى الجرف بتاريخ 1955/10/22 حيث قام بحمل سكين وهدد المعتقلين داخل المعتقل، وأيضا ما أثبته طبيب عيادة المعتقل بشهادات طبية لكثير من المعتقلين منهم: زيمان مخلوف وكتفي شريف الحاج المذكور سابقا، وما ورد في رسالة موجهة من مدير المعتقل إلى نائب الوالي بالمسيلة حول عزل معتقل يمثل خطر على زملائه المسمى سامعي السامعي[3].

ومن خلال ذلك نستنتج أن السلطات الفرنسية كانت تعتقل حتى المرضى والمجانين والكثير ممن أعتقلوا أصحاء مرضوا بأمراض مختلفة منها خاصة الأمراض العقلية والذين يزالون على قيد الحياة.

التعذيب الجسدي: حسب شهادة الكثير من معتقلي الجرف أن كل من مر بمعتقل الجرف تعرض للتعذيب الجسدي وهذه أمثلة على ذلك:

---

[1] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص 23.

[2]– A.C.M.M, Boite N°257, Dossier N°01.

[3]- A.C.M.M, Boite N°257, Dossier N°01 .

– كان كل المعتقلين الذين يأتون إلى المعتقل يستقبلون بالسب والشتم والمشي على الركبتين والأيدي على الرأس، ثم يتقدمون الواحد يلو الآخر إلى مكاتب غسل الأمخاخ في مصلحة العمل النفسي، وعندما لا يدلي بأي معلومة يبدأ التعذيب الجسدي مثل ماحدث لعبد المجيد غطاس أحد معتقلي الجرف في روايته حول معتقل الجرف، حيث تم استقباله بالضرب باللكمات حتى ثقب طبل أذنه وسالت الدماء منها[1].

– محاصرة المصلين من طرف الجنود وهم مدججين بالأسلحة والكلاب المروضة وتهديدهم وعندما لا يلتزم المصلون بذلك الأمر يطلقون عليهم الكلاب والرصاص عشوائيا لتفرقتهم وحدث ذلك في صلاة عيد الفطر سنة 1956 حسب رواية محمد الشبوكي[2].

– الرمي بالحجارة من طرف الجنود للمعتقلين وهم يؤدون الصلاة[3].

– القتل العمدي لبعض المعتقلين ففي أحد الأيام تقدم أحد المعتقلين لرفع الآذان، فرماه أحد الحراس بوابل من الرصاص فأراده قتيلا، ثم تقدم الثاني فتلقى نفس المصير ثم الثالث فلقي نفس المصير، حتى الرابع الذي وفق في إتمام الآذان[4].

– إخراج المعتقلين بالقوة من حجراتهم ثم ينهالون عليهم بالضرب بأعقاب البنادق وإطلاق الرصاص لترويعهم، وهي شهادة لمدير المعتقل والذي أشرنا له سابقا الذي كتب تقريره إلى الحاكم العام حيث ذكر أن مايحدث في معتقل الجرف لا يعكس قيم الحضارة الفرنسية وكتب في تقريره الذي ذكرنا بعضا منه سابقا ما يلي: " إن ما يحدث في مركز

---

[1]- لمزيد مما رواه عبد المجيد غطاس حول تعذيبه في معتقل الجرف ، ينظر **مجلة أول نوفمبر**، العدد 157– 158، سنة 1997، ص 07 .

[2] – محمد زروال، **الحياة الروحية في الثورة الجزائرية**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص 97– 99 . وينظر أيضا علية عثمان بن الطاهر، لقاء مع الشاعر محمد الشبوكي، **مجلة أول نوفمبر** العدد68، سنة 1984، ص 103 .

[3]– **جريدة المجاهد**، " من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)"، المقال السابق، ص 08.

[4]– حوار مع المجاهد زيتوني محمد، بمقر سكناه بمدينة المسيلة بتاريخ 25 جوان 2010. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده في الثورة ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129–131. ينظر أيضا الشاذلي زقادة، المرجع السابق، ص 12.

الجرف، يجعلني أخجل من أن أكون فرنسيا، وأضن أن علينا استجواب كل المعتقلين من أجل الوصول إلى الطرف المسؤول عمّا يحدث."[1]

3- صور من النضال داخل المعتقل:

رغم الإجراءات الأمنية المشددة على المعتقلين لمنع انتشار الثورة وإيصال صوتها داخل المعتقلات والسجون والمحتشدات، إلا أن جبهة التحرير كانت أقوى حيث استطاعت اختراق تلك الحواجز والإجراءات وتخطت مختلف العوائق، وأقيمت خلايا ولجان تابعة لها بداخل تلك المعتقلات والسجون والمحتشدات بل أصبحت مراكز لنشر الوعي الوطني وغرس الروح الوطنية ومعتقل الجرف من أحسن الأمثلة على ذلك؛ نظرا للمعاناة والرتابة والفراغ فكر المعتقلون في إقامة لجان للمطالبة بحقوقهم من خلال اتصالاتها مع إدارة المعتقل قصد تقديم مطالبها، وقد استطاع المعتقلون من خلال مطالبهم المستمرة للحصول على بعض الحقوق التي يتضمنها النظام الداخلي للمعتقل، الذي احتوى على تشكيل مندوبية للمعتقلين تمثلهم لدى إدارة المعتقل وتكون قناة اتصال بين الإدارة والمعتقلين ويتولى المعتقلون تسيير حياتهم اليومية؛ مثل التكفل بالطبخ وقراءة الجرائد واستقبال الزيارات والرياضة وتخصيص حصص التعليم[2]، فتشكل تنظيم أطلق عليه المندوبية la " Délégation " تتكون من أربعة أفراد كل فرد من جهة من الجهات الأربعة للمعتقل (رئيس، نائب رئيس، مسؤول معتقل، أمين السر) ولهذه المندوبية لجان فرعية منها:

- اللجنة الثقافية: مهمتها تعليم الأميين القراءة والكتابة وتقديم دروس في اللغة العربية والفرنسية والحساب وأصول الدين...الخ. ومن بين أعضاء هذه اللجنة الشيخ الأستاذ محمد الشبوكي[3] صاحب النشيد الثوري الوطني المشهور:

جزائرنا يا بلاد الجدود نهضنا نحطم عنك القيود.

---

[1] – Denise et Robert Barrât, op.cit, p 45.

[2] – Sylvie Thenault, op.cit, p p 35 - 37.

[3] – محمد الشبوكي: شاعر ومربّ، ناضل في صفوف جمعية العلماء المسلمين، كانت له مشاركة فاعلة في الثورة التحريرية ولد عام 1916 بالشريعة ناحية تبسة بها نشا وتعلم على يد الشيخ العربي التبسي تخرج من جامع الزيتونة، ولما اندلعت الثورة انخرط في صفوفها واعتقل في فيفري 1962 بمعتقل الجرف ثم عين وسارة وفيها كتب النشيد الثوري المعروف (جزائرنا يا بلاد الجدود ...). ينظر نور الدين مراح، " الشاعر محمد الشبوكي يروي قصة كتابة النشيد الثوري (جزائرنا يا بلاد الجدود) "، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 24، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص 71.

هذا النشيد الذي يعتبر النشيد الثاني في الجزائر بعد النشيد الوطني " قسما " ففي منتصف جانفي 1956 حسب رواية الشيخ محمد الشبوكي جاءت سيارة تحمل عناصر من جيش التحرير الوطني، وطلبوا منه أن يرسل إليهم نشيدا يحفظونه ويتغنون به فكتب البيت الأول من القصيدة جزائرنا يا بلاد الجدود نهضنا نحطم عنك القيود، وأرسله إليهم بعد أن سجله على ورقة، ولم تمض أيام قليلة حتى باغتته فرقة عسكرية وألقت عليه القبض ليلة العاشر من فيفري 1956 ونقل إلى الجرف أين واصل كتابة النشيد والذي أكمله في معتقل عين وسارة بالجلفة.[1]

ومن بين أعضاء هذه اللجنة أيضا الأستاذ الذي كان يدرس بثانوية قسنطينة قبل اعتقاله حيحي المكي[2].

اللجنة الرياضية: ومهمتها تنظيم حصص رياضية للمعتقلين.

لجنة التعاون: ومهمتها التفكير في التعاون والتضامن بين عائلات المعتقلين ومساعدة بعضهم بعض.

لجنة العدالة: مكلفة بفض النزاعات والمشاكل التي عادة ما تحدث بين المعتقلين.

لجنة الإطعام: تتكفل بتنظيم المعتقلين عند تناول الوجبات وتقديم الاحتجاجات حول نوعية الأكل.

لجنة الاستقبال: تقوم بالاتصالات بالمعتقلين الجدد، ومعرفة حياتهم السياسية وظروفهم العائلية ومستواهم الدراسي[3].

---

[1] – المقال نفسه، ص 71.

[2] – حيحي المكي: من أوائل مجاهدي الولاية الأولى، ولد في 1932/10/25 بعين البيضاء ولاية أم البواقي، أتم دراسته وحصل على الشهادة العليا بالمدرسة الفرنسية العربية بالجزائر، عمل أستاذ بثانوية قسنطينة أنظم الى الثورة في أيامها الأولى، وأكتشف أمره, اعتقل في نوفمبر1955، وكان يشرف على تنظيم وتوجيه المعتقلين وبعد عدة أشهر دبر خطة لفرار المعتقلين وكان ضمن الفوج الثاني الفار من المعتقل في أفريل 1956،التحق بقيادة الأوراس، وفي سنة 1957 عين قائدا برتبة نقيب على المنطقة الأولى الولاية الأولى وأستشهد في منطقة الحضنة في 1957/11/30. ينظر عبدا لله مقلاتي، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، مطبعة بلوتو، الجزائر، 2009، ص 240.

[3] - A.C.M.M, Boite N°42, Dossier N°01. تقرير شهر ديسمبر1958.

هذه لجان تعمل في العلن أي تقوم بنشاطاتها في العلنية، وتوجد لجنة سرية والكثير من أعضائها هم أعضاء في المندوبية، وكان دورها يتمثل في توحيد أراء المعتقلين وإصدار موقف موحد لإحباط كل الدسائس التي تحاك ضدهم. ولهذه اللجنة السرية السلطة الفعلية في اتخاذ جميع القرارات التي لها طابع سياسي أو سمة نضالية كالإضراب عن الطعام ويتم تبليغ ذلك عن طريق القناة الرسمية ومن مهام هذه اللجنة:

– تطبيق البرنامج الدراسي باللغة العربية وبلغات أخرى.

– تنقية الأنباء الواردة من السلطات الاستعمارية عن طريق وسائل الاتصال المذكورة سابقا وعرضها بشكل يربي في المعتقلين ملكة الصمود وينمي فيه روح المقاومة والثبات[1].

ومما زاد من قوة هذه اللجنة السرية جو التكتم الذي يحيط بها، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تطلع إدارة المعتقل على أفرادها، ومن أهم النشاطات البطولية التي قامت بها ما يلي:

– الإضرابات عن الطعام والتي تجعل إدارة المعتقل في حرج[2].

– التزامهم بأوامر جبهة التحرير الوطني، وخير مثال على ذلك إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه قيادتها من 28 جانفي إلى 04 فيفري1957، حيث ألتزم معتقلو الجرف به وأضربوا عن الطعام تضامنا مع إخوانهم. ولمعرفة مدى استجابة المعتقلين للإضراب نرى مقتبس من رسالة صادرة عن ضابط الشرطة المساعد بمعتقل الجرف موجهة إلى السلطات العليا جاء فيها: "... ليكن في علمكم أن الإضراب المنظم من طرف جبهة التحرير الوطني أتبع هنا في الجرف بشكل واسع وبأغلبية ساحقة، حيث بعد حضورهم إلى المناداة في الصباح عادوا إلى غرفهم، ولم يخرجوا ماعدا عمال المطبخ والعيادة والمولد الكهربائي لم يتوقفوا عن العمل."[3]

---

[1]– أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق، ص26.

[2]– **جريدة المجاهد**، " من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)"، المقال السابق، ص ص 08 – 09.

[3]- A.C.M.M, Boite N°144, Dossier N°01. توجد رسالة مؤرخة في 1957/01/28، رقم 480.

– تزويد المعتقلين المستدعيين إلى مكتب العمل النفسي بالمعلومات الضرورية، ونفي كل المعلومات حول الثورة والتصدي لكل الإغراءات، والصبر على التعذيب الجسدي في سبيل الوطن.

– تهريب المعتقلين حيث تكونت لجنة سرية جدا لهذا الغرض ومن مهامها إختيار الذين يستعدون للهروب من المعتقل حسب شروط معينة كالصحة البدنية، الإقدام النضج السياسي والشجاعة ...الخ.

وكانت الأولوية في الفرار للذين تعتبرهم السلطات الفرنسية خطرا[1]. وبدأت تعمل في إطار الجدية والسرية التامة، ومن أهم أعضاء هذه اللجنة المعتقل حيحي المكي، الذي كان مكلفا بالتموين من مدينة المسيلة رفقة سائق فرنسي وجندي مسلح للحراسة، وتم تهريب العشرات من المعتقلين إلى معاقل الثورة[2]، ومن هذه العمليات عملية فرار المناضل حيحي المكي ضمن الفوج الثاني الفار من المعتقل في أفريل 1956[3]. وعملية فرار أخرى يذكرها أحد أعضاء اللجنة السرية الذي لم يفصح عن اسمه كانت عبر فوهة إحدى قنوات الأوساخ في ليلة 15 جويلية 1956 مع مناضلين آخرين والتحقوا بقيادة الثورة بجبال المعاضيد بمنطقة الحضنة[4]. وأيضا عملية أخرى تمثلت في فرار ثلاثة معتقلين قتل واحد ونجا اثنان وهما المناضل مصباح جعفر وزميله بوخشم محمد[5].

---

[1]– جريدة المجاهد، من جحيم المحتشد الى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)، المصدر السابق، ص 08.

[2] – أحسن بن بلقاسم كافي، المصدر السابق ل، ص 27.

[3] – مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص 240.

[4] – جريدة المجاهد، من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)، المصدر السابق، ص ص 08 – 09.

[5] – الطيب بن نادر، **الجزائر حضارة وتاريخ، الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف**، دار الهدى، عين مليلة، 2008، ص 130.

الفصل الثالث:

مراكز التعذيب بالمسيلة.

- المبحث الأول:

أهم مراكز التعذيب بالمسيلة.

- المبحث الثاني:

نماذج من أساليب التعذيب الاستعماري بالمسيلة.

- المبحث الثالث:

انعكاسات التعذيب الاستعماري بالمسيلة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- المبحث الأول: أهم مراكز التعذيب بالمسيلة

تطرقنا في الفصل السابق إلى معتقلين بمنطقة المسيلة يعدان من أهم المعتقلات التي أقامتها السلطات الفرنسية خلال الثورة التحريرية في الجزائر. وفي هذا الفصل سنتطرق لأهم مراكز التعذيب في نفس المنطقة، وأساليب التعذيب التي استعملت في هذه المراكز وانعكاسات ذلك على أهل المنطقة، كعينة لضحايا الإستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية.

مراكز التعذيب هي تلك الأماكن والمقرات التي يتم فيها الاستنطاق بواسطة تسليط أساليب التعذيب بهدف الحصول على معلومات تحصي تحركات مناضلي جبهة التحرير الوطني من الأشخاص الذين توقفهم الأجهزة القمعية الفرنسية. هذه المقرات هي المدارس والثكنات العسكرية وضيعات المعمرين وكل المراكز العسكرية تحولت إلى مراكز تعذيب خلال الثورة التحريرية[1]؛ هذه المراكز كانت معروفة إلى غاية 1957، وهي مقرات مصالح أجهزة الأمن المختلفة. ولكن ابتداء من عام 1957 إلى غاية 1961 تأسست أجهزة مختصة في الاستنطاق والتعذيب، ووضعت تحت تصرفها مقرات خاصة بعيدة عن الأنظار، وفي سرية تامة يصعب تحديدها. حيث وجدت مراكز غير رسمية؛ أي غير معترف بها عسكريا وإداريا، وهي مراكز كانت تسيّر من طرف العصابات المدنية للكولون، وغالبا ما كانت توجد في المزارع والأحواش[2]. وهو ما تضمنه ملف سري كشف من طرف المخابرات الأمريكية حول جرائم الإحتلال الفرنسي خلال الثورة في جريدة النهار ليوم 26 ديسمبر 2010، ومن أهمها مراكز الاعتقال السرية غير القانونية؛ لأنها كانت غير مقيدة ضمن سجلات وزارة العدل الفرنسية ولا حتى وزارتي الداخلية والدفاع الفرنسيتين، سواء ضمن السجون أو المعتقلات. منها ما اكتشف بالمصادفة من طرف

---

[1] – رماضنة جعفر، **أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية– الولاية التاريخية السادسة نموذجا–**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2006/2005، ص 104.

[2] – رشيد زبير، **جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة 1956–1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 60.

مفتشي الصليب الأحمر الدولي مثل: مركز " كامب دي شان " الكائن بمنطقة الشفة بالمدية آنذاك[1].

استحدثت السلطات الفرنسية في كل مناطق الجزائر وتماشيا مع تطور الثورة مراكز تابعة لوحدات الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر، تقوم باعتقال الجزائريين واستنطاقهم وتعذيبهم. وانتشرت تلك المراكز انتشارا كبيرا فما من قرية أو دشرة بها مراكز إدارية متخصصة (S.A.S) إلا واحتوت على مقر أو مصلحة خاصة بالاستنطاق والتعذيب. ومارست تلك المراكز إجرامها ضد الموقوفين والمعتقلين وهم يعدون بمئات الآلاف. ولم يكن كل المعتقلين والمعذبين ينتمون إلى جيش أو جبهة التحرير الوطني فقط، بل كل من حامت حوله الشكوك يتم إلقاء القبض عليه. وابتداء من ساعة إيقافه تبدأ مراحل التعذيب، والهدف من ورائها إضعاف نفسيته للاعتراف بما لديه من معلومات عن الثورة ورجالها. ويتم استنطاقه وتعذيبه حتى وإن اقتضى الأمر أشهرا أو حتى سنوات. وإن ثلاثة أرباع الذين دخلوا هذه المراكز يخرجون منها عادة إلى المقابر، أما الربع الباقي فيخرجون معطوبين أو مشوّهين جسديا أو عقليا نظرا لبشاعة وتعدد أشكال التعذيب[2].

لقد تضاعفت مراكز التعذيب بمنطقة المسيلة تبعا لتطورالثورة في المنطقة، حيث جعلت السلطات الفرنسية من ثكناتها مراكز للسجن والتعذيب، ومقرا للمكتب الثاني والمراكز الإدارية المتخصصة (S.A.S) في كل دشرة أو دوار بالمنطقة توجد بها مقرات خاصة بالاستنطاق والتعذيب[3].

سنتعرض لأهم مراكز التعذيب بالمسيلة ويجدر بنا هنا الإشارة لحدود بحثنا المكاني وهو بلدية المسيلة المختلطة، وهي حاليا تتمثل في البلديات التالية:
(المسيلة، أولاد الدراج، حمام الضلعة، الشلال، أولاد منصور، المطارفة، السوامع، أولاد عدي القبالة، تارمونت، ونوغة، بني يلمان) هذا بالنسبة للتقسيم الإداري الحالي، أما خلال الثورة فهذه المنطقة كانت تقع في ثلاث ولايات تاريخية بعد تقسيم التراب الوطني

---

[1] – **جريدة النهار**، " النهار تنشر مضمون ملف سري حول جرائم الإحتلال الفرنسي خلال الثورة – المخابرات الأمريكية تكشف سجون فرنسا السرية بالجزائر– "، العدد 975، بتاريخ 26 ديسمبر 2010، ص05.

[2] – محمد الأمين بلغيث، المقال السابق، ص 190.

[3] – منظمة المجاهدين لولاية المسيلة، الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية للمرحلة الممتدة ما بين 20أوت 1956 إلى نهاية 1958 المنعقدة بتاريخ 1984/10/01، ص 17.

في مؤتمر الصومام 1956. الولاية الأولى (الأوراس النمامشة)، الولاية الثالثة (القبائل)، الولاية السادسة (الصحراء). ركز القادة العسكريون والسياسيون خلال فترة الاستعمار الفرنسي على منطقة المسيلة بحكم موقعها الوسطي بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب فكانت جسر عبور وربط بين كل الجهات في الجزائر، كما تتميز بتنوع تضاريسها من جبال ووديان وسهول وسهوب ورمال، ولذلك شهدت هذه المنطقة عددا كبيرا من مراكز التعذيب خلال الثورة ومعتقلين من أكبر المعتقلات في الجزائر واللذين تطرقنا إليهما في الفصل السابق. والكثير من مراكز التجمع (المحتشدات).

ومن أهم المراكز الإستعمارية التي أصبحت مراكز لاستنطاق وتعذيب الموقوفين والمعتقلين والتي انتشرت في الجزائر: مراكز المصالح الإدارية المختصة (S.A.S)، المكتب الثاني، ثكنات الجيش الفرنسي ومراكز الدرك، مراكز الشرطة، ومراكز "الحركة والقومية" وغيرها. ومن تلك المراكز التي أنشئت بإقليم بلدية المسيلة المختلطة واستعملت كمراكز لتعذيب كل مشتبه فيه، وكل من تم إلقاء القبض عليه، استعملت فيها وسائل وأساليب وحشية للتعذيب حسب شهادة الكثير ممّن أوقفوا واعتقلوا في هذه المراكز، وأهمها :

1- مراكز الدرك "Gendarmerie":

مركز الدرك هو ثكنة عسكرية وجدت في الجزائر منذ الإحتلال الفرنسي، ولها مهام متعددة منها:

- التدخل السريع في الحوادث.
- إحضار الأشخاص المطلوبين.
- التحقيق والاستنطاق والتعذيب.

وكان هذا التنظيم العسكري في فترة الاستعمار في كل العمالات والدوائر والبلديات[1]، ودعمت تلك المراكز بوحدات من الجيش مع تطور الثورة التحريرية، وأصبحت تلقي القبض على كل مشتبه فيه، أو تكون له علاقة بجبهة التحرير الوطني ونقله إلى مقر الدرك حيث يوجد فيها زنزانات للحجز والتعذيب من أجل الاستنطاق وبها

[1] - عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص ص 155- 156.

وسائل مختلفة مخصصة للتعذيب[1]. رجال الدرك مارسوا التعذيب بشراسة، فكانوا رمزا للاضطهاد والقمع في الأرياف والدواوير والبلديات الصغيرة[2]. ومن أهم تلك المراكز بمنطقة المسيلة:

– **مركز المخرقة (جنان بوديعة):** يقع وسط مدينة المسيلة على طريق برج بوعريريج، هذا المركز كان عبارة عن مزرعة للأشجار المثمرة، وبوسطه مقر للدرك. ومع بداية الثورة وانتشارها بمنطقة المسيلة استحدث بها ثكنة للجيش الفرنسي، وأنشئ بها مركز للاستنطاق والتعذيب سنة 1956، أنجزت به زنزانات كبيرة لسجن الموقوفين وخصصت فيها أماكن للاستنطاق والتعذيب. ووصل عدد الموقوفين فيه إلى نحو 2000 معتقل[3]. وقد أعيدت هذه المزرعة لأصحابها بعد الاستقلال.

2 – مراكز الوحدات العسكرية الجزائرية (الحركى):

كانت هذه المؤسسة العسكرية تسهر على تدريب الشباب الجزائري الذي قبل العمل في صفوف الجيش الفرنسي، للوقوف ضد الثورة. وغالبا ما كانت هذه المراكز مكثفة في القرى والأرياف، حيث كان يفصل بينهم وبين الجنود الفرنسيين في الثكنة الواحدة ويرأس المركز ضابط فرنسي برتبة ملازم أو نقيب حسب أهمية المركز[4]. ومن مهام تلك المراكز أيضا بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تجميع السكان والقيام بدوريات ليلية وخطف المشبوهين من بيوتهم، وسجنهم، وكانت هذه المراكز تحتوي على زنزانات وأماكن مخصصة للتعذيب والاستنطاق.[5] ومن أهم تلك المراكز بالمسيلة مايلي:

– **مركز الوحدة العسكرية الجزائرية(الحركى) بالمسيلة:** يقع هذا المركز بوسط مدينة المسيلة، أنشأته السلطات الفرنسية عام 1956، يضم تشكيلات عسكرية جزائرية مناوئة للثورة يشرف عليها ضباط فرنسيون يتولون مهمة تدريبهم وتكوينهم سياسيا وعسكريا. وكانت مهمتهم نهب وسلب أموال الشعب بما في ذلك حلي وزينة النساء، ومراقبة

---

[1] – رشيد زبير، المرجع السابق، ص 62.

[2] – المرجع السابق، ص 34.

[3] – وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

[4] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 158.

[5] – وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

المشبوهين والمناضلين، وتتبع تحركاتهم، وإلقاء القبض عليهم، وتعذيبهم وأخذ المعلومات منهم، وبث الرعب في أوساط السكان[1]. يضم هذا المركز زنزانات لاعتقال الموقوفين وأماكن مخصصة لأبشع أنواع التعذيب. ويقوم بالتعذيب عسكريون فرنسيون والحركة[2]. أمّا حاليا فقد أزيل هذا المركز نهائيا، وأنجز مكانه ساحة عمومية أمام مقر مجلس قضاء المسيلة.

– **مركز الوحدة العسكرية الجزائرية " الحوران" بحمام الضلعة:** كان مقرها عبارة عن مركز حراس الغابات ومع تطور الثورة واشتدادها بالمنطقة خاصة بعد أحداث بني يلمان[3] في 28 ماي1957، تم تشكيل مركز وحدة عسكرية جزائرية تابعة للجيش الفرنسي، أنشأته في جوان 1957. يتشكل هذا المركز من ثلاث بنايات، تحرس كل واحدة مصفحتان مجهزتان برشاشات. وتوجد به وحدة من سلاح الفرسان يقودها ضابط فرنسي برتبة ملازم أول يدعى "دي بوس" في فيفري سنة 1958 وكانت هذه الوحدة تقوم بعمليات تفتيش كبرى في كل منطقة حمام الضلعة. والحركة الذين يقومون بتلك النشاطات وتعذيب المشبوهين يتقاضون أجورهم من أعمال السلب والنهب إلى جانب منح رمزية يتلقونها من طرف الاستعمار حتى يزيدوا من نشاطهم وخدمتهم وعمالتهم. ويعتمد هؤلاء القوم في تنقلاتهم على الخيول في المناطق السهلية، ويلازمون الجيش الفرنسي، ويعتمدون عليه في تحركاتهم. وأهم ما قامت به تلك الفرق تعذيب المشبوهين، وذلك إما بأخذهم إلى المركز وتعذيبهم فيه، أو تعذيبهم في بيوتهم وأماكن عملهم في الأرياف والقرى[4]. وتم

---

[1] – حوار مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو " الحواس"، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 08 فيفري2011. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129 –131.

[2] – وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

[3] – أحداث بني يلمان: (معروفة بأحداث ملوزة وهو خطأ لأن الأحداث وقعت بدوار بني يلمان التي كانت تابعة للولاية التاريخية الثالثة وحاليا تابعة لولاية المسيلة وليس بملوزة كما تشير لها التسمية في الكثير من الكتب التاريخية). حدثت بعد استفزازات من عناصر بلونيس بالمنطقة، كلف الملازم عبد القادرعزيل من طرف قيادة الثورة للولاية الثالثة بعقاب جماعي لأهل الدوار المساندين لبلونيس فنفذ العقوبة في أمسية يوم 28 ماي 1957 وبدأت العملية بالذبح ثم رميا بالرصاص وكانت الحصيلة مأساوية (248 قتيل) من أهل الدوار.

[4] – منظمة المجاهدين لولاية المسيلة، الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية للمرحلة الممتدة ما بين 20أوت 1956 إلى نهاية 1958، المصدر السابق، ص 20.

اقتحام هذا المركز من طرف ثوار الناحية الأولى التابعة للولاية الثالثة في يوم 04 فيفري 1958، وتم أسر 15 جنديا فرنسيا و03 حركى، وتم غنم 07 مدافع رشاشة، و07 مدافع رشاش عيار30 ملم أمريكية الصنع، و04 مدافع هاون، وذخيرة حربية هامة[1]. وحوّل المركز بعد اقتحامه من طرف الثوار، إلى الثكنة العسكرية في وسط حمام الضلعة.

– **مركز الاسكدرون بحمام الضلعة :** بعد اقتحام مركز الحوران أنشئ مركز الاسكدرون في ماي 1956 بوسط حمام الضلعة بمنزل " قرين الذوادي" الذي تم الاستيلاء عليه من طرف السلطات الفرنسية بجانب مقر الثكنة العسكرية وتم تعذيب الموقوفين بشتى وسائل التعذيب خاصة الحجز في المطامير المخصصة لذلك، حيث كان يحتوي هذا المركز على 22 مطمورة يوضع فيها الموقوفين فرادى وجماعات لمدة طويلة تصل إلى أشهر. ومن الذين أوقفوا ووضعوا في مطمورة واحدة المجاهد بلعباس بوجمعة مع 11 موقوفا ستة أشهر كاملة بين سنتي 1959 و1960[2].

– **مركز الوحدة العسكرية الجزائرية " بن صوشة " بأولاد دراج:** كهيكل يتكون من 20 مجموعة سكنية بنيت في إطار مشروع واحد مع مركز الجرف سنة 1946على بعد 08 كلم جنوب الجرف عبر طريق ترابية. ويربط مركز بن صوشة بمركز الجرف خط هاتفي يصلهما بمقر بلدية المسيلة المختلطة. ويحيط بالمركز حزام من أسلاك حديدية بعلو مترين، وأبراج مراقبة. وفي زيارة ميدانية للمركز وجدنا آثار تلك الأبراج والزنزانات والأماكن المخصصة للتعذيب مازالت شاهدة على همجية الاستعمار الفرنسي في المنطقة. أما كوحدة عسكرية استحدث عام 1956 فتتكون من مجموعة من القومية تحت قيادة ضباط فرنسيين. وكانت مهمتهم مراقبة المشبوهين والمناضلين في المنطقة، وتتبع تحركاتهم، وإلقاء القبض عليهم، وتعذيبهم، وأخذ المعلومات منهم، وبث الرعب في أوساط السكان وتوجد بهذا المركز زنزانات أرضية (مطامير) لسجن الموقوفين لأيام بعد

---

[1] – وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

[2] – حوار مع المجاهد بن زيان العمري المدعو " فايد "، بمقر سكناه ببلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة، بتاريخ 21 فيفري2011. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129 –131.

.

استنطاقهم وتعذيبهم[1]. وفي تقرير لملازم أول يدعى "شاسني" "Chasnais" كان قائدا لفرقة تابعة لهذا المركز في أفريل – ماي 1961 يقّر بأن الحركى تحت قيادته اقترفوا جرائم كبيرة في المنطقة منها؛ قيام هؤلاء الحركى بتصفية عشرة أسرى في أواخر شهر ماي 1961[2].

3- مراكز الانتظار:

هذا النوع كن قد أشرنا إليه في الفصل الأول والتي كانت تسميها فرنسا بمراكز الفرز والعبور (C.T.T) أنشأتها السلطات الفرنسية بعد معركة الجزائر عام 1957. وقد انتشر هذا النوع من مراكز الاعتقال بشكل واسع يمارس فيها تعذيب المشتبه بهم ثم تصنيفهم، فمنهم من يقدم للمحاكمة، ومنهم من يرسل للمعتقلات السياسية، ومنهم من يسرح بعد فترة التعذيب، ومنهم من يقتل بعد التعذيب ومن هذه المراكز بمنطقة المسيلة:

– **مركز "سد القصب"**: يسمى عند أهالي المنطقة بمركز "البراج"، يبعد عن مقر بلدية مسيلة بنحو 10 كلم شمالا باتجاه برج بوعريريج، يقع على الضفة الغربية لوادي القصب بالقرب من سد القصب. وفي الواقع كان عبارة عن ثكنة عسكرية استحدث بها مركز للاعتقال والاستنطاق والتعذيب، بلغ عدد المعتقلين به نحو 700 معتقل[3]. وأقيمت بجانب الثكنة خيم لاستقبال المزيد من المعتقلين تحت حراسة أمنية مشددة، وكان المعتقلون يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب.[4] وفي زيارة ميدانية لهذا المركز رفقة المجاهد أحمد ميلي أحد المعتقلين والمعذبين بهذا المركز، حدّد لنا الأماكن التي كانت مخصصة للتعذيب،

---

[1] – حوار مع المجاهد عمرون محمد، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي2010. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129 –131. ونفس المعلومات وجدناها عند المجاهد عطوي عمار في حوار أجريناه معه بمقر ناحية المجاهدين بأولاد دراج، بتاريخ 25 ماي 2010. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129 –131.

[2] –Pierre Vidal Naquet, **Les crimes de I'armée française**, Librairie François Maspero, Paris, 1975, p127.

[3] – وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

[4] – حوار مع المجاهد أحمد ميلي، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي 2010. وللإطلاع على جوانب من حياته وجهاده، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129 –131.

ومنها نفق أرضي.[1] وعندما وصلنا لذلك المكان أجهش المجاهد بالبكاء بسبب تذكره أساليب التعذيب الجهنمية التي استعملت ضده في هذا المركز. وكان يوجد بهذا المركز ضباط من المكتب الخامس" Cinquième Bureau"، والذي يعمل تحت تصرف الجيش، مهمته القيام بالاستعلامات العسكرية من خلال عملية البحث والتحقيق حول نظام الثورة باتباع الأساليب المختلفة؛ منها الإغرائية، ومنها الترهيبية كالتعذيب والاستنطاق.[2]

وفي هذا المركز يتم تصنيف المعتقلين كما ذكرنا سابقا؛ فمنهم من يقدم للمحاكمة، ومنهم من يرسل إلى المعتقلات السياسية، ومنهم من يسرح بعد فترة الاستنطاق والتعذيب ومنهم من يقتل ويردم في مطامير حفرت من طرف المعتقلين بجانب المركز لذلك الغرض. مطامير أخرى يحبس فيها المعتقلين أياما دون أكل ولا شرب، ويقضون حاجتهم فيها أو أشهر كاملة تعطى لهم كمية أكل قليلة جدا تتمثل في خبزة يوميا لعدة معتقلين[3].

أما حاليا فقد تحول هذا المركز إلى حي سكني، ويوجد به نصب تذكاري وضع من طرف منظمة المجاهدين لولاية المسيلة.

4- المكتب الثاني "Deuxième Bureau":

تنظيم إداري مدني انتشر في سنوات الثورة التحريرية عبر كل أنحاء التراب الجزائري. ومهمته الجوسسة والبحث عن المعلومات حول الثورة، وتحديدا عناصر القوة والضعف، واستغلالها لصالح الاستعمار. ويعتمد في ذلك على والترهيب الترغيب والإغراء والتقرب من المواطنين الجزائريين[4]. وقد أنشئت في هذه المراكز أماكن خاصة للتعذيب بشتى أنواعه. وتوجد فروع للمكتب الثاني في مقرات الوحدات العسكرية يشرف عليها ضباط مخابرات مختصون في الاستنطاق والتعذيب، ويمارسون الإجرام في حجر خاصة بالتعذيب، يتصرفون فيها كما يشاؤون.[5] ومن هذه المراكز بالمسيلة:

---

[1] – ينظر ملحق رقم15، ص 139.

[2] – الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

[3] – الحوار السابق مع المجاهد أحمد ميلي. ونفس المعلومات وردت في الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

[4] – عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 154.

[5] – رشيد زبير، المرجع السابق، ص 63.

– **مركز المكتب الثاني "بديار"**: كان مقره فيلا الشهيد أحمد بديار[1] الواقعة في مركز مدينة المسيلة، والتي اشتراها من "بادوكس جوليات" زوجة المعمر "باجيو" ب: 300 ألف فرنك فرنسي كان ذلك بتاريخ 16 جويلية 1954. هذه الفيلا تتربع على مساحة تقدر ب 700 متر مربع[2]. ما يزال طابقها الأرضي شاهدا على الأساليب والوسائل التي استعملت في تعذيب الموقوفين.

أما عن ظروف تحويل هذه الفيلا مقرا لمركز المكتب الثاني؛ فرغم إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة المسيلة مع البدايات الأولى للثورة إلا أن هذه المراكز لم تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله، حيث ازداد التحاق المواطنين بصفوف الثورة من مدينة المسيلة وما جاورها لذلك سعت الإدارة الفرنسية لإيجاد مكان لائق لاستنطاق وتعذيب من ألقي عليهم، القبض والمشتبه فيهم فاهتدت إلى فيلا أحمد بديار بإيعاز من بعض المعمرين، وحولتها مقرا للمكتب الثاني مع بداية 1958.

وقد قمنا بزيارة ميدانية لهذه الفيلا التي تغيرت بعض ملامحها إلا أنها مازالت محافظة على جزء بسيط من شكلها القديم، وممّا بقي منها: قاعة مستطيلة الشكل مظلمة في النفق الأرضي، وقطع حديد مثبتة على جدرانها كانت تستعمل لتعليق الموقوفين[3] وهذا المكان يسمونه الموقوفين مكان العذاب الأحمر، وقاعة أخرى مخصصة للتعذيب بالكهرباء ووسائل أخرى حسب شهادة بعض المجاهدين (مويسات رمضان، عطوي عمار، ثامر محمد، عريوة قانة) وغيرهم من المجاهدين الذين عذبوا في مركز المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة.

---

[1] – أحمد بديار: أحد أعيان منطقة الحضنة، انخرط في صفوف الثورة والتحق بها في أيامها الأولى ولم يطب له المقام طويلا في الفيلا التي أشتراها أخذها الإستعمار منه، ووهب الكثير من ماشيته إلى الثورة هذا النشاط أدى إلى محاكمته غيابيا ليصدر في حقه حكم الإعدام، أستشهد بمسيف جنوب المسيلة.

[2] – بركاتي السحمدي، " فيلا الشهيد أحمد بديار التي حولها الاستعمار إلى مركز تعذيب"، **جريدة الأخبار**، العدد199، بتاريخ 12 نوفمبر2007، ص 05. ونفس المعلومات استقيناها من الحوار مع المجاهد عريوة قانة بمقر سكناه بمدينة المسيلة بتاريخ 08 فيفري 2011. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده في الثورة ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129 –131.

[3] – ينظر الملحق رقم 11، ص 137.

ويشهد المجاهد كحالي الطاهر: " أن مجاهدا استشهد أمام عينيه من كثرة التعذيب؛ لأنه بقي ثابتا على مبدئه، ولم يفش سرا عن الثورة "[1]. ويروي المجاهد مويسات رمضان حادثة يقول إنها لم تفارق خياله إلى يومنا هذا وهي: " استشهاد مجاهد أثناء تعليقه على الجدران، والجندي الفرنسي المكلف بتعذيبه يقول له قل يحيا ديغول، إلا أن الشهيد كان يهلل ويكبر ويردد تحيا الجزائر. فانهال عليه الجلاد بالعذاب حتى سقط شهيدا."[2]

وحاليا تحول هذا المركز إلى سكن عائلي لورثة الشهيد أحمد بديار.

5- مراكز المصالح الإدارية المختصة (S.A.S):

بعد اندلاع الثورة بدأت الآليات التي كانت تربط الشعب الجزائري بالإدارة الفرنسية تتهاوى، وأخذت فرنسا من ناحيتها تبحث عن أساليب أخرى فعالة لسد الفراغ الذي ظهر بينها وبين الأهالي المسلمين في المدن والأرياف والقرى، فأنشأت المصالح الإدارية المختصة التي عرفت عند الأهالي باسم (لاصاص)؛ وهو تنظيم إداري واجتماعي مهمته العلنية القيام بدور إنساني إزاء الأهالي، في حين أن وظيفته الحقيقية السرية هي البحث عن المعلومات المتعلقة بتحركات جيش التحرير الوطني، ورجال الثورة والمواطنين المتعاطفين مع الثورة. وقد أعد لهذه المهمة جهاز خاص يتوفر على عناصر متخصصة في الميدان، منهم ضباط من خبراء علم النفس والاجتماع، مهمتهم غسل الأدمغة والاستنطاق[3] والتعذيب الأولي قبل إحالة الموقوفين على السلطات المختصة[4]. ويرأس هذا الجهاز ملازم أو نقيب أو رائد حسب أهمية المنطقة[5]، وتضم في صفوفها حركى.

وللقيام بالمهام التي أنشئت لأجلها يخضع الضباط العاملون بها إلى نوعين من التكوين: تكوين طويل المدى يستغرق سنة يتحصل فيها الضباط على معارف إدارية

---

[1] – المرجع السابق، ص 05.

[2] – حوار مع المجاهد مويسات رمضان، بمقر سكناه ببلدية مسيف ولاية المسيلة، بتاريخ 28 جانفي 2011.
وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده في الثورة ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129- 131.

[3]– عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص ص 152- 153.

[4]– رشيد زبير، المرجع السابق، ص 69.

[5]– عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص ص 152- 153.

وعلى شيء من اللغة العربية والأمازيغية، مع خرجات تطبيقية. أو تكوين قصير المدى لا تزيد مدته عن شهر يحضر فيه المترشح للعمل في هذه المؤسسة[1]. وبلغ عدد مراكز لاصاص(S.A.S) بإقليم بلدية المسيلة المختلطة أحد عشر مركزا ومن أهم تلك المراكز مايلي:

- **مركز لاصاص (S.A.S) بالمسيلة:** يقع وسط مدينة المسيلة أنشأته السلطات الفرنسية عام 1957 يضم موظفين عسكريين ومدنيين تحت إشراف ضباط. كان يقوم ببث الأكاذيب والدعاية من طرف متخصصين في تلقين الأكاذيب والدسائس[2]، والعمل النفسي المتمثل في زرع الخوف في النفوس، وإصدار الاتهامات الجاهزة، والسعي من أجل توظيف عملاء بتقديم مختلف الإغراءات لكسب ضعاف النفوس باستغلال الخوف واليأس، بغية تفتيت البنية الإجتماعية لخلق طبقة عميلة، والتأثير على معنويات الشعب وزعزعة ثقته في الثورة. ويزداد ذلك بعد عمليات التمشيط والتعذيب والسلب وانتهاك الحرمات[3]. أمّا حاليا فقد تم تحويل هذا المركز إلى مسكن.

- **مركز لاصاص(S.A.S) بالشلال:** يقع بدوار الشلال أنشأته السلطات الفرنسية عام1958، يضم عسكريين ومدنيين تحت إشراف ضباط يقومون بإيقاف كل من له صلة أو متعاطف مع الثورة، ويتم تعذيبه. وتم تعذيب حتى النساء في هذا المركز والذين يقومون بالتعذيب عسكريون فرنسيون وحركى[4]. وقد تم تحويل هذا المركز لمقر بلدية الشلال بعد الاستقلال.

كما كانت توجد مراكز لاصاص بسلمان، وبن صوشة ببلدية أولاد دراج والحوران والدريعات وبئر ماضي ببلدية حمام الضلعة، ومركز ببلدية تارمونت وهو حاليا مقر للبلدية، ومركز بأولاد منصور وهو أيضا مقر للبلدية حاليا، ومركز خباب ببلدية السوامع. وكانت هذه المراكز تقوم بنفس الأعمال التي ذكرناها في مركزي المسيلة والشلال.

---

[1] – محمد شمبازي، المرجع السابق، ص 35.

[2] – وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

[3] – الحوار السابق مع المجاهد أحمد ميلي. ونفس المعلومات وردت في الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

[4] – وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

6- مراكز أخرى: كما تحولت مزارع وضيعات تابعة للمعمرين لمراكز تعذيب وهي مقرات خاصة بعيدة عن الأنظار، وفي سرية تامة يصعب تحديدها. تسيّر من طرف العصابات المدنية للكولون. ومن أهم تلك المراكز:

- **مركز بيزانا (سدّ الرومي):** يقع شمال مدينة المسيلة بنحو 05 كلم كان قبل اندلاع الثورة عبارة عن مشتلة زراعية، تم تحويلها إلى مركز للاستنطاق والتعذيب، وفرز وتوزيع الموقوفين. استعملت فيه مختلف أنواع التعذيب. وما تزال أحواض الماء المخصصة للتعذيب شاهدة على ذلك[1].

- **مزرعة جفاليتي:** تقع على أطراف مدينة المسيلة كانت قبل إندلاع الثورة التحريرية مزرعة تابعة لأحد المعمرين يدعى جفاليتي" Javalitier " تم تحويلها إلى مركز للاستنطاق والتعذيب سنة 1957. ووصل عدد الموقوفين به إلى نحو 250 موقوفا[2]. ويتكون هذا المركز من زنزانات وهي مأوى للموقوفين، ويضم أماكن مخصصة لأبشع أنواع التعذيب. إضافة إلى بئر يرمى فيه المجاهدون بعد تعذيبهم. واستعمل في هذا المركز مختلف أنواع التعذيب. ويعتبر هذا المركز مركزا لفرز الموقوفين، وتصنيفهم، ثم توزيعهم على مراكز أخرى، أو قتلهم، أو إخلاء سبيلهم.[3]

وقد تم تحويل هذا المركز إلى حي إداري بعد الاستقلال.

- المبحث الثاني: نماذج من أساليب التعذيب الاستعماري بالمسيلة

استعملت السلطات الفرنسية العسكرية منها والمدنية خلال الثورة التحريرية أنواعا وأساليب مختلفة، سلطت على الوطنيين والمشبوهين ومست شرائح عديدة من المجتمع، باعتبار أن الذي يلقى عليه القبض مشبوه، وبالتالي لابد أن يمر بمراحل التعذيب حتى يتحدد مصيره.

---

[1] - ينظر الملحق رقم: 13، ص 138.

[2] - وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة. ونفس الشهادة قدمها لنا المجاهد أحمد ميلي في الحوار السابق.

[3] - وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

وقد تطورت أساليب التعذيب مع اشتداد الثورة واتساع نطاقها. وتفنن المكلفون بالتعذيب الذين ينتمون إلى مختلف أجهزة القمع الاستعماري في أساليب التعذيب، فمنهم من تدرب على يد النازيين، ومنهم من تخصص في أنواع التعذيب خلال الحرب الاستعمارية في الفتنام، وهناك من كانت مهنته الإجرام والتنكيل بالبشر في المناطق المستعمرة. وفي هذا الشأن اعترف أحد الجنود الفرنسيين بممارسة التعذيب في أحد أجهزة التعذيب بما يلي: " أصبحنا نختار بين هذه الطريقة والأخرى حسب الحالة المعروضة علينا، أي الشخص المعروض للتعذيب. " ويضيف قائلا: " نتبادل تجارب التعذيب حيث نبين للآخرين الطرق الأكثر نجاعة وفعالية ... كذلك أصبح بعض الأعضاء مبدعين ويتفننون في مجال التعذيب ولم تصبح تمارس الأساليب المعروفة كالكهرباء والماء والسجارة وحسب وإنما تطور مجال التعذيب والاستنطاق كما لجأ البعض إلى أساليب العصور الوسطى كالتعذيب بقطرات الماء ونزع الأظافر."[1]

ونشير إلى أننا قد تطرقنا في الفصل الأول إلى أنواع وأساليب التعذيب التي استعملها الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية في الجزائر بشكل عام، وارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث لنماذج من التعذيب الاستعماري بالمسيلة من خلال الشهادات الحية لبعض الذين عذبوا بمراكز التعذيب بمنطقة المسيلة كعينة على ما وقع من انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية في تلك المراكز الاستعمارية بالجزائر.

أ- التعذيب الجسدي:

لقد تم تجريب مختلف أساليب التعذيب الجسدي على الشعب الجزائري التقليدية ومتطورة، بناء على اعترافات المكلفين بالتعذيب، وما دوّن من طرف الجنود والضباط الفرنسيين والشهادات الحية للموقوفين والمعتقلين. وسنركز هنا على الأساليب الأكثر تداولا وتطبيقا من طرف الأجهزة المتخصصة في التعذيب وتعد هذه الأساليب في نظر السلطات الاستعمارية بمثابة وسائل ضرورية موجودة في كل مراكز التعذيب وتصاحب الموقوفين أثناء تنقلهم من مركز إلى مركز آخر ومن هذه الأساليب نذكر:

[1] – رشيد زبير، المرجع السابق، ص 21.

1- التعذيب بواسطة الكهرباء:

هو الأسلوب الأكثر استعمالا؛ لأنه سهل وأكثر نجاعة، ويؤدي بالكثير من المعذبين إلى البوح بالمعلومات، وتم اختراعه في الهند الصينية، مسموح به من طرف السلطات الفرنسية، ويعد من الدروس التكوينية للضباط التي يتلقونها في مدرسة "جان دارك" بسكيكدة، حيث كان من بين الدروس كيفية ممارسة التعذيب بواسطة الكهرباء. وكان يستعمل في المدن. أما في الأرياف فيستعمل بواسطة مولدات كهربائية تسمى جيجن" Gégène "[1].

وهذه بعض النماذج من الذين عذبوا بواسطة الكهرباء بمراكز التعذيب بالمسيلة:

- المجاهد محمد عمرون الذي ألقي عليه القبض في 17 مارس 1960 بدوار البراكتية بأولاد الدراج رفقة المجاهدين عمرون علي وعمرون قدور. في البداية أخذوهم إلى مركز الوحدة العسكرية الجزائرية "بن صوشة" تم حجزهم مع معتقلين آخرين وكان عددهم تسعة في زنزانة مساحتها 3م/3م لمدة عشرة أيام. وفي يوم 27 مارس 1960 تم إخراج المجاهد محمد عمرون، وأخذ إلى مكان مخصص للتعذيب، تم تعذيبه بالكهرباء، حيث تم إيصال سلك كهربائي بأذنه اليمنى والآخر بأذنه اليسرى حتى أصبح يرتعش، وتمت العملية على فترات كل فترة دامت دقائق حتى يتصلب، من الثامنة صباحا إلى الواحدة زوالا، وبعد ذلك استعملت ضده أساليب أخرى كالضرب على الرأس والبطن حتى أغمي عليه[2].

- مويسات رمضان الذي ألقي عليه القبض في 19 نوفمبر 1960 أثناء أدائه مهمة ثورية بالمسيلة. وأخذ ليلا إلى مقر المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة. وبعد القيام بضربه بالعصي ووسائل أخرى قاموا بتعذيبه بواسطة الكهرباء، حيث تم إيصال سلك كهربائي بشفته والآخر بأصبع الإبهام لفترات[3]. وبعد التعذيب بالكهرباء عذب بأساليب أخرى سنتطرق لها لاحقا.

---

[1]- المرجع السابق، ص 22.

[2] - الحوار السابق مع المجاهد محمد عمرون.

[3] - الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

– ثامر محمد الذي ألقي عليه القبض في مارس 1960 ببيت بوضياف سعد بمنطقة سعيدة[1]، اقتاده عناصر من الجيش الفرنسي إلى مقر المكتب الثاني بالمسيلة، وبعد استنطاقه تم تعذيبه بالضرب، ثم طلب منه نزع ثيابه كلها وتم تعذيبه بواسطة الكهرباء، حيث تم إيصال أسلاك الكهرباء بأعضائه التناسلية. وفي أيام أخرى تم تعذيبه بواسطة الكهرباء ولكن بطرق أخرى أكثر قساوة مرتين في اليوم إلى درجة التصلب والإغماء[2].

– شبيرة محمد المدعو "المسعود" الذي ألقي عليه القبض في 01 جانفي 1960 رفقة بعض المجاهدين منهم: مختاري لقشيشي، زقعار السعيد، عبد الحفيظ سعيد بن السبتي، عايب جلة حوّلوا إلى مركز التعذيب بمسيف، ثم إلى مقر المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة وتم تعذيبهم بواسطة الكهرباء، منهم شبيرة محمد الذي تم إيصال سلك كهربائي بأصابعه في يده اليمنى وأصابع في يده اليسرى، ثم بطريقة أخرى في أصبع الإبهام بيده اليمنى وأذنه اليسرى لفترات حتى يغمى عليه[3].

– سعدي الحسين الذي تم إلقاء القبض عليه في صيف 1956، وأخذ إلى مركز "بن صوشة" وبهذا المركز عذب بأساليب ووسائل مختلفة؛ منها الكهرباء حيث تم إيصال أسلاك الكهرباء بأماكن حساسة من جسمه كالأذن واللسان، ولفترات بواسطة المولد الكهربائي "جيجن"[4].

---

[1] – سعيدة: منطقة تقع غرب مدينة المسيلة، تضم البلديات التالية: المعاريف، الشلال، أولاد ماضي، و كانت تابعة لبلدية المسيلة المختلطة أما حاليا فهي تابعة لولاية المسيلة.

[2] – حوار مع المجاهد ثامر محمد، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 25 جوان 2010. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده في الثورة، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129– 131.

[3] – حوار مع المجاهد شبيرة محمد، بمقر سكنى المجاهد مويسات رمضان ببلدية مسيف ولاية المسيلة، بتاريخ 28 جانفي 2011. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده في الثورة ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129– 131.

[4] – حوار مع المجاهد سعدي الحسين، بمقر سكناه بالجرف بأولاد دراج، بتاريخ 25 جوان 2010. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده في الثورة، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129– 131 .

وهذا الأسلوب من التعذيب لم يستعمل ضد الرجال فقط بل استعمل ضد النساء أيضا، حيث يشهد المجاهد لبوخ السعيد قائلا: " في مركز سد القصب تم تعذيب النساء بواسطة الكهرباء، حيث عذبت امرأتين بواسطة الكهرباء، أمام أعين المعتقلين."[1]

2- التعذيب بواسطة الماء:

هذا الأسلوب هو الآخر كان أكثر استعمالا الى جانب الكهرباء؛ لأنه لا يترك آثار جسدية، و يجبر الضحية على الاعتراف[2]. وإذا كان لا يترك آثارا جسدية فيترتب عليه مخاطر، حيث بإمكانه أن يؤدي بصاحبه للوفاة أو الجنون. وهذا ما أكدته شهادة مبعوث الصليب الأحمر الدولي" جاك دوكسن" أثناء زيارته للجزائر خلال الثورة حيث قال مايلي: " إن هناك طرقا أخرى أكثر ضررا وهلاكا كشرب الماء بالقوة لكثير من اللترات بواسطة أنبوب مطاطي يوضع في الفم وبإمكانه أن يؤدي إلى الوفاة."[3]

وقد استعمل هذا الأسلوب بعدة طرق سنعرض بعضا منها من خلال عينات من شهادات الذين عذبوا بهذا الأسلوب منها:

- في مركز المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة، وبعد تعذيب المجاهد محمد ثامر بالكهرباء عذب بواسطة الماء، حيث تم وضعه وهو مقيد اليدين والرجلين في حوض ماء ملوث، وبعد امتلاء بطنه بالماء أغمي عليه، وتم إخراجه من الحوض، وإعادته إلى الزنزانة. وأعيدت العملية عدة مرات مع استعمال أساليب أخرى يوميا لمدة سبعة عشر يوما. وبنفس الطريقة تم تعذيب المجاهد مويسات رمضان[4].

- التعذيب بواسطة وضع أنبوب مطاطي في فم الموقوف يوصل بالحنفية ويفتح الماء بقوة حتى يمتلئ بطن الضحية، ثم يتم الدوس على بطنه بالضرب باللكمات والركلات حتى يخرج الماء من كل مخارج الجسم. وعذب بهذه الطريقة المجاهد عريوة قانة.

---

[1] - حوار مع المجاهد لبوخ السعيد، بمقر سكناه ببلدية عين الخضراء ولاية المسيلة، بتاريخ 17 جانفي 2011. وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده في الثورة، ينظر الملحق رقم 01 الخاص بالتعريف ببعض المجاهدين، ص ص 129- 131.

[2] - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 25.

[3] - نفسه، ص 25.

[4] - الحوار السابق مع المجاهد محمد ثامر. ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

ولم يكن التعذيب بواسطة الماء في مراكز التعذيب فقط، بل كان حتى في الأودية في القرى والمداشر بمنطقة المسيلة، مثل وادي " فاقس" بأولاد منصور، حيث بعد إلقاء القبض على الوطنيين والمشبوهين في المنطقة يتم نقلهم إلى ذلك الوادي، ويوضعون فيه مكبلين بعد الضرب وملء أفواههم بالرمل والطين[1].

3- التعذيب بواسطة التعليق:

هذا أسلوب آخر من أساليب التعذيب التي استعملت في مراكز التعذيب بالجزائر عامة، منها بالمسيلة؛ حيث كان بعد إلقاء القبض على المشبوهين يتم ضربهم، وإهانتهم إلى أن يصلوا إلى مركز التعذيب، وفيه يجردون من ثيابهم، ويعذبون بأساليب مختلفة، منها التعليق بحبال مبللة أو أغلال حديدية، بحيث لا تلمس أقدامهم الأرض، ويتركون هذه الحبال تجف على لحومهم شيئا فشيئا حتى تضغط على زنودهم فتخترق الجلد واللحم وتصل إلى العظم[2]. ومن الشاهدات الحية التي استقيناها عن هذا الأسلوب من التعذيب نذكر:

- المجاهد مجاهد المدني الذي ألقي عليه القبض بالمسيلة في فيفري 1958، وأخذ إلى مقر الدرك الفرنسي بالمخرقة. وتم تعذيبه بواسطة الكهرباء والماء الملوث ثم عذب بواسطة التعليق؛ حيث تم تعليقه في معالق حديدية مثبتة على الجدران من يديه فوق كرسي ثم نزع الكرسي وبقي المسجون معلقا ورجلاه متدليتان ثم قاموا بضربه على مختلف أنحاء جسمه لمدة تفوق أربع ساعات[3].

- نفس الأسلوب عذب به المجاهد عريوة قانة بمركز المكتب الثاني "بديار"، بالمسيلة حيث تم تعليقه من يديه بأغلال حديدية فوق كرسي ثم نزع الكرسي وبقي معلقا وتم ضربه بالعصي وعصب البقر ونفس الأسلوب عذب به المجاهد مويسات رمضان، حيث تم

---

[1] - الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة.

[2] - عبد الكريم بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 64

[3] - حوار مع المجاهد مجاهد المداني، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري 2011. و للاطلاع على جوانب من حياته و جهاده في الثورة ينظر الى الملحق الخاص بالتعريف بالمجاهدين، ص ص 129- 131.

تعليقه من يديه بأغلال مثبتة على الجدران وتعليق رجليه أيضا بواسطة معالق أخرى مثبتة على الجداران ثم يتم ضربه باللكمات والعصي ...الخ[1].

– المجاهد أحمد ميلي عذب بمركز "سد القصب"، حيث علق في المكان المخصص للتعذيب، وهو نفق أرضي، حيث علق من يديه رفقة مجموعة من المعتقلين لمدة ساعات حتى سلخ جلد اليدين ولطخت دماء أيديهم الجدران[2].

– وهناك طريقة أخرى أبشع من هذا الأسلوب في التعذيب وهي الطريقة التي عذب بها المجاهد محمد ثامر، حيث تم تعليقه من رجليه في الأعلى ورأسه في الأسفل وتم ضربه حتى أغمي عليه[3].

4- أساليب أخرى من التعذيب الجسدي:

إذا كانت الكهرباء والماء والتعليق أكثر الأساليب استعمالا بمراكز التعذيب بالمسيلة، فإنه توجد هناك أساليب أخرى استعملتها السلطات الفرنسية والمتعاونين معها. وكانت أكثر ضررا وقسوة وألما وخلفت آثارا على الأجساد بل أنها أحيانا أدت إلى موت المعذبين أو إصابتهم بأمراض عقلية ونفسية، هذا ما سوف نتطرق له في المبحث الموالي.

– وضع المعتقل في دهاليز أو مطامير مخصصة لذلك، ويحبس فيها معتقل واحد أو مجموعة من المعتقلين حسب هدف الحجز. وفي مركز "سد القصب" ومركز "السكدرون" بحمام الضلعة توجد مطامير– كما أشرنا لذلك سابقا– يوضع فيها المعتقلون لمدة أيام وحتى أشهر، ولا يعطونهم من الطعام إلا القليل ويقضون حاجتهم فيها، وعندما يخرجونهم يبدون وكأنهم خرجوا من قبور، لا يستطيعون الحركة وتجد ملامحهم البشرية قد تغيرت فطالت أظافرهم وشعورهم وبهتت ألوان وجوههم بسبب عدم تعرضهم لأشعة الشمس لمدة طويلة[4]. ووضع عمار عطوي رفقة أربعة معتقلين في مطمورة بمركز "بن صوشة" في

---

[1] – الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة و نفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان

[2] – الحوار السابق مع المجاهد احمد ميلي.

[3] – الحوار السابق مع المجاهد ثامر محمد و نفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد عمار عطوي.

[4]– الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة.

أفريل 1958 لمدة ثمانية أيام، غذاءهم خبزة واحدة في اليوم لمجموعهم. وكانوا يقضون حاجتهم في تلك المطمورة التي لا يتجاوز عرضها 1.5 م/1.5م وعمقها 3 م، النوم كان فيها جلوسا ولم يروا أشعة الشمس لمدة ثمانية أيام حتى خرجوا منها لا يستطيعون الحركة[1].

– وكان المعتقل أيضا يوضع في مطمورة وحده، ثم يتم إخراجه لعله يعترف أو يبيح بأسرار الثورة، وعندما لا يبوح بها يعاد تعذيبه بأساليب أكثر قسوة، ويعاد إلى المطمورة مرة أخرى. وهكذا عدة مرات[2].

– وطبق هذا الأسلوب من التعذيب جماعيا في الأرياف والقرى، مثل ما حدث في قرية الجرف بسلمان بعد فرار أحد المعتقلين من معتقل الجرف، فقامت القوات الفرنسية بإلقاء القبض على عشرين شخصا من القرية، ووضعتهم في مطمورة "خربة بن فليفل" بسلمان[3].

– التعذيب بواسطة الأعمال الشاقة والمهينة وهذه بعض الشهادات عن ذلك:

* يروي المجاهد مويسات رمضان " أن ليلة الفاتح من جانفي 1961 ليلة احتفالهم برأس السنة الميلادية أمرونا بتنظيف القاعات المخصصة للحفل، وأجبرونا على نزع الطلاء الجاف من البلاط بأظافرنا حتى انفجرت أصابع بعضنا بالدم، وتنظيف دورات المياه القذرة بأيدينا"[4].

* جمع الحصى الصغير وبقايا السجائر وقلع الحشائش الصغيرة والكثيرة بالأظافر، وجمع الأوساخ من ساحة مركز "بن صوشة" بأولاد دراج مع وابل من السب والشتم اللكم[5].

* صناعة الطوب من الطين بمركز " لاصاص" بسلمان ويطلب من المعتقلين خلط الطين بأرجلهم حافية بعد وضع الزجاج وبقايا الأواني وقطع الأسلاك، وغيرها في الطين[6].

---

[1]- الحوار السابق مع المجاهد عمار عطوي.

[2]– الحوار السابق مع المجاهد عمرون محمد.

[3]– الحوار السابق مع المجاهد سعدي الحسين.

[4] – الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

[5] – الحوار السابق مع المجاهد مع المجاهد عمرون محمد.

[6] – الحوار السابق مع المجاهد مع المجاهد عمار عطوي.

* جمع الحجارة وتكسيرها في الصباح الباكر في فصل الشتاء وفي أيام الصقيع بمركز "سد القصب"[1].

- التنكيل بجسم الموقوف: ومنها:

* تسليط الكلاب لنهش أجساد المعتقلين مثل ما حدث مع المجاهد مويسات رمضان حيث بعد إلقاء القبض عليه أطلق عليه كلب لنهش جسده لترويعه وتخويفه.

* إحداث ثقوب في جسم المعذب على شكل جيوب وملئها ملحا[2].

* تكبيل اليدين والرجلين والجر بالخيل أمام أعين السكان وهذا ماحدث بقرية أولاد منصور لأحد المجاهدين بالمنطقة بعد إلقاء القبض عليه[3].

ب- التعذيب النفسي:

هو بث الرعب والخوف في نفوس المعتقلين بشتى الطرق والوسائل. ويتم هذا النوع من التعذيب بالاستعانة بالضباط البسيكولوجيين، ويستعمل منذ بداية إلقاء القبض على المشتبه فيه، أو داخل مراكز التعذيب والمعتقلات لإجبار الموقوف أو المعتقل على الاعتراف والتخلي عن مبادئه. ومن الأساليب التي استعملت منها:

- أثناء عملية الإيقاف، غالبا ما تتم أثناء الليل خاصة بعد منتصف الليل إلى الرابعة صباحا، حيث تقوم فرقة عسكرية بمهاجم أحد البيوت، ودق أبوابها بطريقة هستيرية وهم يحملون السلاح، وعندما تفتح الأبواب يقومون بالضرب والسب والشتم لكل من في البيت دون استثناء، ويرغمونهم على الوقوف، وهم في حالة ذعر وخوف وذهول. وفي نهاية العملية يقومون بأخذ فرد أو أكثر من هذه العائلة للاشتباه به إلى السيارة العسكرية التي تتوجه به إلى مكان مجهول. والقلائل فقط هم المحظوظون الذين يعرف مصيرهم فيما بعد. فهذا هو الجو النفسي الذي أوجده الإستعمار في المدن والقرى والمداشر[4]. هذا ما حدث للكثير من العائلات بمنطقة المسيلة مثل ما حدث لعائلة حاج حفصي المسعود[5].

---

[1] – الحوار السابق مع المجاهد مع المجاهد لبوخ السعيد.

[2] – الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

[3] – الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة.

[4] – محمد خلاصي، صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 34، 1979، الجزائر، ص 32. ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد عمرون محمد.

[5] – الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

– لجوء السلطات الاستعمارية إلى غرس الخوف والذعر في نفوس السكان، بهدف عدم الالتحاق بالثورة، مثلا قيام القوات الفرنسية بقتل مجموعة من المجاهدين وتجميع سكان القرية التي ينتمي إليها هؤلاء ليشاهدوا تلك الجثث المشوهة. ومن بين ما قامت به السلطات الإستعمارية بمنطقة المسيلة قتل ستة مجاهدين ونكلت بجثثهم في أواخر 1957 في منطقة "الحوران" بحمام الضلعة، ونقلوا إلى وسط مدينة المسيلة على الساعة منتصف النهار، وطلبوا من كل السكان مشاهدة تلك الجثث المشوهة لتكون عبرة لمن تسوّل له نفسه الالتحاق بالثورة[1].

– التعذيب النفسي بواسطة تعذيب أحد أفراد العائلة أمام أعين الموقوف أو المعتقل مثل ماحدث لعائلة حاج حفصي بالمسيلة فقد تم تعذيب الأب المسعود أمام أعين الابن محمد في مركز "بيزانا"[2].

– عملية غسيل المخ: وهي نوع من أنواع التعذيب النفسي وذلك للتأثير على نفسية المعتقل وجعله يخضع لإرادة المستعمر في شكل أسئلة من نوع خاص تؤدي إلى فقدان الذاكرة، وتارة تجعل الموقوف أو المعتقل يصرح بأشياء لا يعرفها. ويقوم بذلك ضباط مختصون في علم النفس وهم عبارة عن فرق إدارية متخصصة تابعة لمكتب (S.A.S).[3] وهو ما كان يجري في مركز "سد القصب" ومركز المكتب الثاني "بديار" من خلال عملية غسيل المخ التي يتعرض لها المجاهدون في تلك المراكز مثل ما ماحدث للمجاهد ثامر محمد في مركز المكتب الثاني "بديار" حيث يقول: " بعد تعذيبي لمدة ستة أيام بمختلف أساليب التعذيب، وفي صبيحة اليوم السابع تم اقتادي إلى مكتب الضباط وطرح علي حوالي 35 سؤالا منها أين كنت تعمل؟ مع من؟ ماذا تمثل لك فرنسا؟ وغدا تتم نفس العملية يطرح نفس الأسئلة وبطريقة أخرى وعندما بقيت على نفس الإجابات تم إعادتي للتعذيب الجسدي." ونفس الطريقة عذب بها أيضا المجاهد عمرون محمد[4].

---

[1] – الحوار نفسه.

[2] – الحوار نفسه.

[3] – ع. شبلي، المقال السابق، ص 09.

[4] – الحوار السابق مع المجاهد ثامر محمد. ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد عمرون محمد.

- المبحث الثالث: انعكاسات التعذيب الاستعماري بالمسيلة

لقد انقضت سنوات طويلة على تحرير الجزائر، لكن الجراح التي أحدثها الاندفاع الاستعماري الفرنسي لم ولن تندمل وإلى الأبد؛ لأنها أعمق من أن تضمد، حيث أنها مست الإنسان الجزائري في أعز وأغلى ما يملك فلم تستثن أرضه، ماله، دينه، قيمه، كرامته، وحتى مستقبله حينما أدى ذلك إلى تشوهات جسدية وأمراض مزمنة وأزمات نفسية لمئات الآلاف من الجزائريين. وتشريد آلاف الأسر والعائلات بسبب القمع والإرهاب والتعذيب والقتل[1]. وفي هذا المبحث سنتناول انعكاسات سياسة التعذيب الاستعماري وما تركه من آثار سلبية على سكان منطقة المسيلة وهي عينة من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وقد اعتمدنا في ذلك على شهادات المعذبين من خلال حالتهم الصحية وآثار

[1] – سعاد حداد– سامية خامس، " من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر** العدد 05، صيف 2001، ص 220.

التعذيب الظاهرة على أجسادهم، وشهاداتهم عن الحالة الإجتماعية لأسر وعائلات ضحايا التعذيب خاصة خلال الثورة.

ويمكن تقسيم تلك الآثار والانعكاسات إلى آثار نفسية؛ وتتمثل في الأمراض النفسية التي نتجت عن سياسة التعذيب. والآثار الجسدية؛ وتتمثل في آثار التعذيب الجسدي والتي مازالت على أجساد المعذبين تشهد على همجية الاستعمار الفرنسي. والآثار الاجتماعية الناتجة عن القتل الفردي والجماعي بعد التعذيب للكثير من أرباب الأسر وأفراد العائلات، وما ينجر على ذلك من أرامل وأيتام وتشريد وفقر...إلخ:

1- الآثار النفسية:

إن الحديث عن الآثار النفسية الناجمة عن التعذيب الفرنسي للجزائريين ليس بالأمر الهين في غياب الدراسات الميدانية المتخصصة والإحصائيات الدقيقة، نظرا للتعتيم الذي انتهجته فرنسا إزاء كل مايمس آثار ونتائج جرائمها[1]. ولكن حاولنا استخلاص بعض الآثار النفسية من خلال الشهادات الحية للمعذبين، وبعض المراجع المتخصصة في ذلك.

عادة ما يؤكد ضحايا التعذيب أن تجربتهم كانت إيجابية من حيث أنهم قدموا تضحيات للوطن، ويعتزون ويفتخرون بذلك. في حين بعض الضحايا الآخرين لا يميلون إلى الاعتراف بكثير مما لاقوه في مراكز التعذيب من وسائل وحشية تمس بكرامة الإنسان. والتبرير المحتمل لذلك هو الخوف من العار، لذلك لابد من مطابقة الشهادات واستخلاص النتائج. ونعود هنا للدراسة التي قام بها " فرانتز فانون"[2] على عدة حالات لمرضى جزائريين وفرنسيين، وعالج الكثير منهم، وهي حالات تمخضت عن العنف والتعذيب الاستعماري. ونشير إلى أن هؤلاء المرضى محظوظون لأنهم نقلوا إلى مستشفى الأمراض

---

[1] – المقال نفسه، ص 215.

[2] – فرانتز فانون: زنجي، من مواليد 20 جويلية 1925 بمارتنيك –وهي جزيرة صغيرة من الأنتيل الفرنسية استعمرت عام 1632 وقد أصبحت مقاطعة فرنسية عام 1936– درس الطب بجامعة ليون بفرنسا، أصدر كتابا عنوانه "سود البشرة بيض الأقنعة" ألتحق بعدها في ديسمبر1953 بمستشفى الأمراض النفسية "جوانفيل" بالبليدة. عارض زملائه وإدارة المستشفى وجاء بطرق مثالية في التداوي. وباندلاع الثورة التحريرية ساندها وكان منزله يأوي معظم مسؤولي الولاية الرابعة منهم: كريم بلقاسم والعقيد الصادق. وفي ماي 1961 أكمل تأليف كتابه "معذبو الأرض" بعده بأسبوع توفي بعد مرض. وأوصى أن يدفن في أرض الجزائر فدفن بعين سلطان بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية ونقل جثمانه الى مقبرة الشهداء بالجزائر في جوان 1965.

العقلية بالبليدة والتقوا بالطبيب النفسي فرانتز فانون ولكن هناك مئات الآلاف من الحالات المماثلة وحالات أكثر منها كانت في القرى والأرياف ولم يعالج أصحابها. ويرى فرانتز فانون أن كل طريقة تعذيب تترك نماذج مرضية ويصنفها إلى فئات ومنها:

– الفئة الأولى: بعد التعذيب بالضرب، والحرق بالسيجارة، وشرب الماء بالقوة حتى امتلاء البطن والتعذيب بالزجاجة، تؤدي إلى حالات مرضية نفسية منها:

* مرضى يبدو عليهم الحزن، ولا يتصلون بالناس، ويظهر فيهم على حين فجأة اضطراب عنيف أشد العنف يصعب أن تفهم دلالته.

* فقدان الاستقرار الحركي؛ مرضى لا يستقرون في مكان واحد، وهم منزوون دائما.

وهذه الفئة تشعر بالظلم وعدم الاكتراث بأي حجة أخلاقية[1]. وهو ما يشتكي منه الكثير ممّن عذبوا بتلك الأساليب بمراكز المسيلة منهم المجاهد مجاهد المداني[2].

– الفئة الثانية: بعد التعذيب بالكهرباء ينتج عنه حالات مرضية نفسية كفقدان العاطفة وفقدان الإرادة وفقدان الاهتمام، ذعر فظيع من الكهرباء، وخوف من ملامسة مقاطع الكهرباء، أو إشعال الراديو أو التلفاز[3]. وهو ما أقر به لنا المجاهد مويسات رمضان أنه يخاف كل ما يتعلق بالكهرباء؛ من إشعال تلفاز أو أجهزة كهربائية أخرى[4].

ويضاف إلى تلك الأمراض، أمراض نفسية أخرى ناتجة عن العزلة الانفرادية، وهو أسلوب استعملته السلطات الفرنسية ضد المعتقلين الجزائريين لتهبّط معنوياتهم فيسهل غسل أمخاخهم. وللعزلة تأثيراتها الشديدة النفسية والعقلية والشخصية؛ منها أعراض انفعالية، والقلق ويزداد القلق أحيانا ليتحول إلى ذعر، وقلة التركيز، وفي دراسات علمية ثبت أن المعزول لفترة أيام يفقد القدرة على حل المشاكل والتكيف مع المواقف الجديدة،

---

[1] – فرانتز فانون، **معذبو الأرض**، ت: سامي الدروبي– جمال الاتاسي، ط 03، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص ص 127– 128.

[2] – الحوار السابق مع المجاهد مجاهد المداني.

[3] – فرانتز فانون، المرجع نفسه، ص ص 128– 129.

[4] – الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

ويفقد أيضا الكثير من قدرته على الحركة والتنسيق[1]. وهذه الحالات لاحظناها في بعض المجاهدين المعذبين بهذا الأسلوب من التعذيب في منطقة المسيلة.

وينتج عن غسيل المخ بعد العزلة الطويلة عن المجتمع والتعذيب المستمر، وتغيير اسم المعتقل برقم لا يعرف إلا به، وفرض نظام صارم عليه في الأكل والنوم والغسيل، حيث لا يسمح له بفعل أي شيء دون إذن إلى انخفاض في الطاقة العقلية والقدرة على التمييز الصحيح، وتسبب حالات الإحباط، وانهيار الأعصاب وفقدان التركيز[2]. وهذه الحالات لاحظناها في بعض المجاهدين المعذبين بهذا الأسلوب من التعذيب. والكثير ممّن عذبوا أصيبوا بالجنون، ولم تعر لهم السلطات الفرنسية أي اهتمام وتركوا مثل الحيوانات[3].

كما نتج عن التعذيب النفسي أمراض يطلق عليها الأمراض النفسية الجسمية؛ وهي مجموعة الاختلالات العضوية التي ساعد على ظهورها ظرف صراعي، وهي نفسية جسمية لأنها ترجع في أصلها إلى أسباب نفسية من هذه الأمراض؛ القرحات في المعدة، أوجاع في الحالبين، حالات ارتعاشات قائمة بذاتها، نوبات تسارع مفاجئ في خفقات القلب، تصلب عضلي[4].

2- الآثار الجسدية:

لقد أدت جريمة التعذيب التي كانت تمارس في الجزائر إلى أضرار جسمية مثل حدوث عاهات مستدامة التي مازالت يعاني منها الكثير من ضحايا التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية، وهي ظاهرة على أجساد المعذبين، وشاهدة على الجرائم الوحشية للاستعمار الفرنسي في الجزائر. نذكر بعض النماذج على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ممّن كانوا ضحايا مراكز التعذيب بمنطقة المسيلة، وما يزالون يعانون من عاهات إلى يومنا هذا. كالمجاهد حيمر مبارك الذي مازال يعاني اعوجاج في يديه الاثنتين بسبب

---

[1] - عبد المنعم الحنفي، **موسوعة الطب النفسي**- الكتاب الجامع في الاضطرابات النفسية وطرق علاجها، ط 02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 106.

[2] - علي خلاصي، " أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954- 1962 "، **مجلة التراث**، العدد 07 (عدد خاص بالذكرى الأربعين لثورة نوفمبر 1954- 1962)، نوفمبر 1994، ص 203.

[3] - Mohamed Teguia, op.cit, p 256.

[4] - فرانتز فانون، المرجع السابق، ص ص 174- 175.

التعذيب الجسدي. والمجاهد النعيجي أحمد يعاني أمراض مزمنة منها الماء في الظهر، والرعشة بسبب بقائه في مطمورة مع 14 موقوفا مدة طويلة من الزمن[1]. والمجاهد محمد ثامر الذي مازالت آثار التعذيب بادية على جسده في شفتيه وساقيه، وفي أماكن لم يستطع كشفها لنا!. والمجاهد ميلي أحمد آثار التكبيل مازالت ظاهرة على ساقيه. والمجاهد مجاهد المداني آثار التعليق ما تزال بادية على زنديه[2].

هذه عينة من المجاهدين الذين أصيبوا بعاهات جسمية دائمة بسبب الأساليب الوحشية للتعذيب التي مورست ضدهم، والتي استطعنا الوقوف عليها من بين آلاف الذين عذبوا بمراكز التعذيب بالمسيلة.

3- الآثار الإجتماعية:

في بداية الثورة، أصدرت السلطات الفرنسية قوانين استثنائية جائرة سمحت للقيادة العسكرية باتخاذ إجراءات قمعية وسريعة ضد الشعب الجزائري، للقضاء على الثورة. منها إقامة المعتقلات، وكان من أهدافها تمزيق البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، وتشتيته حيث تم اعتقال عشرات الآلاف من الجزائريين لمدة طويلة. وبالتالي أصبحت أسر هؤلاء المعتقلين تعيش ظروفا اجتماعية صعبة وأكثر سوء وقسوة، أن المرأة الجزائرية التي أصبحت فجأة بلا زوج مجبرة على إعالة أطفالها في ظل غياب رب الأسرة[3]؛ وهي ظاهرة غريبة على المجتمع الجزائري. أو يجبر طفل على إعالة باقي أفراد الأسرة، وانتشرت هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري خاصة في تلك الفترة، وهي منافية لكل الأعراف والقوانين الإنسانية.

كما ترتب عن إقامة مئات مراكز التعذيب تجاوزات خطيرة، أهمها القتل العمدي بتصفية كل مشتبه فيه، مع تضليل الرأي العام بما عرف بمصطلح المفقودين، وقد اشتدت هذه الظاهرة مع بداية 1957، تزامنا مع معركة الجزائر ومع إدماج أجهزة الأمن من

---

[1] – الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة. وزيارة ميدانية للمعنيين إلى مقار سكناهم (حيمر مبارك بإشبيليا بالمسيلة يوم.08 فيفري 20011. والنعيجي أحمد بحمام الضلعة يوم 11 فيفري 2011.

[2] – خلال حوارنا مع هؤلاء المجاهدين نطلب منهم إن كانت هناك آثار للتعذيب، فيتم كشف الآثار في أماكن مختلفة من أجسادهم.

[3] – فرانتز فانون، **سيكولوجية ثورة**، ت: ذوقان قرقوط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص ص 119– 120.

البوليس بأنواعه المختلفة والعسكريين وحتى بعض الميليشيات من المستوطنين مكونين منظمات سرية إرهابية معروفة بأجهزة التعذيب مختصة في الاستنطاق[1]. وقد تم إحصاء عشرات الآلاف من المفقودين بعد الاستقلال، ولكن في الواقع أن هؤلاء قتلوا عمدا. وتم التستر على هذا العمل الشنيع بقضية المفقودين. والتفسير الحقيقي لظاهرة المفقود هو القتل العمدي للكثير من الذين تم إلقاء القبض عليهم، أو اعتقالهم ويكون عن طريق:

* القتل عن طريق النزهة في الغابة "Corvée de bois": التجوال في الغابة أكثر الطرق شيوعا في القتل العمدي، فمصطلح " Corvée de bois" مقتبس من قدماء حرب الهند الصينية، حيث يأخذ المعتقل إلى الغابة ويقول له أنت طليق، اذهب فيهرب ليطلق عليه عيارات نارية. ويتم إخراج الموقوف من المركز في ساعات متأخرة من الليل في اتجاه مكان معزول وبعيد والمفضل في الغابة ويطلب منه حفر حفرة (قبره)، وبعد إكمال الحفرة يطلق عليه عيارات نارية ويردم فيها ومثل ماحدث مع المجاهد محمد ثامر والشهيد غضبان علاوة في شهر ماي 1960 حيث بعد تعذيبهما بكل الوسائل في مقر المكتب الثاني " بديار"، ومركز "سد القصب"، ولم يبوحا بأية معلومة عن الثورة تم نقلهما ليلا إلى منطقة "عين الشحم" بالمعاضيد التي تبعد عن مدينة المسيلة بحوالي 20 كلم على متن سيارة "جيب" عسكرية تحت حراسة جنديين، وصلت السيارة حوالي الساعة الحادية عشرة ليلا، وبعدها أتت شاحنة أخرى حاملة مجاهدين آخرين، وأصبح عددهم أربعة. وقالوا لهم: أطلقنا سراحكم. وطلبوا منهم التجول في الغابة، وبعد الهروب تم إطلاق عيارات نارية عليهم ولحسن الحظ نجا من هذه العملية المجاهد ثامر محمد بعد سقوطه في حفرة كبيرة وتظاهر بأنه مات واختبأ فيها حتى ذهب الجنود الفرنسيين. أما الثلاثة الآخرون فاستشهدوا كلهم[2].

* القتل أثناء التعذيب: الكثير ممّن يلقى عليهم القبض ويتم اعتقالهم في المراكز العسكرية أو المدنية من أجل الاستنطاق لا يعودون مرة ثانية بسبب شراسة التعذيب مما أدى إلى وفاتهم، ثم التخلص من الجثث بأي طريقة مثلما حدث للشهيد حاج حفصي المسعود الذي كان ينشط بجبال المعاضيد، ألقي عليه القبض في ديسمبر 1958 مع

[1] – رشيد زبير، المرجع السابق، ص 227.

[2] – الحوار السابق مع المجاهد ثامر محمد.

إخوته الثلاثة وابنيه، وبعد تعذيبهم بمقر المكتب الثاني "بديار" تم نقلهم إلى مركز "بيزانا" ويقول ابنه حاج حفصي محمد الذي أعتقل معه: " بعد نقلنا إلى مركز بيزانا تم فرزنا مجموعات مجموعات، وكان الأب في مجموعة غير المجموعة التي كنت فيها ونقلنا إلى مركز "سد القصب" ومنذ ذلك الوقت لم نره إلى يومنا هذا."[1]

* القتل العمدي خوفا من رفع شكوى على ممارسة التعذيب الوحشي المخالف لمبادئ حقوق الإنسان وخاصة إذا كان التعذيب قد خلف آثارا جسمانية، أو الخوف من الكشف أو الإدلاء أمام العدالة أو الرأي العام (الصحافة) عن أساليب التعذيب الوحشية[2]. مثل ماحدث للشهيد بورزق عمار الذي كان يزود مجاهدي جبال المعاضيد بالبطاريات الصغيرة، حيث بعد تعذيبه بأساليب وحشية في مركز "سد القصب"، وبدت الآثار الجسمانية واضحة على جسده، وبالتأكيد لا تزول لذلك تمت تصفيته وردمت جثته[3].

* كما قامت السلطات الفرنسية بالقتل الجماعي بعد التعذيب وهو ما كشفت عليه المقابر الجماعية التي اكتشفت بعد الاستقلال كالمقبرة الجماعية التي اكتشفت في الشريعة بولاية تبسة التي تضم أكثر من 300 جثة من مختلف الأعمار، حيث تحمل جميعها آثار التعذيب الذي مورس عليهم دون رحمة أو شفقة من طرف قوات الاستعمار وأعوانه[4]. واكتشفت مقبرة جماعية بأعالي "سد القصب"، حيث تم العثور على مجموعة جثث لمعتقلين أعتقلوا في جوان وجويلية 1958، وهم نحو 30 معتقلا بعد إلقاء القبض عليهم نقلوا إلى مركز المكتب الثاني "بديار" وتم تعذيبهم بشتى الوسائل ثم نقلوا إلى مركز سد الرومي (بيزانا) وتواصل تعذيبهم، ومنعوا من الأكل والنوم، ثم نقلوا إلى مركز "سد القصب"، حيث تم فرزهم، منهم من سجن، ومنهم من أعدم. ودفنوا في مقبرة جماعية بأعالي سد القصب منهم قاضي الثورة بالمسيلة مشتي السعيد[5]. واكتشفت هذه المقبرة من

---

[1] – الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو الحواس.

[2] – رشيد زبير، المرجع السابق، ص237.

[3] – الحوار السابق مع المجاهد احمد ميلي.

[4] – مسعود كواتي، " فرنسا وممارسات التعذيب في الجزائر أثناء الثورة التحريرية "، **مجلة المصادر**، العدد 05، المرجع السابق، ص ص 225– 226.

[5] – مشتي السعيد المدعو (السعيد لقبايلي): أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالمسيلة اشتغل إمام بالمسجد العتيق بالمسيلة، التحق بالثورة في بداياتها الأولى، وعين قاضي الثورة لمدينة المسيلة لفك النزاعات بين

طرف عمال الغابات، سنة 1979، وتم التعرف على هوية البعض منهم حسب الأدوات الخاصة والألبسة[1]. وانتشلت جثثهم من طرف السلطات المحلية، وتم إعادة دفنهم في مقبرة الشهداء الكائنة بطريق برج بوعريريج مقابل حي " الكوش" التي شيدت لهم خصيصا وبحضور المواطنين وأهالي الشهداء بعد أن أقيم لهم حفل رسمي حضره أحد عشر وزيرا والسلطات المحلية يوم 12 نوفمبر 1979[2].

ونتج عن تلك السياسة الوحشية الإستعمارية المتمثلة في التعذيب بشتى الوسائل والقتل بعد التعذيب فرادى وجماعات عيش عشرات الأسر ظروفا أكثر سوءا ممّا كانت عليه بسبب قتل أحد أفرادها أو أكثر وقد يكون هو المعيل الوحيد للعائلة.

المواطنين والإشراف على عقود الزواج والطلاق والنزاعات العقارية وغيرها . وخلال شهري جوان جويلية 1958 تم اعتقال الكثير من المجاهدين، وكان عددهم نحو ثلاثين مجاهدا منهم مشتي السعيد. والكثير منهم قتل بعد التعذيب منهم الإمام وقاضي البلدة مشتي السعيد.

[1] – ينظر الملحق رقم: 22، ص 149.

[2] – الحوار السابق مع المجاهد مجاهد المداني. ونفس المعلومات استقيناها من وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

الفصل الرابع:

التعذيب الاستعماري أثناء الثورة التحريرية من منظور قانوني والمواقف المختلفة منه.

- المبحث الأول:

التعذيب من منظور قانوني.

- المبحث الثاني:

الموقف الفرنسي.

- المبحث الثالث:

الموقف الجزائري.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- المبحث الأول: التعذيب من منظور قانوني

التعذيب هو استعمال العنف الجسدي أو المعنوي ضد الأشخاص لغرض الحصول على معلومات أو بغرض انتقامي[1]. أو هو أي عمل ينتج عنه ألما أو عذابا شديدا جسديا كان أو عقليا، يلحق عمدا بشخص ما أو العقوبة القاصية اللاإنسانية أو المهينة[2]. أو هو ما يلحق بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص على معلومات أو اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو ينسب إليه؛ لأنه ارتكبه هو أو شخص ثان أو تخويفه أو إرغامه وعندما يلحق هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب أو يحرض عليه أو يوافق أو يسكت عنه موظف رسمي أو شخص آخر يعرف بصفته الرسمية[3].

وإذا كان التعذيب كأسلوب منتشر الاستعمال في الحروب القديمة كأداة شرعية يسمح بها القانون ولا ينكرها العرف، حيث عرف التاريخ الأوربي في العصور الوسطى صورا بشعة من التعذيب هوت بالإنسان إلى الحضيض فصار كالبهيمة الوحشية القذرة.[4]

وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت تظهر قوانين خاصة بالحروب وتمنع ما يسيء للإنسان ويضر به.

ظهور قوانين الحروب الدولية:

صدرت قوانين واتفاقيات دولية حول الحروب منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأهمها:

1- تصريح باريس 1856: أول معاهدة جماعية تتضمن تنظيما دوليا بشان المحاربين والتي ألغيت بموجبها القرصنة كما تضمنت أمورا أخرى[5].

---

[1] – ب بوعلام، " التعذيب خلال الثورة الجزائرية "، **مجلة الجيش**، العدد 460، نوفمبر2001 ، ص 05.

[2] – أحميدة عميراوي، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 111.

[3] – خالد رمزي البزايغة، **جرائم الحرب الفقه الإسلامي والقانون الدولي**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2007، ص160.

[4] – محمد الصالح الصديق، " من جرائم فرنسا الاستعمارية "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 168، جويلية 2006، ص 37.

[5] – محمد فهاد الشلالدة، **القانون الدولي الإنساني**، منشأة المعارف، القاهرة، 2005، ص ص 27 – 28.

2- اتفاقية جنيف الأولي 1864: اتفاقية لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان المعتمدة في 22 أوت 1864، وتعتبر أول اتفاقية تضمنت حماية الجرحى والمرضى وتخفيف حدة معاناة المحاربين أثناء الحرب[1].

3- مشروع مؤتمر بروكسل 1874: وقد تضمن المشروع القضايا السياسية التالية:

* وجوب احترام الأطراف المتحاربة للمعتقدات الدينية والشرف والحياة والملكية للسكان المدنيين.
* ضرورة توجيه العمليات العسكرية ضد القوات المسلحة وليس ضد السكان المدنيين و أولئك الذين القوا بسلاحهم.
* الالتزام باحترام المواطنين والسكان المدنيين الموجودين في الأراضي المحتلة وعدم التعرض لهم أو الاعتداء على ممتلكاتهم الخاصة وغيرهما من القضايا الأخرى[2].

4- اتفاقية جنيف الثانية 1929: وضعت نظاما كاملا لأسرى الحرب يلزم جميع الدول سواء وقعت أو لم توقع[3].

التعذيب في القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب ما خلفته هذه الأخيرة من ويلات وتدمير وجرائم حرب وإبادة الأجناس والإعدام الجماعي للأسرى والمدنين وارتكاب العديد من الدول لجرائم ضد الإنسانية كانت بمثابة نقطة تحول هامة في مجال حقوق الإنسان، مما سمح بتبني نصوص واضحة موجهة للأسرة الدولية بكاملها وأصبح ينظر لحقوق الإنسان من منظور واسع وشامل خاصة مع قيام هيئة الأمم المتحدة والتي تم الموافقة على ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو1945[4]. ومن تلك النصوص والاتفاقيات ما يلي:

1- قانون المحكمة العسكرية الدولية بنورنبورغ 1945:

---

[1] – المرجع السابق، ص 29.

[2] – نفسه، ص 31.

[3] – عبد الكريم فرحات، **أسرى الحرب عبر التاريخ**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص 171.

[4] – علي محمد الدباس، علي عليان محمد ابو زيد، **حقوق الإنسان وحريته**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 51.

اعترفت المجموعة الدولية بجرائم تخص حقوق الإنسان كالقتل والإبادة والتعذيب والتهجير والأبعاد والاستبعاد والاعتقال غير الشرعي والاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو قومية سواء كانت فردية أو جماعية وكان ذلك لأول مرة في المحكمة الدولية بمدينة نورنبورغ[1] الألمانية سنة 1945، وحددتها المادة (6-س) من قانون المحكمة العسكرية الدولية.[2]

2- بيان حقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948:

تم إصدار إعلان حقوق الإنسان[3] ومنع، التعذيب وجاء فيه لا أحد يوضع موضع التعذيب أو يعامل بسوء المعاملة أو يعاقب بعقوبة قاسية[4]،حيث تضمنت مادته الخامسة: " لا يتعرض أي فرد للتعذيب أو عقوبات أو معاملات وخيمة غير إنسانية".

3- اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب 1949:

تحتوي اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب[5] الصادرة في 12 أوت 1949 على 135 مادة تحدد من خلالها كل ما يتعلق بأسرى الحرب و كيفية التعامل معهم من القبض عليهم إلى غاية إطلاق سراحهم وقد بدأ العمل بها إبتداء من 21 أكتوبر 1950 أما المحاور الكبرى التي أقرتها الاتفاقية حول أسرى الحرب نذكر منها:

- وضع علامة بارزة "أسرى الحرب" في موقع الأسرى.
- يتم حصر أعداد الأسرى ومراجعتها دوريا.
- ينشأ برنامج للعناية بأمن وصحة الأسرى.
- يجب أن تعلن وتنشر نسخ من اتفاقية جنيف في معسكرات الأسرى بلغتهم.
- حماية الأسير من انتقام غيره، وتعريفه بإجراءات التبليغ عن أي تهديد.
- يسمح لقوة الحماية من مسؤولي الصليب الأحمر الدولي لزيارة الأسرى ومقابلتهم للتعرف عن حالتهم.

---

[1] – نورنبورغ: مدينة ألمانية، جرت بها محاكمة النازيين من طرف الحلفاء، بعد انهزام ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية عام 1945.

[2] – العايب علاوة، " الجوانب القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر"، **مجلة الجيش**، العدد 394، ماي 1996، ص 11.

[3] – ينظر الملحق رقم: 23 ، ص 150.

[4] – عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة كنزة، باتنة، (ب.ت)، ص 96.

[5] – ينظر الملحق رقم: 25، ص 153.

– يتم إجراء الكشف الطبي شهريا على الأسرى لإقرار صلاحيتهم للعمل، وتقدم لهم الخدمة مجانا، ويلقى الأسرى من المصابين والمرضى نفس العناية الطبية لأفراد القوة الآسرة.

– يسمح للأسرى بإرسال رسالتين أو أربع بطاقات لذويهم مجانا. ويمكن استلام أي عدد من الرسائل.

– أعمال الانضباط والنظام لا تؤول الى الأسرى ولا يمارسونها.

– وجود قيود صارمة على الأعمال التي يسمح بتكليف الأسرى بأدائها، وعدم تكليفهم بالعمل كخدم خاص للعسكريين، إذ لا تتعدى أعمالهم عشر ساعات في اليوم، ويسمح لهم بالحصول على راحة لمدة ساعة ليتقدموا للغذاء.

– اتخاذ إجراءات لإنشاء ملفات سرية تحتوي على شكاوى الأسرى، ولا يجب أن يعاقب الأسير على شكواه.

كما توجد قواعد عدة تتحكم في معاملة أسرى الحرب المعروفة بالقيم الإنسانية والتي يجب أن يتحلى بها كل عسكري والمعترف بها دوليا.

ويتوجب على الدول الموقعة على الاتفاقية الالتزام بها في جميع الظروف حسب ما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية وذلك من أجل ربط هذه القوانين والأعراف الدولية بالقيم الإنسانية[1].

كما نصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على احترام المبادئ الإنسانية في أي نزاع مسلح ذي طبيعة غير دولية تدور أحداثه في إقليم أحد الأطراف المتعاقدة فكل طرف في النزاع ملزم بتطبيق كحد أدنى الأحكام التالية:

أ – الأشخاص غير المشاركين في النزاع بمن فيهم أعضاء القوات المسلحة الذين تخلوا عن أسلحتهم أو الذين أصبحوا غير قادرين على القتال بسبب المرض، الجرح، الاعتقال أو أي سبب آخر يجب معاملتهم معاملة حسنة إنسانية في كل الظروف ودون تمييز. فالأفعال التالية محرمة ضدهم:

* العنف ضد حياة الأشخاص وخاصة القتل بكل أنواعه، التشويه، المعاملة اللاإنسانية والتعذيب.

---

[1] – عميور بشير، " أسرى الحرب بين القوانين الدولية والقيم الإنسانية "، **مجلة الجيش**، العدد 477، أفريل 2003، ص26.

* الاعتداء على الكرامة الإنسانية وخاصة الإهانة والمعاملة المذلة.

* إصدار الأحكام وتنفيذها بدون محاكمة مسبقة صادرة عن محاكم شرعية تسمح بالضمانات القضائية الأساسية المعترف بها من طرف الشعوب المتمدنة[1].

ب – الجرحى والمرضى يجب جمعهم والاعتناء بهم، ويمكن لهيئة إنسانية محايدة مثل الصليب الأحمر الدولي تقديم خدماتها لإطراف النزاع.

إن تطبيق الأحكام السابقة لا يؤثر على المركز القانوني لأطراف النزاع.[2]

والمثير للانتباه أن فرنسا كانت من الدول التي شاركت في وضع بنود هذه الاتفاقية بل كانت صاحبة الاقتراح في وضعها، وفي المقابل نرى واقعا مناقضا لذلك فيما قامت به من انتهاكات في الجزائر لبنود هذه الاتفاقية.

4- اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب 1949:

هذه الاتفاقية صدرت في 12 أوت 1949 خاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب[3]، تنص في مادتها الثالثة على معاملة المعتقلين معاملة إنسانية دون تمييز ديني أوعرقي أو جنسي. وعدم المساس بحياة المدنيين المعتقلين خاصة القتل بأشكاله المختلفة وتشوه الجسم، والمعاملة القاسية والتعذيب.

– اختطاف الأشخاص.

– المساس بكرامة الأفراد، خاصة المعاملات الدنيئة والحقيرة .

– إصدار أحكام وتنفيذها دون محاكمة مسبقة من طرف محكمة عادية تحترم الضمانات القانونية المعترف بها لدى الشعوب المتحضرة.

– استقبال المرضى والجرحى لإسعافهم.

5- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية 1968:

---

[1]– المرجع السابق، ص 24.

[2] – محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون 1960– 1961**، ت: علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط 2، ص 282.

[3] – ينظر الملحق رقم: 24، ص 151.

كما وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منع سريان التقادم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بقرار رقم 2391 (د-23) الصادر في 26 نوفمبر 1968[1]، والتي اعتمدت وجاءت بسبب خلو المواثيق والاتفاقيات المتصلة بملاحقة ومعاقبة من تسببوا في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، واقتناعا بأن المعاقبة الفعالة عنصر هام لتفادي وقوع تلك الجرائم وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتعزيز السلم والأمن الدوليين. والتي نصت المادة الأولى منها على أنه: لا يسري أي تقادم للجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية بغض النظر عن زمن ارتكابها وتتمثل هذه الجرائم في:

- جرائم الحرب الواردة في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية الصادرة في 08 أوت 1945.

- الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم و الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية[2].

ويمكن تصنيف جرائم حقوق الإنسان التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر منذ الإحتلال من خلال تلك القوانين إلى أربعة أنواع هي:

1- جريمة ضد السلم:

ونص عليها ميثاق محكمة نورنبورغ سنة 1945 وتم تعريفها بما يلي" التخطيط والتحضير والمبادرة لخوض حرب عدوانية أو لحرب تنتهك المعاهدات أو الاتفاقيات أو الضمانات أو الاشتراك في خطة عامة أو مؤامرة لفعل ذلك " وقد ارتكبت فرنسا هذه الجريمة عند اجتياح قواتها للأرضي الجزائرية عام 1830 وإحداث تغيير كبير في معالمها، وما قامت به من اعتداء على الجزائريين وممتلكاتهم، وتعرضوا من خلالها للقصف والأعمال العسكرية وقامت بها خلال الثورة التحريرية عندما قصفت ساقية سيدي يوسف في شمال تونس في 08 فيفري 1958، وقتلت الآلاف من الأبرياء من اللاجئين الجزائريين والمدنين التونسيين[3].

---

[1] - ينظر الملحق رقم: 26، ص 155.

[2] - العايب علاوة، المقال السابق، ص 12.

[3] - عيساني علي، " جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 172، ديسمبر2008، ص 25.

2- جريمة ضد الإنسانية:

تعني هذه الجريمة سلسلة من الأفعال التي ترتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، موجه ضد السكان المدنيين مع العلم بالهجوم. وعادة ماتقدم النصوص الدولية تعريفات لهذه الجريمة تتضمن الأفعال التي تدخل في هذا الإطار. فمثلا تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 في المادة السابعة منه تعريفا يقول:" أنها أفعال معينة مثل القتل العمدي والإبادة والتعذيب والاسترقاق والإخفاء والاغتصاب والاستعباد الجنسي وما إلى ذلك، إذا ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم." ولقد ارتكبت فرنسا هذه الجريمة في الجزائر مثل التعذيب والقتل والتهجير والاعتقال غير الشرعي والاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية فردية أو جماعية[1]، حيث قامت مراكز خاصة للاستنطاق والتعذيب في كل مناطق الجزائر. والمراكز التي أقيمت بمنطقة المسيلة وما جرى بها من سوء معاملة وإهانات، وتعذيب وقتل، وما ترتب عنها من آثار سلبية، دليل على ذلك. كما قامت بالإبادة والاسترقاق وإبعاد الجزائريين كإقامة المحتشدات، وبأعمال الإرهاب ضدهم طيلة فترة الإحتلال خاصة خلال الثورة التحريرية.

3- جريمة حرب:

وتعني تلك الانتهاكات لقوانين الحرب أو القانون الدولي الإنساني التي تعرض شخصا للمسؤولية الجنائية الفردية. وعرّفها ميثاق محكمة نورنبورغ العسكرية الدولية لسنة 1945 بأنها: " انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها بما في ذلك قتل مدنيين في ارض محتلة أو إساءة معاملتهم وإبعادهم، قتل أسرى حرب أو إساءة معاملتهم، قتل رهائن، سلب ملكية خاصة والتدمير غير الضروري عسكريا، ويضاف إلى هذا المعنى أي جريمة أخرى غير هذه الجرائم تقترفها سلطات الإحتلال وأفرادها ضد المدنيين في المناطق المحتلة."[2] وقد اقترفت فرنسا هذه الجريمة في الجزائر أثناء فترة احتلالها ومن الأمثلة عليها: تسليط القمع على السكان مثل معركة الجزائر 1957. وما رأيناه من قمع لسكان منطقة المسيلة وقتل الكثير من جراء عملية التعذيب بالمراكز التي تطرقنا لها في الفصل الثالث كإعدام

[1] – المقال نفسه، ص 26.

[2] – المقال السابق، ص26.

الكثير من المجاهدين بعد التعذيب مثل ماحدث في مركز "سد القصب" ومركز سد الرومي "بيزانا"، ومقر المكتب الثاني بديار بالمسيلة. وقتل ثلاثة من معتقلي الجرف بإطلاق الرصاص عليهم أثناء أداء الآذان لصلاة المغرب كما تم التطرق له في الفصل الثاني.

4- جريمة إرهابية:

رغم أنه لا يوجد حتى الآن مفهوم قانوني للإرهاب في إطار القانون الدولي الإنساني. وليس هناك تعريف فقهي متفق عليه للإرهاب، إلا أن العديد من الأفعال توظف حاليا بأنها جريمة إرهابية محظورة بشكل مطلق، التي تفهم بأنها فعل يبعث الذعر وينشئ خطرا عاما يهدد عددا غير محدد من الأشخاص، ويعتمد على أساليب وحشية. وقد شهدت الساحة الجزائرية هذه الأفعال ومنها العنف في شوارع المدن والقرى والقتل العمدي للمدنيين والإستلاء بصورة غير شرعية على الممتلكات. فالجريمة الإرهابية التي قامت بها فرنسا في الجزائر ارتبطت بدوافع سياسية كمحاولة الإبقاء على احتلالها لهذا البلد، وإجهاض المقاومة، ومنع الأهالي من الانخراط فيها. ومنعهم من التظاهر والمطالبة بحقوقهم مثل ماحدث في مظاهرات المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 بباريس، أو غيرها من الغايات السياسية ويندرج موت الآلاف من الجزائريين بهذه الطريقة تحت خانة هذه الجريمة، حيث استهدفت الآلة العسكرية الفرنسية المدنيين بوحشية[1].

الأدلة المادية على الجريمة:

يمكن حصر الكثير من الأدلة المادية على الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر وفي حدود موضوعنا سنتناول ما تعلق بالاعتقال والتعذيب. فما من أحد يتجاهل أو ينكر اليوم تلك الألوان من التعذيب المنظم، والقتل العمدي والإعدامات بدون محاكمة، وبتر أعضاء الجسم وغسل الدماغ، والموت البطيء في الزنزانات، وردم الناس فرادى وجماعات أحياء في المطامير، والقتل العمدي الذي كان يتم بعدة صور منها القتل بالرصاص أو تسليط الكلاب على المعتقل فينهشونه حتى الموت، أو بأساليب مختلفة للتعذيب حتى الموت[2] ، وهذا ما تناولناه من خلال شهادات المعتقلين في مراكز التعذيب

---

[1]- نفسه، ص 27.

[2] - عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، (ب.ت)، ص 178.

والمعتقلات بمنطقة المسيلة بالإضافة إلى ما هو موثق في عدد من المصادر التاريخية. وشهادات واعترافات جنرالات وضباط وجنود الجيش الفرنسي إضافة إلى شهادات بعض الفرنسيين من النخبة المثقفة وذوي الضمائر الحية الذين كانوا شهود عيان على ما ارتكبته فرنسا من جرائم في حق الجزائريين.

ونذكر بعض الشهادات والاعترافات الفرنسية منها على سبيل المثال ما اعترف به الجنرال ماسو "Massu " رئيس جهاز المخابرات الفرنسية السابق بالجزائر لجريدة لوموند " Le Monde" الفرنسية في العدد 23 نوفمبر 2000 عندما قال: " لقد حان الوقت لفرنسا لكي تعترف بما قامت به في الجزائر وتدينه. لقد كانت هناك عمليات تعذيب وإعدامات سريعة كانت تمارس بطريقة روتينية خلال حرب الجزائر (1954–1962). ومن أساليب القتل الانفرادي التي مورست في الجزائر القتل بواسطة الكلاب، الموت البطيء، رمي الأشخاص من فوق الجسور، الرمي من طائرات الهيلكوبتر، الرمي في بئر ثم يردم عليه أو يملأ بالماء." وقد أبدى ماسو تأسفه الكبير على المهمة التي كلف بها ونفذها والتي كان يراها مؤسفة بالنسبة إليه[1].

واعترافات الجنرال "اوساريس" في قضية اغتيال العربي بن مهيدي وعلي بومنجل وقتل الكثير من الجزائريين عن طريق التعذيب.

وشهادة مصور الجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية "مارك غرانقير" صاحب كتاب "النساء الجزائريات"، حيث كان شاهد عيان على ما قام به الجيش الفرنسي في مناطق عديدة من الشرق الجزائري منها: عين ترزين، برج خريس، وسوق أهراس وكان مرافقا لفرقة المشاة من مارس 1960 إلى فيفري 1962 مكلفا بالتصوير في الدوريات والخرجات، ويصفها بالحرب العبثية ويقول مارك غرانقير: " لقد لمست نبرة الاحتقار والازدراء لدى الضباط الفرنسيين حيال السكان وخاصة النساء واللائي كن ضحية خطاب عنصري غير معقول. وكنت شاهدا على هذا الخطاب العنصري في أوساط الضباط خاصة." كما أضاف قائلا: " أن هناك استعدادا لإبادة الجميع؛ لأن من كانوا أمامهم يعتبرونهم حيوانات لا آدميين." كما كان شاهدا على أن الكثير من

[1] – Le Monde, 23 Novembre 2000, In Internet**, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962)**.

الجزائريين قتلوا بالرصاص وتم تصويرهم، كما مورس التعذيب بشتى الوسائل والأساليب الجهنمية[1].

والتعذيب والقتل أثناء الثورة لم تكن هفوات كما يدعي قسم كبير من أجهزة الإعلام والقيادات المتواطئة معها من الطبقة السياسية والمجتمع المدني بفرنسا. فمن المسؤول عن قتل مليون ونصف المليون شهيد؟ ومن يعوض الجزائر عن المفقودين والأيتام والأرامل وعشرات الآلاف الذين كانوا في المعتقلات[2]، والتشويهات الجسدية التي مازالت شاهدة إلى يومنا هذا في أجساد الكثير من الجزائريين، منهم من التقينا بهم من جراء التعذيب في المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة.

وهناك شهادات تثبت تورط مسؤولين كبار في السلطة الفرنسية منها ما صرح به المؤرخ الفرنسي "بنيامين سطورا" بالمركز الثقافي الفرنسي بقسنطينة خلال زيارته للصالون الدولي للكتاب في شهر نوفمبر 2010. وهو الذي أعد فيلما حول حياة الرئيس السابق " فرانسوا ميتران" الذي كان وزيرا للداخلية ووزيرا للعدالة خلال الثورة التحريرية اتهمه مباشرة على أنه هو الذي منح الضوء الأخضر لإعدام كبار مسؤولي الثورة الجزائرية بصفته وزيرا للعدالة آنذاك، وأولهم الشهيد أحمد زبانة وأحصى ما يزيد عن 200 حالة إعدام شنقا الكثير منها وقع خلال حمل ميتران لحقيبة العدالة[3].

يقودنا التحليل السابق إلى أن فرنسا مارست جرائم حرب في الجزائر. وارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان وقانون الاحتلال؛ لأنها جميعا تكفل معاملة إنسانية سواء كان من العسكريين أو المدنيين. ومن خلال الشهادات والمصادر التاريخية والوثائق الأرشيفية التي اعتمدنا عليها. وبالتالي ضرورة اعترافها بجرائمها في الجزائر والاعتذار الرسمي للشعب الجزائري. وتعويض الضحايا لأجل إذابة الجليد في العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتوتر السائد منذ الاستقلال

---

[1] – ح.ص، " مصور الجيش الفرنسي، مارك غرانقير يقدم شهادته للخبر (ضباط فرنسيون كانوا ينعتون الجزائريين بالحيوانات وعلى استعداد لإبادتهم) "، **جريدة الخبر**، العدد 6053، 11 جويلية 2010، ص 19.

[2] – محمد العربي ولد خليفة، " المذابح الكولونيالية في الجزائر"، **مجلة الجيش**، العدد 424، نوفمبر 1998، ص 22.

[3] – ب، عيسى،" بنيامين سطورا يتهم من قسنطينة (فرانسوا ميتران متورط في جرائم إعدام الثوار الجزائريين)"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 3108، 07 نوفمبر 2010، ص 05.

إلـى يومنـا هذا خاصـة فـي السـنوات الأخيـرة، وإقامـة علاقـات ثنائيـة مبنيـة علـى أسـاس المصلحة المشتركة مع الحفاظ على الذاكرة الجماعية التي تربط بين الشعبين وصيانتها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- المبحث الثاني: الموقف الفرنسي

يمكـن تقسـيم الموقـف الفرنسـي مـن الجـرائم التـي ارتكبـت فـي الجزائـر وخاصـة التعذيب خلال الثورة التحريرية إلى الموقف الرسمي المتمثل في موقف الحكومة الفرنسية، وهل كانت على علم بما يجري في الجزائر من قمع وتعذيب، أم كانت هي الآمرة بذلك؟ وموقف الأحزاب السياسية الفرنسية وموقف المثقفين الفرنسيين، وكذلك موقف الكنيسة.

1- الموقف الرسمي:

في البداية لم تعترف فرنسا بالثورة الجزائرية، ولا بالمحاربين الجزائريين. ولجأت إلى القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية، واعتبرت الثورة في الجزائر قضية داخلية فرنسية بحتة. ولم تعترف بأي مركز قانوني لجبهة التحرير الوطني ومحاربيها. واعتبرت ما تقوم به في الجزائر فقط إعادة النظام والقانون إلى وضعه الطبيعي[1].

وبعد اشتداد الثورة رافقتها سياسة العنف والاضطهاد والتعذيب، حيث في ربيع 1955 أقام جاك سوستال – الحاكم العام في الجزائر– مراكز سميت بمراكز الإيواء التي نقل إليها كل مشبوه في الشلال والجرف وبوسوي وآفلو والبر واقية وغيرها. وسيطر العسكريون على الإدارة المدنية، ومنعت السلطات الفرنسية المحامين من الدخول إلى هذه المراكز. وكان المعتقلون في عزلة تامة عن العالم الخارجي، ويفرض على المساجين وهم عراة أن يوجهوا التحية العسكرية للضباط وفي داخل تلك المراكز توجد زنزانات مخصصة للاستنطاق والتعذيب، والكلاب البوليسية وغيرها[2].

وفي مارس 1955 كذب " فرانسوا ميتران" وزير الداخلية ممارسة التعذيب في الجزائر. ولحفظ ماء الوجه أرسل المفتش العام " روجيه وليام " إلى الجزائر والذي أعد تقريرا خلص فيه: " أن التعذيب بالجزائر يمارس فعلا وأنه عملة متداولة ولكن بحكم نتائجه الإيجابية لا بد من تعميمه." ويقترح في تقريره بعض أساليب الاستنطاق، ويدعو إلى استعمالها بإحكام ومراقبة.

كما فرض "سوستال" على المسؤولين العسكريين تطبيق العقوبة الفورية بالقتل للذين يضبطون والسلاح في أيديهم. وازداد القتل التلقائي بعد التوقيف العشوائي، والبحث عن المعلومة بأي ثمن. والمشتبه فيهم يعذبون ويعدمون إذا اقتضى الأمر.[3]

وصدرت عن وزارة العدل مراسيم طبقا لقانون 16 مارس 1956 منحت الاختصاص للمحاكم العسكرية في الجزائر لكل الأعمال المرتكبة بعد 30 أكتوبر 1954.

---

[1] – محمد بوسلطان، حمدان بكاي، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية، للكتاب، الجزائر، 1986، ص 139.

[2] – ش. فيصل، " شهادات واعترافات فرنسية "، **مجلة الوحدة**، العدد516، من 16 إلى 22 ماي 1991، ص 32.

[3] – المرجع السابق، ص 32

وفي أواخر 1957 أصدرت مجموعة متكونة من تسعة وأربعين محاميا من الذين سبق لهم زيارة الجزائر للدفاع عن الجزائريين إعلانا يندد بالإجراءات اللاخلاقية وغير القانونية بالجزائر. وخلصت هذه المجموعة في الأخير إلى أنه " على فرنسا إما تطبيق قوانينها الداخلية العادية مع كل الضمانات القضائية، أو تطبيق قوانين الحرب لو أنها مواجهة جيش معاد".[1]

وفي 26 ماي 1956 صرح بورجيس مونوري "Bourges Monory "[2] وزير الدفاع الفرنسي أثناء زيارته للجزائر بعد أن استمع إلى القيادة الفرنسية التي أكدت له أن احترام القواعد القانونية يؤثر على عمل الجيش. صرح قائلا: " الفلاقة الذين يضبطون والسلاح في أيديهم سيقتلون للعبرة."[3]

وعندما بدأت أصابع الاتهام الدولية تتجه للسلطات الفرنسية بما يجري من جرائم في الجزائر، أقدمت الحكومة الفرنسية على تشكيل لجنة تحقيق في 27 أكتوبر 1956 وقدمت تقريرها للمجلس الوطني الفرنسي في 05 مارس 1957 والذي دونت فيه " لا شيء يظهر أن هناك تعذيبا يمارس بالجزائر." ولاحظت اللجنة جروحا على أقدام المساجين وارجعوا ذلك إلى مرض " الاكزيما " بسبب مناخ شمال إفريقيا، غير أن بعض أعضاء المجلس رفضوا التقرير ومنهم الطبيب " ليون هوفنا فيان " والذي قال ساخرا: " لا يوجد أي كتاب في الطب يتحدث عن هذا النوع من الاكزيما...هذا اكتشاف طبي جديد!."[4]

في البداية كان موقف المسؤولين الفرنسيين من المعاهدات الدولية حول المعتقلين أثناء الحرب أنها قضية داخلية فرنسية، لا تطبق عليها تلك المعاهدات. وكان الفرنسيون مترددين إزاء الاعتراف بإمكانية تطبيق بنود اتفاقية جنيف الثالثة، ويظهر ذلك من خلال المواقف اتجاه جمعية الصليب الأحمر الدولي ودورها في الجزائر. واعترفت في23/ 1956/06 بتطبيق تلك المعاهدة على الوضعية الجزائرية ولكنها لم تحترمها؛ فمعاملة

---

[1] – محمد بوسلطان– حمدان بكاي، المرجع السابق، ص 143.

[2] – بورجيس مونوري: (1914– 1993)، شغل عدة مناصب في فرنسا منها وزيرا للدفاع في حكومة غي مولي، ثم رئيسا للحكومة (12 جوان 1957إلى 30 سبتمبر 1957) تميزت حكومته بإصدارها قانون الإطار المشار له سابقا.

[3] – ش . فيصل، المقال السابق، ص 32.

[4] – المقال نفسه، ص 32

أسرى جيش التحرير الوطني لم تكن إنسانية، ولم يكن هناك اعتبار للزي العسكري الجزائري، بل عومل كل من ألقي عليه القبض على أنه مجرم والمساجين والمعتقلون يستنطقون ويعذبون بمختلف أساليب التعذيب[1].

ومع مجيء الجنرال ديغول إلى سدة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة عام 1958 أصبحت ممارسات التعذيب أكثر إجراما. وعمد النظام الديغولي إلى تعميمه مصحوبا بتكذيبات رسمية وتبريرات لمحاولة إقناع الرأي العام الدولي.[2]

أما بالنسبة إلى داخل الجزائر فكانت السلطات الإدارية الفرنسية بالجزائر تأمل في الوصول إلى نفس النتيجة بتعميم القمع لكي يدفع الجزائريين إلى اليأس وبالتالي إلى المهادنة. ويشجع ذلك على اقتراب موعد السلم بغض النظر عن حقائق التعذيب المسلط على الجزائريين، وإدراج ذلك التعذيب والقمع في قائمة الخسائر التي تهون أمام السلم القريب!"[3].

لقد حاول المسؤولون الفرنسيون تغطية جرائمهم بشتى الذرائع والأسباب، ولكن الاعترافات التي قدمها بعض الجنود والضباط الفرنسيين عن الفظائع التي ارتكبوها في الجزائر كانت بإيعاز من السلطات الفرنسية وهذا ما ذهب إليه الجنرال أوساريس حين قال:" أن ما قام به من جرائم كان تنفيذا لأوامر السلطة العسكرية في الجزائر وتحديدا الجنرال "ماسو"، وكانت السلطة السياسية في باريس على علم بما يجري من تعذيب وجرائم في الجزائر وفي مقدمة هؤلاء وزير العدالة آنذاك فرانسوا ميتران"[4].

وما استطعنا التوصل إليه من خلال الشهادات الحية للكثير من ضحايا التعذيب والذين مازالوا أحياء واستمعنا لشهادتهم تؤكد أن فرنسا مارست التعذيب في الجزائر على نطاق واسع، إذ لم يكن الأمر يقتصر على ممارسات معزولة مثلما حاول الرسميون الترويج له، بل الحقيقة أن التعذيب كان أحد أوجه المؤسسات الفرنسية من خلال أشباه أجهزة رسمية لذلك الغرض مثل ما أقامته القيادة العسكرية الفرنسية من مدارس ومراكز

---

[1] – محمد بوسلطان– حمدان بكاي، المرجع السابق، ص142.

[2] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المرجع السابق، ص46.

[3] – المرجع نفسه، ص47.

[4] – سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال اوساريس**، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 41.

لتعليم فنون وأساليب التعذيب. وهذا ما نشرته صحيفة لوموند "Le Monde" يوم 21 ديسمبر 1959 في صفحتها العاشرة : " كيف لا تقع المسؤولية على مجموعة الجهاز الرسمي وهناك مدرسة مثل مدرسة سكيكدة مركز للتدريب على حرب التدمير والتعذيب."[1].

أما عن الموقف الفرنسي بعد استقلال الجزائر بقيت فرنسا الرسمية تتعامل مع الجزائر بكثير من الحساسية ففي زيارة للرئيس الفرنسي الأسبق "جيسكار ديستان" لما حل بالجزائر قال: " إن فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة " لكن الرئيس الراحل هواري بومدين رد عليه بكلمة واضحة المعاني " نحن نقلب الصفحة ولا نمزقها."[2].

ولم ترقى العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى المستوى المطلوب منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة. ومع الأسف أن الحكومة الفرنسية مازالت تتمادى في معالجة الإرث التاريخي بمنطق الاستعلاء، ولا تكف عن استفزاز شعور الجزائريين ونبش ذاكرتهم التاريخية فبدل أن تحكّم مبدأ الحق والعدل الذي هو من شعارات ثورتها، وتعترف بالخطإ الذي ارتكبته في حق الجزائريين وتعتذر عن جرائمها، كما فعلت دول عديدة مع مستعمراتها السابقة، راحت تمارس سياسة عدوانية، ولعل منها ما أقدمت عليه في السنوات الأخيرة من تكوين هيئة اسمها (مؤسسة حرب الجزائر) وهي عملية القصد منها تمجيد دور الحركة والخونة أثناء الثورة التحريرية[3]. والعملية تندرج في تنفيذ بنود قانون 23 فيفري 2005، بعد مصادقة البرلمان الفرنسي عليه. هذا القانون الذي تضمن بنودا تشيد بأن ما قامت به فرنسا خلال احتلالها لكل مستعمراتها بصورة عامة وشمال إفريقيا بصورة خاصة الجزائر هي بناء وتشييد، لا سيما المادة الرابعة منه والتي تنص صراحة وبوضوح لا لبس فيه أن للاستعمار الفرنسي فضائل وحسنات على مستعمرات الأمس، وعلى السكان المحليين أن يعترفوا بأن لولا الإستعمار لما كان لهم التمدن المتمثل في المنشآت والمزارع والمدارس والطرق والمستشفيات! وكأن المشرعين الفرنسيين ومن ولاهم يريدون القول وفي مرحلة لاحقة يجب أن تعوضونا على ما بنيناه لكم من منشآت وسكة حديدية

---

[1] –Hamid Boussalham, **Quand la France torturait en Algérie**, édition Rahma, Alger, 2001, p 211.

[2] – **مجلة أول نوفمبر** (قسم التحرير)، "عار فرنسا في الجزائر"، العدد 168، جويلية 2006 ، ص 25.

[3] – بوعلام شريفي، " العلاقات الجزائرية بين الإرث التاريخي وتطلعات المستقبل"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 173، نوفمبر2009، ص 17.

وطرق ومدارس![1]. بينما في واقع الأمر أن المظاهر التي يتحدثون عنها بنيت بمواد أولية جزائرية وبعرق ودماء السكان الأصليين واستفاد منها المعمرون. وماذا نقول عن استغلال خيرات الشعب الجزائري مدة 132 سنة من الزمن، وفي نفس الفترة انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري والتي سبق وان تطرقنا لها بالأدلة المادية والشهادات الحية من الطرفين الجزائري والفرنسي.

2- موقف الأحزاب السياسية الفرنسية من جرائم الاستعمار الفرنسي خلال حرب التحرير الجزائرية:

- يعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي من أبرز الأحزاب السياسية الفرنسية التي وقفت موقفا مشرفا إزاء الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي خلال حرب التحرير الجزائرية وقد فتح صفحات جريدته لومانيتي " l'humanité " اللسان المركزي للحزب أمام شهادات المناضلين الجزائريين والأحرار الفرنسيين الذين وقفوا مع كفاح الشعب الجزائري خلال ثورة التحرير 1954-1962. والكثير من الفرنسيين ومناضلي الحزب الشيوعي الفرنسي آزروا الجزائريين في كفاحهم وفي مقدمتهم "فرانسيس جانسون" وزوجته "كوليت جانسون" و"بيير فيدال ناكي" المؤرخ الفرنسي وصاحب عدة كتب حول جرائم فرنسا في الجزائر و"هنري علاق" وغيرهم. وكان الحزب الشيوعي الفرنسي أول حزب سياسي فرنسي طالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا وجيشها في الجزائر وشارك بفعالية في " لجنة 12 " للمثقفين والسياسيين والكتاب الفرنسيين الذين طالبوا من الحكومة الفرنسية الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر خلال ثورة التحرير الجزائرية. وقد أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي روبير هو "Robert Hue" انه وباسم الحزب الشيوعي طالب بكل الوسائل بضرورة تسليط الضوء وتطبيق العدالة على ما جرى من جرائم في الجزائر أمام الرأي العام[2].

- كما أصر حزب الخضر "les verts "على ضرورة إعطاء جواب حقيقي على ما قام به الجنرال " اوساريس" من جرائم في الجزائر من خلال ما اعترف به شخصيا. وهذا ما تضمنه كتابه " شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، الجزائر 1955-1957"

---

[1] - بصيود الطاهر، " قانون العار في تمجيد الاستعمار"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد168، جويلية 2006، ص23.

[2] - سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 87.

حيث صرح الناطق الرسمي باسم الحزب نوال مامير "Noël Mamère" في 23 ماي 2001 عشية صدور هذا الكتاب: " إن فرنسا قد ارتكبت جرائم حقيقية ضد الإنسانية ولا يكفي أن نستمع لآراء المؤرخين وحدهم حول هذا الموضوع لأن قضية الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا وجيشها في الجزائر تخص الذاكرة الجماعية لشعبنا الفرنسي وممثليه."[1].

وتوجد بعض العوائق القانونية التي تتعلق بجرائم الحرب على أساس قانون العفو الذي صدر في فرنسا في 31 جويلية 1968، والذي يتضمن العفو العام عن الأعمال التي ارتكبت خلال حرب الجزائر 1954– 1962 وهذا ما جعل اوساريس يدلي باعترافاته الفظيعة دون خوف من المتابعة القانونية، إلا أن حزب الخضر أصر على متابعة الجنرال اوساريس على جرائمه ضد الإنسانية. كما ضم هذا الحزب صوته إلى جمعية حقوق الإنسان التي تقدمت بشكوى ضد الجنرال اوساريس، والتي اعتبرت الجرائم التي اعترف بها جرائم ضد الإنسانية. وقد رد احد مناضلي الحزب الشيوعي الفرنسي " ماكسيم غريمر" على اعترافات اوساريس قائلا: " إن طلب الغفران والسماح من الشعب الجزائري ليس أمرا كافيا فعلى فرنسا أن تتحمل مسؤولياتها إزاء ما قامت به في الجزائر خلال 1954– 1962. وهذا لخدمة ذاكرة الشعب الفرنسي لأن شعبا بلا ذاكرة شعب بدون مستقبل ".

– أما الاشتراكيون الفرنسيون فقد رفضوا الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر مكتفين بطلب إنشاء لجنة من المؤرخين الفرنسيين لكشف الحقائق، بل أن رئيس الوزراء الأسبق ليونال جوسبان "Lionel Jospin " صرح في مؤتمر الحزب الاشتراكي قائلا: " إن التعذيب في الجزائر الذي وقع خلال الصراع الاستعماري الفرنسي في الجزائر لا يفضي بنا إلى الاعتذار الجماعي للبحث عن الحقيقة."[2]

– أما حزب التجمع من أجل الجمهورية أو الحزب الديغولي فقد رد رئيسه ورئيس الجمهورية الفرنسية "جاك شيراك" يوم 04 ماي 2001 على كتاب اوساريس وما جاء فيه من اعترافات بقوله:" إني أصبت بالرعب من تلك الجرائم والأعمال التي ارتكبت والإعدامات الجماعية التي نفذت في الجزائر ولا شيء يبرر هذا "، وطلب شيراك من

[1] – نفسه، ص 88.

[2] – المرجع السابق، ص 89.

وزير الدفاع تجريد الجنرال اوساريس من وسام الشرف الذي منحه إياه ديغول عام 1965، ثم رقي إلى رتبة عليا عام 1973[1].

ورغم الاعترافات الضمنية من خلال تصريحات وخطابات المسؤولين الفرنسيين إلا أنهم بقوا متمسكين بعدم اعتراف فرنسا بجرائمها في الجزائر. والسجال القائم بين الأحزاب السياسية الفرنسية ما هو إلا ذر للرماد في الأعين. ورغم هذا التصريح للرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلا أنه رفض تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها فرنسا. وكان شيراك أحد الجنود الفرنسيين الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجزائر.

3- موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب:

في فرنسا رجال لم يخذلوا الحق، ولم تنقصهم الشجاعة الأخلاقية للتنديد بالممارسات الإجرامية للجيش الفرنسي بالجزائر خاصة العديد من الشخصيات المثقفة الفرنسية، بل هناك من شارك في الكفاح مع الجزائريين ضد الظلم والطغيان. وقد ذكرنا الكثير منهم سابقا كما تعرضوا للتعذيب مثل هنري علاق. ومن هؤلاء أيضا الروائي "فرانسوا مورياك" الذي اصدر مقالا في جانفي 1955 بمجلة "الاكسبريس" أثار فيه موضوع التعذيب في الجزائر[2].

وجاهر الفيلسوف جان بول سارتر[3] في كتابه "عارنا في الجزائر" بما يلي: " إن العنف الكولونيالي لا يكتفي بإخضاع هؤلاء البشر المستعبدين، وإنما هو يحاول تجريدهم من إنسانيتهم، انه لا يدخر جهدا للقضاء على تقاليدهم وإحلال لغتنا محل لغتهم ليهدم ثقافتهم دون أن نعطيهم ثقافتنا، لسوف يصعقهم تعبا."[4] فكان سارتر من بين المثقفين الفرنسيين الذين أدانوا التعذيب في الجزائر، ووقفوا ضده وحمل المسؤولية التاريخية والجماعية لفرنسا على طرق التعذيب التي استعملت في الجزائر. وهذه الفكرة

---

[1] – نفسه، ص 93.

[2] – أحمد رضوان شرف الدين، " التعذيب: قراءة في جريدة المجاهد(1957 – 1962) "، **مجلة المصادر**، العدد8، ماي 2003، ص 20.

[3] – جون بول سارتر: فيلسوف فرنسي (1905–1980) تضمنت كتاباته تحليلا لأفكاره الفلسفية والأدبية والتاريخية وتطور لكتاباته السياسية اتجاه الشعب الجزائري.

[4] – محمد العربي ولد خليفة، المقال السابق، ص 22.

نابعة من فلسفته وأفكاره التي تنادي بالحرية التي تسعى لحرية الفرد. وكتب عن البطل هنري علاق في مقاومته للتعذيب، والذي قاوم بشجاعة وإرادة كاملة[1].

وهنري علاق في كتابه " المسألة " هو أول من بلغ الرأي العام الفرنسي والعالمي بالتعذيب المفروض على الشعب الجزائري منذ نوفمبر 1954. و في هذا الكتاب شرح كيف عذب من قبل السلطات الفرنسية العسكرية في الجزائر، كما كتب مقالات كثيرة عن التعذيب في الجزائر[2].

وفي الحقيقة أن هنري علاق هو مثال لمئات الآلاف من الجزائريين الذين عذبوا مثله وأكثر منه. ومنهم من دفن حيا وهم كثيرون فما المقابر الجماعية التي تكتشف إلى يومنا هذا إلا دليلا على ذلك.

ومن بين الفرنسيين الذين عذبوا أيضا ووقفوا ضد التعذيب في الجزائر موريس أودان "Maurice Audin" كان أستاذا بجامعة الجزائر، يبلغ من العمر 25 سنة، عضو في الحزب الشيوعي الجزائري، أوقف من طرف جاك ماسو، في جوان 1957 بتهمة مساعدة أعضاء جبهة التحرير الوطني. وعذب بمختلف أنواع التعذيب مثل مئات الآلاف من الجزائريين حتى وافته المنية[3].

وكتب بيير هنري سيمون "P. H. Simon " مستنكرا لسياسة التعذيب في الجزائر كتابا بعنوان " ضد التعذيب" وضمنه وثائق وشهادات لضباط الجيش الفرنسي عن عملية الاستنطاق والتعذيب التي كانت تتم في مراكز الشرطة والمكتب الثاني. ويستعملون في ذلك كل أساليب التعذيب؛ من ماء حتى يخرج من جميع فتحات الجسم، والكهرباء، والضرب... الخ.[4] كما يقول في نفس الكتاب " يجب على الفرنسيين أن يعلموا أنه لم يعد لهم الحق في أن يذكروا فظائع النازيين بنفس اللهجة التي يذكرونهم بها في الماضي إن المسؤولية المشتركة التي سببت لنا عذابا كبيرا تحت طائلة الاحتلال النازي، والتي نسلكها اليوم في الجزائر على شعب كامل، وتلقى سكوتا مطلقا من طرف السلطات الفرنسية[5].

---

[1]- عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 97.

[2] – المرجع نفسه، ص 99.

[3] – المرجع السابق، ص 100.

[4] -Pierre Henri Simon, **Contre la torture**, édition du Seuil, Paris, 1957, p 78.

[5] – **المقاومة الجزائرية** " تعاليق الصحف على التعذيب في الجزائر"، العدد10، بتاريخ 25 مارس 1957، ص 04.

وهناك الكثير من الصحفيين والمؤرخين الفرنسيين الذين لم يسكتوا عن الحق وكتبوا عن جرائم فرنسا في الجزائر، منهم كلود بوردي" Claude Bourdet" الذي كتب مقالات كثيرة، منها مقال وزع في مؤتمر باندونغ 1955، حول التعذيب الفرنسي في الجزائر ويضاف إلى " كلود بوردي" شخصيات أخرى مثل المؤرخ "بيير فيدال ناكي" الذي اعتمدنا على كتاب له في بحثنا هذا وجيرمان تيون، شارل أندري جوليان[1]. وغيرهم من المثقفين الفرنسيين الذين استنكروا، ونددوا بأساليب التعذيب الاستعماري في الجزائر.

ويمكن أن نشير هنا أن هناك الكثير من المثقفين الفرنسيين وقفوا ضد التعذيب، ونددوا به، ولكنهم لم يثوروا ضد الجهاز الاستعماري بأكمله في الجزائر[2].

4- موقف الكنيسة من التعذيب:

أمام الأحداث الأليمة التي تعرض لها الشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية لم تبق الكنيسة مكتوفة الأيدي، بل عبرت عن موقفها من خلال موقف الكنيسة البروتستنتية الكاثوليكية، وبعض الكهنة القساوسة. وسنورد موقف الكنيستين من التعذيب في الجزائر خلال الثورة التحريرية.

- موقف الكنيسة البروتستنتية:

منذ 1956 احتجت الكنيسة البروتستنتية علنا، ونددت بقوة على استعمال التعذيب كوسيلة لانتزاع المعلومات هي في الغالب خاطئة من المعتقلين. وتوصلت الكنيسة البروتستنتية إلى غاية لفت انتباه الحاكم العام للجزائر على الطرق غير المقبولة المستعملة من طرف الشرطة والجيش في الجزائر، ومع ذلك لم يفعل أي شيء؛ لأن ضغط المعمرين على مسؤوليهم في الجزائر أمثال "ماسو" و"بيجار" كان أقوى[3].

- موقف الكنيسة الكاثوليكية:

---

[1] - سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 98.

[2] - فرانتز فانون، **من أجل إفريقيا**، ت: محمد الميلي، ط 02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1980، ص 49.

[3] - بوعلام نجادي، **الجلادون 1830-1962**، ت: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007، ص 215.

الكثير من رجال الكنيسة الكاثوليكية وقفوا ضد الممارسات اللااخلاقية واللاإنسانية ونددوا بالأعمال الشنيعة للشرطة الفرنسية، وأعمال التعذيب في الجزائر، مثل جماعة سوق أهراس الذين اتخذوا موقفا جريئا ضد العنصرية والحروب الاستعمارية. ومن أقوال هذه الجماعة: " ليس هناك عرق سام ولا عرق دوني، هناك فقط رجال خطاءون يحبهم الله كأنهم أبناؤه ومع ذلك لا ننسى أن نذكر بان هناك من رجال الدين من تستر عن جرائم الاحتلال الفرنسي بالجزائر باعتبار أن التعذيب حالة فردية أو استثنائية." بل من هؤلاء من برر التعذيب دون حرج![1]. وهذه الجماعة التي أدانت التعذيب في الجزائر طارده "لاكوست" عندما كان حاكما عاما للجزائر في عهد حكومة "غي مولي" بسبب مساعدة مناضلي جبهة التحرير الوطني وتم قمعهم وملاحقتهم قضائيا والهدف من ذلك تخويفهم، وزرع الاضطراب في ضمير الأوساط المسيحية.

ويوجد عدد كبير من المسيحيين الليبراليين والكثير من رجال الدين من المسيحيين سواء في الجزائر أو في فرنسا نددوا بالتعذيب وكل الاضطهادات المقترحة في حق المسلمين الجزائريين، وهناك من التحق بصفوف جيش التحرير الوطني وناضلوا بنشاط من أجل تحرير الجزائر. ومن هؤلاء نذكر كهنة الكنيسة الكاثوليكية منهم الكاهن " بيير نغار" الذي هز أمريكا اللاتينية كلها عندما تحدث عن جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر وعن التعذيب، و"دوفال" الذي نشر رسالته في 20 جانفي 1955 وجهها إلى كل كهنة أسقفية مدينة الجزائر ليقرؤوها على مريديهم يوم الأحد 23 جانفي 1955 وقد تضمنت التنديد بالتعذيب والممارسات الوحشية و أهم ما جاء في هذه الرسالة " ليس من المقبول أن يوقف حتى الرجل المثقل بالذنوب بصفة اعتباطية ويختفي في السجن هكذا ...إن التحقيق القضائي يجب أن يبعد التعذيب الجسدي والنفسي والكيماوي؛ لأن هذا يضر بالحق الطبيعي للإنسان حتى لو كان المتهم حقيقة مجرما ثم لأن هذه الممارسات تؤدي في الغالب إلى أجوبة كاذبة يتم الحصول عليها بكل بساطة ليتوقف التعذيب"[2]. ولم يتوقف رجل الدين هذا عند هذا الحد بل واصل كفاحه ضد استعمال التعذيب باحتجاجات مكتوبة وموجهة إلى أعلى المسؤولين المدنيين العسكريين في الجزائر منها الحاكم العام

---

[1] – محمد عباس، " التعذيب..متى يصبح جريمة ضد الإنسانية "، **جريدة الشروق اليومي**، العدد2827، 20 جانفي 2010، ص 21.

[2] – بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 217.

بالجزائر، وإلى بعض جنرالات الجيش الفرنسي بالجزائر منهم الجنرال " سالان" ليقول لهما: " بأننا لسنا عميانا ولا طرشا ولسنا منكمشين في كنائسنا، بالعكس أننا نعرف كل ما يجري، الكثير من الجنود يأتون للاعتراف ويحكوا لنا كل شيء بالتفاصيل على الناس الذين يعذبونهم والنساء اللائي يهتكون أعراضهن."

وكذلك الصحافة المسيحية لم تبق مكتوفة الأيدي للتنديد بالجرائم التي اقترفتها السلطات الفرنسية والتعذيب الذي سلطته على المتهمين والمساجين كنشرية "كينزين" وصحيفة "الشهادة المسيحية"، وصحيفة الصليب"لاكروا" هذه الأخيرة أخذت موقفا مبكرا؛ لأن ذلك بدا لها أنها مهمة من مهامها، فلم تتوقف عن التنديد بالتعسف والاستعمال المكثف للتعذيب مذكرة بان التعذيب هو ضد المبادئ الربّانية.

ويوجد الكثير من المسيحيين أيضا دعموا الاستعمار، والاضطهاد، كما أشار لذلك جماعة سوق أهراس ومن الأمثلة على ذلك "دولاري" المرشد لدى المظليين الذي قبل وبرر استعمال التعذيب وكذلك الأمر بالنسبة للسيد "فيلتين" الذي ألغى نشرية "كينزين" لأنها نددت بالتعذيب[1]. وهناك من ذهب أبعد من ذلك واعتبر التعذيب لونا من الواجبات الدينية في الحرب القذرة التي شنتها فرنسا في الجزائر، حيث أرسلت السلطات الفرنسية فرقا من رجال الدين لهذا الغرض بهدف تهدئة الجنود الفرنسيين وإقناعهم بأن التعذيب والتقتيل والتدمير ممارسات يفرضها الوضع، ويزكيها الدين خاصة عندما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن العليا، وسيادة ومجد فرنسا. وفي هذا الشأن كتب القس "غابيل" مقالا في جريدة لوموند " Le Monde " يوم 22 ماي 1956 يحث فيه شباب فرنسا على المشاركة في حرب الجزائر ذلك لأنه من الواجبات الدينية قال فيه: " ليس هناك أي شك، كما ذكرنا ذلك عدة مرات، في أن من الواجبات الدينية على الشبان الفرنسيين المدعوين للخدمة، تلبية النداء... إن الشباب المسيحي الذي يدعوه نداء العلم إلى ترك زوجته وعائلته والاشتراك في الحرب إنما يدرك عبر هذه التضحيات والأخطار الجسام، أن الشعور بالتضامن وروعة السلام الذي هو هدفه إنما هو ثمرة المحبة. إن هذه المحبة تجمع سكان الجزائر على اختلاف أحوالهم ودينهم وعنصرهم هي التي تملي على هؤلاء الشبان واجباتهم كمقاتلين"[2].

---

[1] – المرجع السابق، ص 218.

[2] – بسام العسلي، **الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 30.

- المبحث الثالث: الموقف الجزائري

في هذا المبحث سنتطرق إلى الموقف الجزائري من التعذيب ومعاملة الأسرى الفرنسيين من طرف قيادة الثورة كما سنرى موقف الحكومة الجزائرية والأحزاب والمنظمات الوطنية وبعض الشخصيات التاريخية من الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر خلال الثورة التحريرية، خاصة بعد اعترافات ضباط وجنود فرنسا منهم الجنرال بول أوساريس كما سنتعرف على رد الفعل الجزائري على إصدار فرنسا قانون تمجيد الاستعمار 23 فيفري 2005.

إن الموقف الجزائري الرسمي من التعذيب خلال الثورة كان يؤمن بأنه من الواجب تطبيق القوانين الإنسانية على النزاع. وفي فيفري 1956 أعلنت قيادة جبهة التحرير عن نيتها في تطبيق "اتفاقية جنيف"، وأعطت التعليمات لأعضاء جيش التحرير الوطني باحترام قوانين الحرب، والمعاملة الإنسانية للأسرى وقدمت عدة اقتراحات في عدة مناسبات للسلطات الفرنسية لعقد اتفاقيات خاصة لتسوية القضايا بما فيها تبادل الأسرى. لكن الفرنسيين رفضوا ذلك بحجة أن توقيع أي اتفاقية مع الطرف الجزائري يؤدي إلى الاعتراف الضمني بالشخصية القانونية الدولية للقضية الجزائرية[1]. ومع ذلك بادر جيش التحرير الوطني إلى تطبيق "اتفاقية جنيف الثالثة " وقام بإرسال قوائم الأسرى إلى جمعية الصليب الأحمر الدولي، وقد تمكن هذا الأخير في جانفي 1958 من زيارة الأسرى

[1] – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 283.

الفرنسيين داخل التراب الجزائري، حيث قامت قيادة الثورة ومن جانب واحد بإطلاق سراح عدة أفواج من الأسرى الفرنسيين في مناسبات مختلفة. وكان يتم ذلك إما في المغرب أو في تونس تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي[1]. وفي المقابل قامت بعثة الصليب الأحمر الدولي بزيارة بعض المعتقلات والسجون بالجزائر فيما بين 15 اكتوبرو 17 نوفمبر سنة 1959، وكتبت تقريرا من 270 صفحة بكيفية لا تستطيع السلطات الفرنسية الطعن فيها؛ لأنها شهادة من بعثة لا يمكن اتهام رجالها بالتحيز والمبالغة[2]. وفي الواقع أن السلطات الفرنسية على علم بتاريخ زيارته البعثات الدولية، وبالتالي فتكون قد أعدت كل شيء لتلك الزيارة أي تزييف واقع ما يجري في المعتقلات والسجون من تعذيب وألوان القمع الوحشي. ورغم ذلك فان هذه البعثة أعدت تقريرا اسود أثناء زيارتها لبعض المعتقلات في الجزائر من خلال آثار التعذيب بالكهرباء وبالماء وغيرهما ومن المؤكد أن هذه التقارير مازالت في أرشيف هذه المنظمة الدولية.

واتخذت قيادة الثورة تدابير من جانب واحد لتنفيذ مقترحات الصليب الأحمر الدولي خاصة بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث أصدرت مرسوما بتاريخ 04 أكتوبر 1958 يقضي بإطلاق سراح أسرى الحرب بلا شرط أو قيد. وكانت تأمل من وراء هذه الإجراءات أن ترى الجانب الفرنسي يطبق المبادئ الإنسانية بصورة تدريجية على النزاع القائم[3].

وفي 20 جوان 1960 اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة قرارها بالانضمام رسميا إلى "اتفاقية جنيف"، وقدمت الحكومة الفرنسية اعتراضها على انخراط الجزائر في هذه الاتفاقية إلى الحكومة السويسرية بحجة أن الصراع داخلي وليست له صفة دولية.[4] وظلت قيادة الثورة ملتزمة باحترام المبادئ الإنسانية، وتلح على كل جنودها وإطاراتها وتؤكد على ضرورة إعطاء الأسرى كل ما يستحقونه من المعاملة الإنسانية، مع ضرورة تعريفهم بحقيقة الثورة حتى تزول عن أعينهم غشاوة الدعاية الاستعمارية التي تصور المجاهدين

---

[1] – محمد بوسلطان– حمدان بكاي، المرجع السابق، ص 144.

[2] – جريدة المجاهد، " التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين "، المقال السابق، ص 05.

[3] – مصطفى طلاس– بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،1984، ص184.

[4] – محمد بوسلطان – حمدان بكاي، المرجع السابق، ص145.

كمجرمين وسفاكي دماء، في محاولة يائسة لتشويه كفاح الشعب الجزائري من أجل استعادة سيادته[1].

وشكل إطلاق سراح الأسرى من طرف قيادة الثورة خاصة بعد إيصالهم إلى الخارج مادة دعائية كبيرة لصالح الثورة؛ إذ يتم عرضهم على الصحافة الدولية وتجري مراسيم إطلاق سراحهم عن طريق الصليب الأحمر الدولي. وكسبت الثورة من خلال ذلك سمعة إنسانية عالية، وفندت مزاعم وإدعاءات السلطات الفرنسية أن وقوع جنودها في الأسر من طرف الجيش التحرير الوطني معناه الذبح أو التنكيل بهم[2].

قد كان لالتزام الثورة بحقوق الإنسان واحترامها ل" اتفاقية جنيف " أثر في أوساط الأسرى الفرنسيين الذين اعترفوا بالمبادئ السامية التي تميزت بها الثورة الجزائرية في التعامل مع الأسرى من الجنود الفرنسيين. وهو ما سجله وأقر به أحد الضباط الفرنسيين، خص به صحيفة فرنسية سنة 1959 بقوله: " أننا نحب أن نعلن عن المعاملة الطيبة التي تلقيناها من الوطنيين الجزائريين، فلم نتعرض أبدا للشتم أو الإهانة، ولم يستعمل ضدنا أي ضغط مادي أو معنوي. وكنا نخجل من هؤلاء الرجال الذين يعاملوننا بمنتهى الطيبة والروح الإنسانية في الوقت الذي خربنا ديارهم وقتلنا عائلاتهم."[3]

أما عن الموقف الجزائري بعد الاستقلال من السجال الدائر في فرنسا حول جرائم الجيش الفرنسي خلال ثورة التحرير 1954 – 1962 على ضوء الاعترافات الأخيرة من طرف جنرالات وضباط فرنسيين مثل الجنرال " بول اوساريس " وإصدار فرنسا قانون تمجيد الاستعمار في 23 فيفري 2005.

رغم الاعترافات التي أدلى بها الكثير من الضباط وشهود عيان فرنسيين والشهادات الحية لضحايا جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر كل ذلك يؤكد أن للدولة الجزائرية الحق القانوني والشرعي غير الخاضع للتقادم في متابعة مجرمي الحرب

---

[1] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المرجع السابق، ص72.

[2] – **جريدة المجاهد**، " جيش التحرير يسجل انتصارا جديدا على الأكاذيب الفرنسية "، ج2، العدد43، بتاريخ01 جوان 1959، ص ص05 – 10.

[3] – رتيبة ريش – ب. بوعلام، " التعذيب...ممارسات يائسة لقمع الثورة "، **مجلة الجيش**، العدد 496، نوفمبر2004، ص 16.

الفرنسيين وتقديمهم إلى العدالة؛ لأن المهم هو إدانة هؤلاء المجرمين وإلحاق المسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية بالدولة الفرنسية.

إذ ليس هناك ما يبرر عدم محاكمة المجرمين الفرنسيين على ما اقترفوه من جرائم في الجزائر. حتى ولو أن عدم المتابعة المنصوص عليها في اتفاقية ايفيان (07-18 مارس 1962) التي وضعت حدا لحرب قذرة ودموية شنتها فرنسا ضد الشعب الجزائري، خاصة وأن الجزائر استطاعت التخلص في السنوات الأولى من الاستقلال من بعض بنودها إما لكونها مجحفة وإما لأنها تمس بسيادتها كدولة مستقلة[1].

ورغم ذلك ففي رأينا لم يكن هناك رد فعل وموقف حازم رسمي من طرف الحكومة الجزائرية، ولا الأحزاب الوطنية، إلا أنه بعد سن فرنسا قانون تمجيد الإستعمار في23 فيفري 2005 كان رد فعل تضمنته بعض خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، منها ما تضمنه الخطاب الشعبي في 25 أوت 2005، الذي طالب فيه من فرنسا تقديم الاعتذار للشعب الجزائري عن الجرائم التي أرتكبها الإحتلال الفرنسي بقوله: " لا مناص في أن تعترف فرنسا بالخطإ الذي ارتكبته في حق الشعب الجزائري لاحتلالها أرضه وتعذيبه وإبادة حريته " كما جاء في الخطاب الذي أرسله بمناسبة عيد الطالب الخمسين في 19 ماي 2006: " لا مناص من الاحتكام بكل موضوعية ونزاهة إلى التاريخ ليكون الفيصل والمحك بيننا، فنحن لسنا أمة ساذجة تتجاهل مآسيها وتغض الطرف عن المجازر التي ارتكبت في حقها من تزييف لهويتها وتدمير لتراثها...إن أبسط حقوق الشعب الجزائري وحقوق الشهداء علينا أن نطلب الاعتذار الرسمي ولا غرابة في ذلك"[2].

أما عن موقف بعض القادة التاريخيين منهم حسين أيت أحمد الذي عبر عن السجال الدائر في فرنسا حول بداية التعذيب الفرنسي في الجزائر بقوله: " أن التعذيب في الجزائر من طرف الفرنسيين لم يبدأ مع حرب التحرير سنوات 1954- 1962 بل هناك قمع فرنسي آخر جرى في أحداث 08 ماي 1945 ولم يتوقف بعد هذا التعذيب ضد الوطنيين الجزائريين طيلة فترة الوجود الفرنسي في الجزائر." ويستغرب في هذا الحديث

---

[1] – العايب علاوة، المقال السابق، ص 13.

[2] – **مجلة أول نوفمبر** (قسم التحرير)، المقال السابق، ص 28.

عن تغييب هذه الحوادث في السجال الدائر في فرنسا حول التعذيب في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954[1].

كما تأسفت المناضلة والمجاهدة لويزة ايغيل أحريز للصمت المطبق من طرف الحكومة الجزائرية، ولقد أصدرت كتابا كشهادة حية عن التعذيب الذي تعرضت له على يد جنرالات فرنسا "ماسو" و"بيجار" وقد ورد اسم هذه المجاهدة وكتابها واعترافاتها وشهاداتها حول ما سلط عليها من عذاب الاستعمار الفرنسي خلال ثورة التحرير[2]. ورغم ما جاء في خطابات رئيس الجمهورية في بعض المناسبات والتي ذكرنا بعضا منها فلم نلمس ردود فعل من طرف الحكومة الجزائرية.

أما عن موقف الأحزاب الوطنية فلم يخرج عن التنديد والاستنكار في المناسبات الوطنية. وتوجد منظمات جزائرية آثرت الحديث في الموضوع، ونظمت ندوات فيه مثل منظمة 08 ماي 1945 التي أسسها المناضل بشير بومعزة، والذي كان أول من فتح باب النقاش في الموضوع خاصة جرائم فرنسا في 08 ماي 1945، وفي 17 أكتوبر 1961 تحت قيادة "موريس بابون " عندما تظاهر المهاجرون الجزائريون في الشوارع الفرنسية سلميا في احتجاجا على عنصرية موريس بابون وجرائمه، وفرض حظر التجول على المهاجرين الجزائريين في باريس وضواحيها. غير أن بشير بومعزة بعد أن أصبح رئيسا لمجلس الأمة تخلى عن الموضوع أو لم يعد يحتل الصدارة في اهتماماته، ولكن خلفه الأستاذ " محمد قورصو" رئيسا لجمعية 08 ماي 1945.[3] وهو ناشط اليوم في الموضوع مساندا مشروع قانون تجريم الاستعمار.

وقد تحركت منظمة أبناء الشهداء وطالبت برفع قضية الجرائم التي ارتكبتها فرنسا وبأوامر قياداتها السياسية والعسكرية في الجزائر أمام المحاكم الدولية المختصة[4].

كما كانت هناك اجتهادات من طرف بعض نواب المجلس الشعبي الوطني حيث مع بداية سنة 2010 اقترح 152 نائب من المجلس الشعبي الجزائري مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ردا على قانون 23 فيفري 2005 الفرنسي الاستفزازي

---

[1] – سعدي بزيان، المرجع السابق، ص 98.

[2] – نفسه، ص 97.

[3] – المرجع السابق، ص99.

[4] – نفسه، ص99.

قانون تمجيد الاستعمار في شمال إفريقيا وبحسب رأي بعض المختصين في القانون الدولي فإن مشروع القانون المقترح من طرف النواب يمنح الدولة الجزائرية حق المتابعة القضائية الفردية لمجرمي الحرب.

ويتضمن مشروع قانون تجريم الاستعمار مواد تنص على ضرورة متابعة مجرمي الحرب خلال فترة الاستعمار وفقا لما ينص عليه القانون الإنساني الدولي من أمثال الجنرال "اوساريس" و"موريس بابون" وغيرهم هذا حسب الأستاذ عمار سايحي المختص في القانون لدولي.

يحتوي مشروع القانون المقترح على 27 مادة قانونية ويهدف القانون في المادة الأولى في إطار استكمال جوانب الشخصية الجزائرية إلى إعادة كامل الحقوق المسلوبة المعنوية والمادية على حد السواء جراء عملية العدوان المسلح على الشعب الجزائري والجرائم ضد الذات البشرية منذ 1830 إلى غاية الاستقلال 1962.

كما تضمن هذا المشروع في مادته الحادية عشرة تولي الدولة الجزائرية المتابعة القضائية الفردية لكل الأشخاص الذين مارسوا جرائم ضد الإنسانية، من المعمرين السابقين والإقدام السوداء والحركي. وهي الجرائم التي لا يشملها التقادم، وتنص عليها المعاهدات والاتفاقيات الدولية المختلفة. كما يلزم القانون في المادة الثانية عشر السلطات الفرنسية أخلاقيا بالاعتراف بماضيها الاستعماري في الجزائر، وبكل الحقائق التاريخية السلبية المدونة في الذاكرة الجماعية، واعترافات الشخصيات العسكرية والمدنية وشهود العيان. وفي المادة الرابعة عشرة من هذا القانون تلزم فرنسا بتقديم الاعتذار للشعب الجزائري عما ألحق به من أذى في الفترة الاستعمارية. وكذا الممارسات التي تلت هذه الفترة كما يشترط القانون في المادة الخامسة عشرة إلغاء كل النصوص الرسمية التي تمجد الاستعمار، وتؤيد سلوك الهمجية الاستعمارية في الجزائر وفي المادة السادسة والعشرين تشترط قبل إبرام أي اتفاقية أو معاهدة صداقة بين الجزائر وفرنسا، حتى استفاء كل الشروط الواردة في نص القانون، فضلا عن التعويض عن الأضرار وذلك وفقا للمادة 16، 17، 18، 19 تتمثل في ضرورة إعادة كل الوثائق التي تمثل الذاكرة الوطنية

الجزائرية والممتلكات المنهوبة والمهربة غداة الاحتلال. وتسديد ما على فرنسا من ديون للجزائر لفترة ما قبل الاحتلال[1].

يعتبر مشروع هذا القانون أول مبادرة في المجلس الشعبي الجزائري ليعرض للمصادقة ويصبح قانونا ساري المفعول، إلا أنه ولحد تحرير هذه الأسطر مازال لم يصادق عليه.

ويفسر أستاذ التاريخ ورئيس جمعية 08 ماي 1945 "محمد قورصو" رفض اعتماد مقترح قانون تجريم الاستعمار على انه صفقة تمت بين المسئولين الجزائريين والفرنسيين و قال: " إن ذلك يضرب في الصميم مصداقية تاريخنا " وبرر رفض رئيس المجلس الشعبي الوطني عدم برمجة مقترح قانون تجريم الاستعمار للمناقشة في المجلس بعودة الدفء للعلاقات الجزائرية الفرنسية. وكان للجزائر التنازل نهائيا أو مؤقتا عن حق شرعي، وكأنها قدمت هدية لفرنسا مقابل تدفئة العلاقات ودفع الاستثمار الفرنسي في الجزائر. كما أضاف: " اشتم رائحة صفقة بين المسؤولين الجزائريين والفرنسيين".[2]

وفي أواخر 2010 شرعت بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الإفريقية والعربية من المستعمرات في العمل لتأسيس هيئة دولية لمناهضة الفكر الاستعماري، والسعي لإجبار فرنسا على الاعتذار رسميا للشعوب التي استعمرتها مع المطالبة بتعويضات مالية على سنوات الاستعمار. وتقرر عقد جمعية عامة تأسيسية للهيئة لمناقشة خطة عمل ميدانية قبل الشروع في العمل، ومناقشة السبل الكفيلة لإجبار فرنسا على الاعتذار وتعويض مستعمراتها القديمة عبر العالم عن طريق محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والهيئات العامة في مجال حقوق الإنسان[3].

ونتيجة لما سبق من اعترافات من الجانب الفرنسي، والشهادات الحية لضحايا التعذيب والجرائم التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر، واستنادا إلى الاتفاقيات المذكورة، وتجسيدا لمبادئ التعاون الدولي من حيث اعتقال وتسليم الأشخاص المتهمين

---

[1] – ز. فتيحة، " الأستاذ عمار سايحي مختص في القانون الدولي: المشروع يمنح الدولة الجزائرية حق المتابعة القضائية الفردية لمجرمي الحرب"، **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد584، من 05 إلى11 ماي2010، ص 06.

[2] – يس حميد، " محمد القورصو يفسر التراجع عن إصدار قانون تجريم الاستعمار(أشتم رائحة صفقة بين المسؤولين في الجزائر وفرنسا)"، **جريدة الخبر**، بتاريخ 27 سبتمبر2010، ص 05.

[3] – سامي سي يوسف، " مشروع لإنشاء هيئة دولية لمطالبة فرنسا بالاعتذار وتعويض مستعمراتها "، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 3128، 29 نوفمبر 2010، ص 05.

بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وهذا تماشيا مع واجبات الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف الأربعة وبناءا على الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، فان الجزائر تملك السند القانوني والشرعي لفتح ملف محاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب الفرنسيين الذين تسببوا في جرائم ضد الإنسانية أثناء الثورة التحريرية. ولها الحق في التعويض المادي والمعنوي عن كل التجاوزات المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وما لحق به من اعتداءات على كرامته الإنسانية كالاهانة والإذلال وما صحبها من وحشية وأعمال بربرية وبالتالي ضرورة الاعتذار الفرنسي للشعب الجزائري. وفي اعتقادنا أن مشروع قانون تجريم الاستعمار يتضمن ذلك وبالتالي ما بقي للبرلمان الجزائري إلا أن يصادق عليه وإجبار فرنسا على الاعتذار، وتعويض ضحايا جرائمها في الجزائر إذا كانت نية محاسبة فرنسا متوفرة، مثلما فعلت ألمانيا اتجاه اليهود واتجاه الفرنسيين أيضا من جراء جرائمها في حق الشعب الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية. وكذا اعتراف ايطاليا بجرائمها في ليبيا وقدمت اعتذارا رسميا وتعويض ضحايا الاحتلال الايطالي لليبيا وكذلك لتحسين العلاقات الجزائرية الفرنسية ووضع حد للسجال القائم حول الجرائم الفرنسية في الجزائر. وإقامة علاقات ثنائية مبنية على أسس متينة وذات مصلحة مشتركة للشعبين.

الخاتمـــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة:

هذه الدراسة خاصة بمعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة، كأنموذج من المعتقلات ومراكز التعذيب التي أقامتها السلطات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية بالجزائر.

وحصيلة هذه الدراسة كانت أوسع من جغرافية المنطقة المدروسة، بحكم أننا أحطنا بموضوع المعتقلات والتعذيب الاستعماري عموما كإجراء ضمن إستراتجية نفذتها السلطة الإستعمارية في الجزائر لإفشال المسعى الثوري ومن خلال ذلك يمكننا استخلاص النتائج التالية:

* إن السلطات الاستعمارية الفرنسية في حربها ضد الجزائريين اعتمدت كل الوسائل والأساليب، وطبقت مختلف السياسات للقضاء على الثورة، وكبح حركة الثوار.

* إن السلطات الاستعمارية ارتكبت تجاوزات وجرائم في حق الشعب الجزائري، من خلال عدم احترامها معاهدات حقوق الإنسان، واتفاقيات أسرى الحرب في عملية الاعتقال والاستنطاق والتعذيب، والإعدامات طوال سنوات الثورة التحريرية. ومن تلك المعاهدات والاتفاقيات: اتفاقية جنيف الثالثة[1] المتعلقة بأسرى الحرب؛ التي تضمن للأسير الإيواء، والغذاء، والرعاية الصحية، وقد حرم المعتقل الجزائري من حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. والمعاملة القاسية والاستنطاق والتعذيب حتى الموت والقتل العمدي وهذا مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة[2] وكذا بيان حقوق الإنسان[3].

* إن المعتقلات التي أقامتها السلطات الفرنسية بهدف عزل المناضلين والوطنيين عن المد الثوري، أصبحت معاقل للنضال التحرري؛ إذ أتاحت الفرصة للقاء والتواصل بين مختلف المناضلين والوطنيين وعامة أفراد الشعب الذين جيء بهم من مختلف مناطق الوطن لتبادل الآراء والأفكار والتواصي بدعم الثورة وتحمل المشاق والصعوبات من أجل استقلال الجزائر.

* لقد أدت المعتقلات رسالتها الثورية وأسقطت مشاريع الاستعمار وكشفت القناع للعالم عن أنواع التعذيب والتنكيل وتشويه المعذبين والمعتقلين.

---

[1] – ينظر الملحق رقم: 25، ص 153.

[2] – ينظر الملحق رقم: 24، ص 151.

[3] – ينظر الملحق رقم: 23، ص 150.

* إن الموقوف أو المعتقل لا يعتقد بأن مهمته النضالية انتهت بإلقاء القبض عليه، بل من واجبه الاستمرار في النضال وبأكثر عزيمة وشجاعة في مرحلة اعتقاله كما تحملها في المراحل السابقة.

* أمام القسوة والفظاعة التي ميّزت السياسة الاستعمارية، نجد صورا للتضامن والمقاومة والتمسك بمبادئ الثورة التي ميزت الشعب الجزائري المتشبع بقيم مبادئ دينه ووطنه مما أفشل مخططات الإدارة الفرنسية الرامية إلى قتل روح المقاومة الوطنية وانتزاع الأفكار الاستقلالية والثورية من أذهان الموقوفين والمعتقلين.

* إن ما وقع في الجزائر إبان الثورة التحريرية من إيقاف وتعذيب وقتل وما نتج عنها هي جرائم تبقى وصمة عار في جبين الدولة الفرنسية المتغنية بمبادئ ثورتها(الحرية – الأخوة – المساواة).

* إن ما جرى من جرائم خلال الثورة التحريرية لم تكن أعمالا فردية معزولة، كما صرح به الكثير من المسؤولين الفرنسيين، بل كانت بعلم السلطات العليا في فرنسا وبأوامر من مسؤوليها، وهذا حسب شهادات الكثير من ضباطها وجنودها، والتي أدرجناها في دراستنا هذه. وهو معطى يمكن أن يدعم قناعة الرأي العام الوطني والفرنسي والعالمي بضرورة محاكمة مجرمي فرنسا الذين اقترفوا جرائم في حق الشعب الجزائري، ومطالبة الحكومة الفرنسية بتقديم اعتذار رسمي له، وتعويضه ماديا ومعنويا.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:01

التعريف ببعض المجاهدين المعتقلين والمعذبين بمراكزالتعذيب بالمسيلة والذين أجرينا معهم حوارات.

1- بن زيان العمري (فايد): من مواليد 1932حكم 1960/05/24 بحمام الضلعة (يقطن حاليا ببلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة. وهو أمين ناحية المجاهدين بحمام الضلعة)، إلتحق بالثورة في أواخر 1956 بالولاية الثالثة، وكلف بعدة أعمال منها نقل المؤونة والذخيرة. أعتقل وعذب بمراكز التعذيب بالمسيلة.

2- زيتوني محمد: من مواليد 26 أفريل 1931 بالمسيلة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، إلتحق بالثورة بفرنسا سنة 1956، وألقي عليه القبض وأعتقل إبتداء من25 فيفري 1958 ،وهو أحد معتقلي الجرف .أطلق سراحه في أفريل 1962.

3- حاج حفصي محمد المدعو (الحواس): من مواليد 1928بالمسيلة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، هاجر إلى فرنسا للعمل فيه سنة 1948، وعاد سنة 1952إلى الوطن. إلتحق بالثورة سنة 1956 وتحمّل مسؤولية الإشراف على الجنة الخماسية وألقي عليه القبض مع أبيه المسعود –الذي قتل تحت التعذيب– وثلاثة من أعمامه وأخيه، في ديسمبر 1958 ثم نقل إلى مركز سد القصب وثم نقل إلى معتقل مجانة ثم نقل إلى معتقل "بول كازل" وأطلق سراحه في 13 أوت1961.

4- لبوخ السعيد: من مواليد بعين الخضراء(يقطن حاليا بعين الخضراء ولاية المسيلة) إلتحق بالثورة في بداياتها الأولى بمنطقة مسيف وكلف بجمع الأسلحة والذخيرة من عند الشعب وفي صيف 1961 وبعد غارات جوية للغستعمار بجبال محارقة، تم إلقاء القبض عليليه ونقل إلى مركز المكتب الثاني بمسيف ثم نقل إلى مركز سد القصب أين ذاق ويلات التعذيب بكل الأساليب وأطلق سراحه في أوخر شهر مارس 1962.

5- مجاهد المداني: من مواليد 22 جانفي 1930 بمسيلة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، إلتحق بالثورة سنة 1957، كان عضو اللجنة الخماسية للمسيلةألقي عليه القبض في فيفري1958 وأخذ إلى مقر الدرك الفرنسي بالمخرقة وفي هذا المركز تم تعذيبه بأساليب وحشية لمدة شهر ثم نقل إلى مركز سد القصب وتم تعذيبه ايضا ومكث به لمدة ثلاثة أشهر ثم نقل إلى مركز مجانةحت أطلق سراحه بعد سنتين.

6- مويسات رمضان: من مواليد 1936 بمسيف (يقطن حاليا بمسيف ولاية المسيلة، وهو أمين ناحية المجاهدين بمسيف)إلتحق بالثورة سنة 1958 كمسبل مارس مهمة دليل للدوريات العابرة لمنطقة مسيف ونقل المؤونة لمراكز التموين المتواجدة بالمنطقة وفي سنة 1960 كلف بمهمة بمدينة المسيلة وفيها إلقي عليه القبض واخذ إلى مركزالمكتب الثاني "بديار"عذب فيه بأبشع وسائل التعذيب ثم نقل إلى السجن المركزي بسطيف وحكم عليه بثلاث سنوات سجنا ثم حوّل إلى سجن "الكدية" بقسنطينة ثم نقل إلى سجن تازولت بباتنة، أطلق سراحه في 28 مارس1962.

7- ميلـي أحمـد: من مواليد01 جويلية 1940بمسيلة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)إلتحق بالثورة وعمره لا يتجاوز 18 سنة، كلف بنقل بعض الحاجيات والذخيرة من مدينة المسيلة إلى جبال المعاضيد، ألقي عليه القبض في ديسمبر1958 ونقل إلى مركز المكتب الثاني بديار بالمسيلة اين تم إستنطاقه وتعذيبه ثم نقل إلى مركز سد الرومي (بيزانا) ثم نقل إلى مركز سد القصبوعذب بمختلف أساليب التعذيب الوحشية وأطلق سراحه في مارس1959.

8- سعدي الحسين: من مواليد 1934 حكم 1948/12/12 بأولاد دراج (يقطن حاليا بقرية الجرف بأولاد دراج ولاية المسيلة)، إلتحق بالثورة سنة 1956 كان معلما للقرآن، وفي صيف 1956 القي القبض عليه ونقل إلى مركز "بن صوشة" وعذب بمختلف أساليب التعذيب وأطلق سراحه، وواصل نشاطه في الثورة كمعلم للقرآن بجبال المعاضيد وسد الرخايل حتى الإستقلال.

9- عمرون محمد: من مواليد 1935 بالمطارفة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، إلتحق بالثورة كمسبل عام 1957 بفرنسا وبعد عودته إلى الجزائر ألقي عليه القبض في 06 مارس 1960ونقل إلى مركز بن صوشة بأولاد دراج وعذب به بأساليب جهنمية وفي 08 أفريل تم نقله إلى مركز المكتب الثاني بديار ثم إلى مركز سد القصب وسلطت عليه أساليب وحشية من التعذيب، ثم نقل إلى معتقل الجرف حتى أطلق سراحه في مارس 1961.

10- عطوي عمار: من مواليد 27 جوان 1940 بأولاد أعدي لقبالة(يقطن حاليا بأولاد أعدي لقبالة ولاية المسيلة وهو أمين ناحية المجاهدين لأولاد دراج)، إلتحق بالثورة في سن مبكرة سنة 1957 وألقي عليه القبض ثلاث مرات ويطلق سراحه وذاق فيها مختلف أنواع

التعذيب في مراكز بن صوشة ومركز لاصاص بسلمان والمكتب الثاني "بديار" ومركز "سد القصب" ثم سجن سطيف ثم سجن البرواقية وأطلق سراحه في 09 أفريل 1962.

11- عريوة قانة: من مواليد 06مارس 1932 بأولاد منصور (يقطن حاليا بحي إشبيليا بالمسيلة)، إلتحق بالثورة في 1956 كلف بجمع المؤونة والذخيرة بالمنطقة الثانية بالولاية الثالثة (بعد مؤتمر الصومام) وبعد وشاية من أحد الحركة ألقي عليه القبض في سنة 1959 وعذب مع مجاهد آخر بوادي فاقس بأولاد منصور ثم نقل إلى مركز المكتب الثاني "بديار" وفي هذا المركز عذب بمختلف انواع التعذيب لمدة 25 يوما ثم نقل إلى مركز "سد القصب" وتلقى فيه التعذيب أيضا ثم نقل إلى معتقل "قصر الطير" بسطيف وتم تعذيبه بأساليب جهنمية في هذا المعتقل ومكث به حتى أطلق سراحه في اواخر مارس 1962.

12- شبيرة محمد: من مواليد 14 أكتوبر 1927 بمسيف (يقطن حاليا بمسيف ولاية المسيلة)، إلتحق بالثورة سنة 1956 كمسبل وكاتب الجنة الخماسية، معلم قرآن مكلف من طرف جيش التحرير ألقي عليه القبض في 01جانفي 1961 رفقة مجاهدين آخرين نقل إلى مركزالمكتب الثاني بمسيف ثم نقل إلى مركز المكتب الثاني "بديار" ثم نقل إلى مركز "سد القصب" وفيها تم تعذيبه بأساليب وحشية، ثم نقل الى معتقل الجرف بأولاد دراجثم إلى معتقل كما ريشال غرب تيزي وزو ثم إلى معتقل تافشون بتبازة إلى أن أطلق سراحه في 28 مارس 1962.

13- ثامر محمد: من مواليد 05 جوان 1931 بأولاد ماضي (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، إلتحق بالثورة عام 1956 بمنطقة أولاد ماضي وكلف بجمع الإشتراكات والأسلحة ثم كاتب الجنة الخماسية بالقسمة الرابعة من الناحية الرابعة من الولاية الأولى، ألقي عليه القبض في مارس 1960نقل إلى مركز المكتب الثاني بديار وتلقى فيه شتى أساليب التعذيب ثمحوّل إلى مركز سد القصب وتقررقتله مع آخرين ونقلوا ليلا إلى منطقة عين الشحم بالمعاضيد وقتل ثلاث شهداء وهو نجا بأعجوبة.

ملحق رقم:02/ بعض بنود قانون السلطات الخاصة

La loi sur les pouvoirs spécieux

En mars 1956, le gouvernement Guy Mollet pose la question de confiance sur sa politique en Algérie. L'Ensemble des partis vote la loi sur les pouvoirs spéciaux, à l'exception des poujadistes, qui trouvent cette politique trop modérée.

L'article premier stipule que.« le gouvernement, par décrets pris en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résidant en Algérie et des ministres intéressés et après avis du conseil d'Etat, prendre en Algérie toute disposition relative à:…» suit l'énumération d'une série de questions d'ordre économique, financier, social et administratif allant de l'équipement scolaire et sanitaire et de l'accession à la petite propriété rurale à la réorganisation des collectivités locales et à la reforme du gouvernement général, en passant par la réduction du pris de l'énergie, l'accès des musulmans à la fonction publique et l'implantation d'industries nouvelles .

L'art. 2 prévoit notamment la ratification par le parlement dans un délai d'un an, des décrets qui auront modifié ou abrogé les dispositions législatives existantes.

« Art.3.-le gouvernement est autorisé à ouvrir, par décrets pris sur le rapport du ministre des affaires économiques et financières et après avis des commissions des finance, l'assemblée nationale et du conseil de la république, les autorisations de programmes et les crédits correspondant aux dépenses qui pourront être en des articles précédents. Ces décrets seront soumis à la ratification des parlements dans le délai d'un an à compter de leur date.

« Art.4.- le gouvernement pourra, en toute matière , par décret pris en conseil des ministres, sur le rapport du ministre résident en Algérie et des ministres intéressés, le Conseils d'Etat entendu, étendre ,à l'Algérie, en y apportant les adaptations, des lois et des décrets en vigueur dans la métropole…

« Art.5.- le gouvernement disposa en Algérie des pouvoirs les plus étendus pour prendre toute mesure exceptionnelle commandée par les circonstances en vue du rétablissement de l'ordre de la protection des personnes et des biens de la sauvegarde du territoire. »

Lorsque les mesurés prises en vertu de l'alinéa précédent auront pour effet de modifier la législation, elles seront arrêtées par décret pris en Conseil des ministres.

« Art.6.- les pouvoirs accordées par les articles précédents prendront fin à l'exception des fonctions du présent gouvernement.»

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacance de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi accordant les mesures exceptionnelles prises en vertu des pouvoirs conférés par l'art.5 dans un délai de dix jours francs à compter de date à la quelle il a obtenu la confiance de l'assemblée nationale. Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit, la loi sera caduque.

المصدر: لخضر شريط وآخرون ، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص184.

ملحق رقم:03/ مدخل معتقل الجرف أخذت الصورة في زيارة ميدانية يوم2010/04/13

ملحق رقم:04/ بقايا زنزانات معتقل الجرف أخذت الصورة في زيارة ميدانية يوم2010/04/13

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:05/ منظر عام لمعتقل الجرف أخذت الصورة في زيارة ميدانية يوم2010/04/13

ملحق رقم:06/ بقايا أبراج المراقبة لمركز التعذيب "بن صوشة" أخذت الصورة في زيارة ميدانية يوم2010/04/13

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:07/ بقايا زنزانات التعذيب بمركز التعذيب بن صوشة

أخذت الصورة في زيارة ميدانية يوم2010/04/13

ملحق رقم:08/نصب تذكاري لشهداء بن صوشة أخذت الصورة

في زيارة ميدانية يوم2010/04/13

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:09/ لوحة رخامية مثبتة على منزل بديار أحمد أخذت الصورة يوم2010/11/21

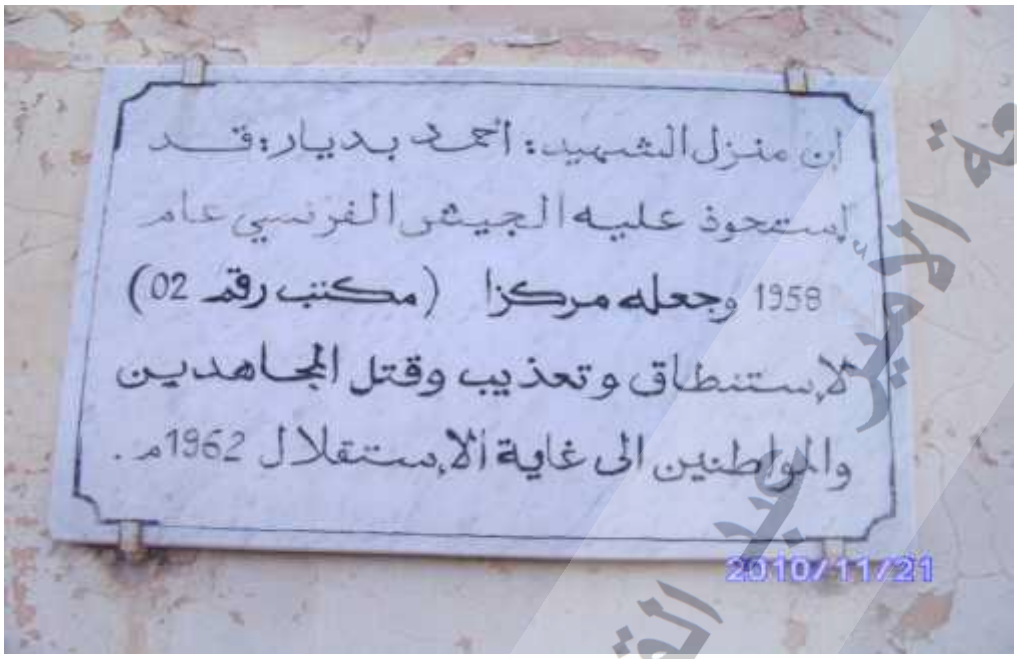

ملحق رقم:10/ المكان المخصص للتعذيب في النفق الأرضي بمركز المكتب الثاني "بديار" أخذت الصورة يوم2010/11/21

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:11/ المعالق التي كان يعلق فيها الموقوفون في مركز التعذيب المكتب الثاني "بديار"

ملحق رقم:12/ مركز التعذيب "بيزانا" أخذت الصورة يوم2010/11/30 في زيارة ميدانية رفقة المجاهد أحمد ميلي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:13/أحواض الماء التي خصصت للتعذيب بمركزالتعذيب "بيزانا"أخذت الصورة يوم2010/11/30 في زيارة ميدانية رفقة المجاهد أحمد ميلي.

ملحق رقم:14/ البناية المخصصة للتعذيب بمركز سد القصب أخذت الصورة يوم2010/11/30 رفقة المجاهد أحمد ميلي.

ملحق رقم:15/ النفق الأرضي المخصص للتعذيب بمركز "سد القصب" أخذت الصورة يوم2010/11/30في زيارة ميدانية رفقة المجاهد أحمد ميلي.

ملحق رقم:16/ مركزالتعذيب "السكدرون" بحمام الضلعة أخذت الصورة يوم2011/02/21 في زيارة ميدانية رفقة المجاهد بن زيان العمري.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:17/ نسخة من مقررة إعتقال السيد حوت مخلوف (معتقل الشلال).

نسخة طبق الاصل

PREFECTURE DE CONSTANTINE

CABINET
---

10 أفريل 1956

A R R Ê T E

LE PREFET DE CONSTANTINE
Chevalier de la Légion d'Honneur

Vu la loi n° 55-385 du 3 Avril 1955, instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie, et notamment son article 6,

Vu le décret n°55-396 du 6 Avril 1955, relatif à l'application de l'état d'urgence en Algérie, modifié par le décret n°55-544 du 19 Mai 1955,

Vu la Circulaire n°2.512 C.C. en date du 8 Avril 1955 de M. le Gouverneur Général de l'Algérie,

Considérant que l'activité de M. HOUT Makhlouf

s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre public des circonscription dans lesquelles l'état d'urgence est appliqué,

A R R E T E

ARTICLE 1er : M. HOUT Makhlouf - Douar TAMZA -Cm. CHELLAL

est assigné à résider dans la Commune Mixte de M'SILA au Douar CHELLAL, à l'exception des Mechtas CHELLAL et DIALEM.

ARTICLE 2 : MM. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets, Maires et Administrateurs, le Colonel Commandant la X° Légion ter de Gendarmerie, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

FAIT à CONSTANTINE, le 6 Mai 1956

LE PREFET,
P. DUPUCH.

المصدر : منظمة المجاهدين لولاية المسيلة.

ملحق رقم:18/نسخة من مقررة إعتقال السيد زيتوني محمد (معتقل الجرف)

PREFECTURE DE CONSTANTINE
CABINET
NR 58-0658/BSDN

A R R E T E

Le GENERAL de BRIGADE JARROT
chargé de l'Intérim des fonctions de
Préfet de CONSTANTINE
Officier de la Légion d'Honneur,

Vu la Loi N° 56-258 du 16 Mars 1956 conférant des pouvoirs spéciaux au Gouvernement;

Vu le Décret N° 56-274 du 17 Mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens, et à la sauvegarde du Territoire de l'Algérie;

Vu l'arrêté gubernatorial du 14 Décembre 1956, article 4, portant délégation de pouvoirs;

Considérant que l'activité de M. ZITOUNI Mohamed ben Kadir ben Amar - LA ROCHERE - Bloc 5 - CHAMBON-FEUGEROLLES - (Loire)

vient de prendre à son encontre les mesures prévues par l'article 1er § 7 du décret du 17 Mars 1956;

A R R E T E

ARTICLE 1er : M. ZITOUNI Mohamed

sera placé en résidence surveillée au Centre d'Hébergement de DJORF, Commune de M'SILA, jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2 : M.M. les Sous-Préfets, le Colonel, Commandant la XèmeLégion Ter de Gendarmerie, Commissaires de Police, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

FAIT à CONSTANTINE, le 3 JUIN 1958

Le GENERAL de BRIGADE JARROT,
Préfet de Constantine, par intérim,

G. JARROT

POUR AMPLIATION
Le Chef du B.S.D.N.

المصدر: تحصلنا عليها من المعني.

ملحق رقم:19/ قائمة بعض المعتقلين بمعتقل الجرف سنة 1959:

الرقم	القب والاسم	تاريخ الميلاد	الاقامة	المهنة
01	حجريوة عمار	1921/06/16		عامل
02	حمليل عمار	1911/07/20		حارس
03	علاق محمد	1935/07/11	جيجل	نجار
04	عراضة مختار	1930/03/17		جزار
05	عرزيم عبد الرحمان	1936/04/13	جيجل	
06	عزوزة عمار	1922/04/12	جيجل	موظف
07	بهناس عبد الكريم	1936/01/17	قسنطينة	موظف
08	بليبل بشير	1935/01/05		
09	بن عدار الطيب	1925/00/00	مسكيانة	
10	بن عريوة احمد	1940/09/21	قسنطينة	
11	بن حمادة علي	1907/06/23	قسنطينة	لبان
12	بن تدلس محمد	1928/09/10	قسنطينة	موظف
13	بن زنيار احمد	1921/00/00	حامة بوزيان	بستاني
14	بو قبة احمد	1930/00/00	عين رقادة	عامل.ي
15	بويدان حسين	1902/00/00		مزارع
16	بو لعسل فرحات	1912/03/04	الطاهير	تاجر
17	بو مليط محمد	1929/03/20	جيجل	
18	بومعزة علي	1922/00/00	القرارم	مزارع
19	بونار عمار	1914/03/06	جيجل	بستاني
20	بونار محمد	1901/08/02	جيجل	بستاني
21	بورحلة يوسف	1920/04/13	جيجل	تاجر
22	شعبي محمد	1939/08/23	جيجل	عامل. ي
23	شريطي حسين	1925/07/07	جيجل	بناء
24	دبياب احمد	1936/06/22	جيجل	عامل.ي
25	دربال بوجمعة	1940/00/00	قسنطينة	عامل. ي
26	دروة اليلس	1926/01/22	جيجل	عامل
27	حجاج عبد القادر	1928/03/23	جيجل	
28	قسيمة محمد	1926/01/04	قسنطينة	شرطي
29	كشاش حسن	1922/08/26	جيجل	موظف
30	كنوشا محمد	1929/00/00	قسنطينة	طالب قران
31	كربوش سعيد	1891/00/00	الحروش	تاجر

32	خرشي محمد	1933/00/00	جيجل	مساعد بناء
33	خشبة الصديق	1932/04/08	جيجل	تاجر
34	قداش محمد	1928/09/24	جيجل	مخزني
35	كيحل مصطفى	1932/01/06	جيجل	مخزني
36	كريد الحسن	1934/06/07	جيجل	تاجر
37	لجرود احمد	1934/00/00	جيجل	بناء
38	محتحيت مولود	1926/03/01	جيجل	
39	كربوعة مصطفى	1936/03/09	قسنطينة	عامل يومي
40	منصوري العيد	1918/00/00		تاجر
41	مريش حسن	1912/01/04	جيجل	بستاني
42	مصباح العربي	1935/05/17	قسنطينة	لحام
43	بيبوش علي	1910/07/04	جيجل	تاجر
44	زكيمة يونس	1928/05/07	جيجل	
45	رولا ربيع	1914/12/12	قسنطينة	
46	زعميش مصطفى	1931/07/30	جيجل	عامل
47	زعرور رابح	1922/00/00	قسنطينة	
48	زبيلة صالح	1932/00/00	جيجل	
49	زغوان حسن	1929/03/28	جيجل	دهان
50	زهاني طاهر	1909/09/22		عامل
51	عبيد لخظر	1903/01/18	سانت جوزيف	حارس غابة
52	علي طاطار عامر	1930/01/31	عنابة	عامل
53	عرعار الصديق	1917/10/17	سدارة	مزارع
54	عروس بوسعدية	1930/03/21	الحجار	عامل يومي
55	عثماني بوحة	1919/00/00		عامل يومي
56	بهلول الحاج	1906/00/00	آريس	خضار
57	بهلول محمد	1926/00/00		خضار
58	بن عبد الكريم صالح	1916/00/00		عامل يومي
59	بن ادريس محمد	1928/00/00	الحجار	عامل يومي
60	بن صالح بلقاسم	1890/00/00		عامل يومي
61	بوعيشة الحاج	1929/11/23	البسباس	عامل يومي
62	بوششة خليفي	1917/00/00	عنابة	تاجر
63	بوحارة علي	1915/00/00	سيدي قاسي	عمل يومي
64	بونيبة محمد	1935/07/01		عامل يومي
65	بوراس العيد	1907/00/00		عمل يومي
66	بورتاب لخميسي	1929/01/13	سيدي عمار	خماس

67	بن طيبة حميد	1930/00/00	سانبول	عامل يومي
68	شايب ابراهيم	1900/00/00	الحجار	عامل يومي
69	شارف قدور	1925/12/01		مزارع
70	شرقي صالح	1978/07/14	اولاد دياب	عامل يومي
71	شين سلسمان	1908/00/00		عامل يومي
72	دغري الهادي	1907/07/07	الحجار	مزارع
73	دبادي مجيد	1929/01/28	بسباس	خضار
74	دراجي عبد العزيز	1925/01/02		عامل يومي
75	جلاب محمد	1915/00/00	الحجار	
76	جلال بلقاسم	1901/00/00	تبسة	مزارع
77	جيلالي عيسى	1928/01/07	الحجار	عامل يومي
78	فتح الله ابراهيم	1934/12/01	تليجان	عامل يومي
79	عتاي السبتي	1912/00/00		فلاح
80	غناي الصديق	1938/00/00		فلاح
81	غربيلي مسعود	1931/05/24		عامل يومي
82	غول عبد الله	1920/00/00	المرج	منجمي
83	قلاي بلقاسم	1931/00/00	اولاد خظرة	مساعد بناء
84	قوميش عمار	1910/11/18	عنابة	عامل يومي
85	قناز الوردي	1931/05/22	تبسة	سائق
86	هاشمي راشدي لخظر	1922/09/30	عنابة	كهربائي
87	هايدي ابراهيم	1934/12/12	البسباس	مزارع
88	حمداوي الطاهر	1913/12/10	بو حجر	عامل يومي
89	حمريط علي	1926/00/00	سدراتة	سائق
90	هدايدة عمار	1923/00/00	سوق اهراس	خماس
91	قميري سعود	1913/00/00	بوحجر	تاجر
92	خالدي عبد الله	1931/01/12		عامل يومي
93	خريسي صالح	1916/10/15	الحجار	مزارع
94	خوجة علونة	1927/12/15	الحجار	خضار
95	خروسي داودي	1910/00/00	البسباس	مزارع
96	كواشي عبد الرحمان	1927/00/00		فلاح
97	لعبيدي احمد	1905/09/09	بو حجر	
98	لكحال السبتي	1937/08/02	بوحجر	عامل يومي
99	معيدي الصديق	1913/00/00	الحجار	
100	مندر عمار	1913/09/01	الطارف	عامل يومي
101	مرزوق الصالح	1928/02/15		مزارع

102	مرزوق الطيب	1926/00/00		مزارع
103	رابط مخلوف	1922/00/00		عامل يومي
104	رقايقية شعبان	1925/00/00		
105	ريزق محمد	1913/02/18	الطارف	عامل يومي
106	ساسي الساسي	1918/01/29		خضار
107	ساحلي خالص	1919/03/05		عامل يومي
108	صايفي صالح	1928/01/10	الطارف	عامل يومي
109	صاطح سعيد	1931/00/00	قالمة	مزارع
110	سلماني عبد الرحمان	1932/12/14	بن عزوز	عامل يومي
111	ثابت حميد	1925/00/00	سرايدي	
112	ثابت مسعود	1912/09/05	سرايدي	سائق
113	طايف نوار	1917/00/00	عين العسل	عامل يومي
114	طلبة رمضان	1927/00/00	سانت جوزيف	عامل يومي
115	تومي كروف	1928/00/00	سرايدي	عامل يومي
116	زوالي عيسى	1928/00/00	سرايدي	
117	زمالي قويدر	1930/00/00	عين العربي	عامل يومي
118	زرماني عيسى	1919/03/14	بن عزوز	عامل يومي
119	زويت خميسي	1918/10/06		عامل يومي
120	بن وناسة علي	1926/10/05		مزارع
121	بتاكة موسى	/1940/00/00	العزوز	
122	الغول لخظر	1936/00/00		
123	قطاف مسعود	1892/00/00	جمورة	
124	مرزوق الدراجي	1925/00/00	بسكرة	
125	رايس مسعود	1886/00/00	اورلال	
126	قرحاص عمار	1912/05/28		
127	عبار عبد المجيد	1927/03/22	عين ولمان	عامل يومي
128	بلعوكالي احمد	1897/07/06	العلمة	فلاح
129	بن عاشور محمد	1935/09/05	سيدي عيش	طالب
130	بابوري لوزناجي	1884/00/00	بئر العرش	فلاح
131	بن عيس رابح	1907/00/00	قرقور	مزارع
132	بن خوجة شعبان	1928/00/00	الرصفة	عامل يومي
133	بشكيش ايدير	1913/07/25	آقبو	مزارع
134	بزة عيسى	1921/00/00		مزارع
135	بلاليط مداني	1901/00/00		عامل يومي
136	بو عبد الله ساسي	1925/00/00	بئر حدادة	فلاح

137	بوعجاج عامر	1987/00/00		مزارع
138	بوجمعة سعلي	1907/03/09	آقبو	مزارع
139	شرقي محمد	1905/02/12		مزارع
140	جودي السعيد	1901/00/00		مزارع
141	فورطاس محمد	1895/00/00	العلمة	مزارع
142	قرقي احمد	1894/00/00	الميلية	عامل يومي
143	حسين عمار	1934/00/00	سطيف	عامل يومي
144	ايقر زيري عمار	1912/09/20	آقبو	تاجر
145	كرميش الزايدي	1922/00/00		عامل يومي
146	خالفي العمري	1899/00/00	قجال	عامل يومي
147	كميش العيد	1909/00/00		عامل يومي
148	خراز يوسف	1905/03/14	سيدي عيسى	عامل يومي
149	لخديري محند	1929/00/00	آقبو	مزارع
150	لعلام لخظر	1917/00/00	سطيف	عامل يومي
151	محمودي عمار	1911/00/00	مسيلة	عامل يومي
152	مخيموخ محمد	1913/12/30	آقبو	مزارع
153	مصباح بشير	1894/00/00	آقبو	مزارع
154	ميهوبي علي	1886/00/00	آقبو	
155	رحماني اسماعيل	1907/00/00		مزارع
156	سعدي عمار	1927/00/00	آقبو	مزارع
157	سعيد والي سعيد	1900/00/00		
158	صخري عبد القادر	1929/08/20	العلمة	تاجر
159	سعيد مسلم	1900/00/00		مزارع
160	سايح جمال	1934/00/00	عين ازال	بستاني
161	تيغريرت حسن	1933/00/00		مزارع
162	عبد المالك عبد القادر	1906/12/25		بناء
163	شخار محمد	1917/00/00		عامل يومي
164	غطار محمد	1922/03/25	ليون	صاحب مقهى
165	كفتي صالح	1897/00/00	العلمة	تاجر
166	يعقوب سعيد	1928/1704		مزارع

المصدر: - A.C.M.M, Boite N°42, Dossier N°01, Rapport Mensuel d'action Psychologique, Mois de Décembre 1959 .

ملحق رقم:20/ شهادة تسريح المجاهد عمرون محمد من معتقل الجرف

DÉLÉGATION GÉNÉRALE
DU GOUVERNEMENT EN ALGÉRIE

Département de Sétif

CENTRE D'HEBERGEMENT
DE DJORF

SAUF-CONDUIT

Les Autorités Civiles et Militaires sont priées de faciliter le déplacement de DJORF à M'Sila Bir Ghbalou Ain M'Sila Dpt. Sétif

de Mr AMROUNE Mohamed

dont la mesure d'assignation à résidence surveillée au Centre d'Hébergement de DJORF a été levée par lettre No 4271/Sch

en date du 6 MARS 1961 de

Dès son arrivée à M'Sila

Mr AMROUNE Mohamed

devra se présenter à la Gendarmerie de M'Sila

pour y faire viser son sauf-conduit.

Astreint à Résidence
dans sa Commune

DJORF, le 7 MARS 1961

Le Commandant du Centre d'Hébergement de DJORF.

المصدر: تحصلنا عليها من المعني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم:21/

قائمة بأسماء المراكز التي زارها الصليب الأحمر سنة 1959وأكد على الحالة المأساوية للمعتقلين فيها

1-Ain skrouma près de Batna
2-Arcole
3-Azazega
4-Beni bahdel
5-Barwaghia
6- Boghar près de media
7-Bordj menail
8-Boussuit
9-Bougabrine
10-Bouira
11- Bou-kandoura
12-Budeau
13-Camp des chênes près de chifa
14-Camo de maréchal
15-Casino de la corniche (Alger)
16-Château de Holden près de douira
17- Cina palmiers près d'oran
18-Colbert- palmiers (commandos de travail) sur le barrage marocain.
19-Damiette
20-Djorf près de Djelfa.
21- El-ksor
22-Ferme Ameziane près de Constantine.
23-Ferme chemin près de blida.
24- Ferme derasse près de Tlemcen.
25-Ferme des anglais près de Bona
26- Ferme des anglais près de Calle.
27-Hammam Bouhadjar.
28- Kenadza près de Colomb Bechar
29- ksar Thair.
30- la Bouzereah.
31-Le tekagh près de sidi bel-Abbes.
32-Kadiet saint-len et maison carre(Alger)

المصدر: صحراوي بلقاسم، معتقل قصرالطير(1956 – 1962)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة باتنة 2006/2005، (الملاحق)، ص 106.

ملحق رقم:22/ أسماء وصور بعض الشهداء الذين قتلوا بعد التعذيب

بمركز "سد القصب"

المصدر: مديرية المجاهدين لولاية المسيلة

ملحق رقم:23/ بعض مواد بيان حقوق الانسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948:

المادة الأولى(01):

يولد كل الأفراد أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم موهوبون بالعقل والضمير وعليهم التعامل باتجاه بعضهم البعض بمنطق الأخوة.

المادة الثانية(02):

يتمتع كل فرد بكامل الحقوق والحريات المعلنة في هذا البيان دون تمييز عرقي، ديني، جنسي، لغوي.

المادة الثالثة(03):

كل فرد له الحق في الحياة، الحرية وفي امن نفسه.

المادة الخامسة(05):

لا يتعرض أي فرد للتعذيب أو عقوبات أو معاملات وخيمة غير انسانية.

المادة السادسة(06):

كل فرد له الحق في التمتع بشخصيته القانونية في أي مكان.

المادة السابعة(07):

كل الافراد سواسية أمام القانون، ولهم الحق دون تمييز في حماية واحدة من طرف القانون.

المادة الثامنة(08):

كل فرد له الحق في الطعن امام القضاء الوطني المختص ضد كل الافعال التي تختلرق الحقوق الاساسية المعترف بها دستوريا وقانونيا.

المادة التاسعة(09):

لا يمكن لأي واحد أن يلقى عليه القبض، أو الحبس أو النفي مسبقا.

المادة العاشرة(10):

كل فرد له الحق ان يعرض قضيته بشكل عادل وأمام العامة على محكمة مستقلة ونزيهة.

المادة الحادية عشر(11):

1- كل فرد متهم بفعل جنائي، فهو بريء إلى حين إثبات التهمة أثناء سير الدعوة وأن كل الضمانات الأساسية للدفاع توضع تحت تصرفه.

2- لا يعاقب أحد عن أفعال أثناء إرتكابها ما لم تكن فعلا جنائيا تطبيقا للقانون الوطني أو الدولي، كما لا يمكن معاقبته بعقوبة أشد من تلك التي طبقت اثناء قيامه بفعل إجرامي.

المادة الثانية عشر(12):

لا يتعرض أي فرد للاختراق المسبق في حياته الخاصة، وعمله، منزله، أو إقامته، ولا مساس بشرفه وسمعته، وكل فرد له الحق في الحماية بواسطة القانون لهذه التدخلات أو تلك الإهانات.

المادة الثالثة عشر(13):

كل فرد له الحق في التنقل بحرية وتعيين إقامته داخل الدولة.

المادة التاسعة عشر(19):

كل فرد له الحق في حرية التعبير والرأي وبالتالي له الحق في أن لا يضايق بسبب أرائه.

المادة الثالثة والعشرون(23):

كل فرد له الحق في تأسيس نقابات أوالإنتماء إليها للدفاع عن مصالحه.

ملحق رقم: 24/ بعض المواد في الاتفاقية الرابعة لجنيف المتعلقة بحماية المدنيين في حالة الحرب، 12 اوت 1949:

المادة الثالثة(03):

في حالة نزاع دولي واقع في إقليم إحدى الطرفين المتنازعين فعلى الطرفين على الأقل اتخاذ الاحتياطات التالية:

1- الأشخاص الذين لا يشاركون بصفة مباشرة في الحرب وكذا الجنود الذين امتنعوا عن القتال والافراد الذين انسحبوا من المعارك بسبب المرض أو الاصابة او الاعتقال او إلى سبب آخر، يتم معاملتهم معاملة انسانية دون تمييز ديني او عرقي او جنسي.

وفي هذه الحالة، هي محرمة وتظل كذلك في كل زمان وفي كل مكان، تجاه الأشخاص سالفي الذكر الأفعال الاتية:

ا- المساس بحياة الأفراد خاصة القتل باشكاله المختلفة، تشويه الجسم، المعاملة القاسية، التعذيب.

ب- اختطاف الاشخاص.

ج- المساس بكرامة الافراد، خاصة المعاملات الدنيئة والحقيرة.

د- اصدار أحكام وتنفيذها دون محاكمة مسبقة من طرف محكمة عادية تحترم الضمانات القانونية المعترف بها لدى الشعوب المتحضرة.

2- إستقبال المرضى والجرحى لاسعفهم.

المادة الواحدة والثمانين(81):

على الأطراف المتنازعة في حالة اعتقال مدنيين توفير النفاقات الضرورية والعلاج الذي يحتاجونه إليه.

المادة الخامسة والثمانين(85):

يجب على الدولة التي تعتقل المدنيين اتخاذ الإجراءات الضرورية لإيوائهم في بنايات ملائمة بعيدة عن الرطوبة دافئة ومضيئة وفي ظروف معيشية حسنة.

المادة التاسعة والثامنين(89):

ضرورة كفاية الوجبة الغذائية اليومية للمعتقل من حيث الكم والكيف والتنوع وهذا للحفاظ على التوازن الصحي للمعتقل.

المادة التسعين(90):

توفير الألبسة والأحذية للمعتقل والبياضة.

المادة الواحدة والتسعين(91):

توفير العلاج الضروري للمعتقل وكذا الوسائل الضرورية للحفاظ على الصحة الجيدة.

المادة السادسة والاربعين بعد المائة(146):

تأخذ الدول الموقعة على هذه الاتفاقية الإجراءات التشريعية اللازمة لتسليط العقوبات الجنائية على الأفراد الذين ارتكبوا أو أعطوا أوامر بارتكاب الأفعال المحددة في المادة الموالية.

وتلتزم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية متابعة الأفراد الذين الرتكبوا أوأعطوا أوامر بارتكاب جرائم خطرة وتسليمهم للمحاكمة مهما كانت جنسيتهم. وبامكان هذه الدولة بحسب الحالات إذا كانت قوانينها تبيح لها تسليمهم للدولة الموقعة على هذه الاتفاقية إذا رغبت هذه الأخيرة في ذلك حيث تكون بحوزتها أدلة كافية.

في كل الأحوال يستفيد المتهمون من كل الضمانات القانونية وحرية الدفاع.

المادة السابعة والأربعين بعد المائة(147):

فالجرائم الخطرة التي أشارت لها المادة السابقة هي:

القتل العمدي، التعذيب، معاملة اللاإنسانية، النفي غير الشرعي، الاعتقال غير شرعي، حرمان الشخص من حقه في المحاكمة العادية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، القتل الجماعي.

ملحق رقم: 25/ بعض المواد من الاتفاقية الثالثة لجنيف المتعلقة بأسرى الحرب، 12 أوت 1949.

المادة الثالثة عشر(13):

وجوب معاملة أسرى الحرب في كل الأوقات معاملة إنسانية، فكل فعل أو إهمال يؤدي إلى وفاة السجين أو تعرضه لمرض خطير يعتبر محظورا ويعد من الجرائم الخطرة وفق هذه الاتفاقة، وعلى الاخص لا يتعرض أي سجين حرب لتشويه جسدي، أو يستغل في تجربة طبية أو علمية لا تكون في خدمته.

حماية مساجين الحرب في كل الاوقات من أعمال العنف أو الإهانة أو الشتم.

حظر الإنتقام من المساجين.

المادة الرابعة عشر(14):

لمساجين الحرب في كل الظروف الحق في إحترم شخصيتهم وشرفهم.

وتعامل النساء معاملة خاصة مراعاة لخصوصيتهن.

تمتع السجين بكل حقوقه المدنية.

المادة السابعة عشر(17):

لا يمكن ممارسة أي شكل من أشكال التعذيب، جسدي أو معنوي، أو أي إكراه للحصول على معلومات، مهما كانت، فالمساجين الذين يأبون الإدلاء بأي معلومة لا يتعرضون لأي تهديد أو مضايقات مهما كان نوعها.

المادة الرابعة والعشرين(24):

تكون مراكز الفرزوالعبور مهيأة وفق المقاييس المحددة في هذه الاتفاقية ويستفيد نازليها من نفس النظام المعمول به في المعتقلات الأخرى.

المادة الخامسة والعشرين(25):

إيواء المساجين في ظروف ملائمة، بعيدة عن الرطوبة، دافئة ومضيئة.

المادة السادسة والعشرين(26):

ضرورة كفاية الوجبة الغذائية اليومية للسجين من حيث الكم والكيف والتنوع وهذا للحفاظ على التوازن الصحي للسجين.

المادة السابعة والعشرين(27):

توفير الألبسة والأحذية للسجين والبياضة.

المادة الثلاثين(30):

توفير العلاج الضروري للسجين وكذا الوسائل الضرورية للحفاظ على الصحة الجيدة، والمصابين بحالات تستدعي علاج خاص أو عمليات جراحية أو استشفاء يجب نقلهم إلى مستشفى عسكري مؤهل لتقديم العلاج الكافي.

المادة التاسعة والعشرين بعد المائة(129):

تاخذ الدول الموقعة على هذه الاتفاقية الاجراءات التشريعية اللازمة لتسليط العقوبات الجنائية على الافراد الذين ارتكبوا أو اعطوا اوامر بارتكاب الافعال المحددة في المادة الموالية.

وتلتزم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية متابعة الافراد الذين الرتكبوا او اعطوا اوامر بارتكاب جرائم خطرة وتسليمهم للمحاكمة مهما كانت جنسيتهم. وبامكان هذه الدولة بحسب الحالات اذا كانت قوانينها تبيح لها تسليمهم للدولة الموقعة على هذه الاتفاقية اذا رغبت هذه الاخيرة في ذلك حيث تكون بحوزتها أدلة كافية.

في كل الاحوال يستفيد المتهمون من كل الضمانات القانونية وحرية الدفاع.

المادة الثلاثين بعد المائة(130):

فالجرائم الخطرة التي أشارت لها المادة السابقة هي:

القتل العمدي، التعذيب، معاملة اللاانسانية، النفي غير الشرعي، الاعتقال غير الشرعي، حرمان الشخص من حقه في المحاكمة العادية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، القتل الجماعي.

ملحق رقم:26/ اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بتاريخ 26 نوفمبر 1968:

المادة الأولى(01): الجرائم التالية غير قابلة للتقادم مهما كان تاريخ إرتكابها:

أ- جرائم الحرب مثلما هي معرفة في قانون المحكمة العسكرية الدولية "لنورنبورغ" ل08 أوت 1945 والمصادق عليها بالقرار3 (I) و95 (I) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 فيفري 1946 و11 فيفري 1946، وخاصة الجرائم الخطرة المحددة في في اتفاقية جنيف الأربعة 12أوت 1949المتعلقة بحماية ضحايا الحرب.

ب- جرائم ضد الإنسانية سواء ارتكبت أثناء السلم أو الحرب مثلما هي معرفة في قانون المحكمة العسكرية الدولية "لنورنبورغ" ل08 أوت 1945 والمصادق عليها بالقرار3 (I) و95 (I) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 فيفري 1946 و11 فيفري 1946، مثل الهجوم المسلح أو الأفعال اللاإنسانيةوكذا إبادة الجنس حسبما هي معرفة في اتفاقية محاربة ومعاقبة جريمة إبادة الجنس 09 ديسمبر 1948، حتى وإن كانت لا تشكل جريمة في القانون الداخلي للدول.

المصدر: رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، (الملاحق)، ص ص 269- 277.

ملحق رقم:27/ خريطة بلدية مسيلة المختلطة.

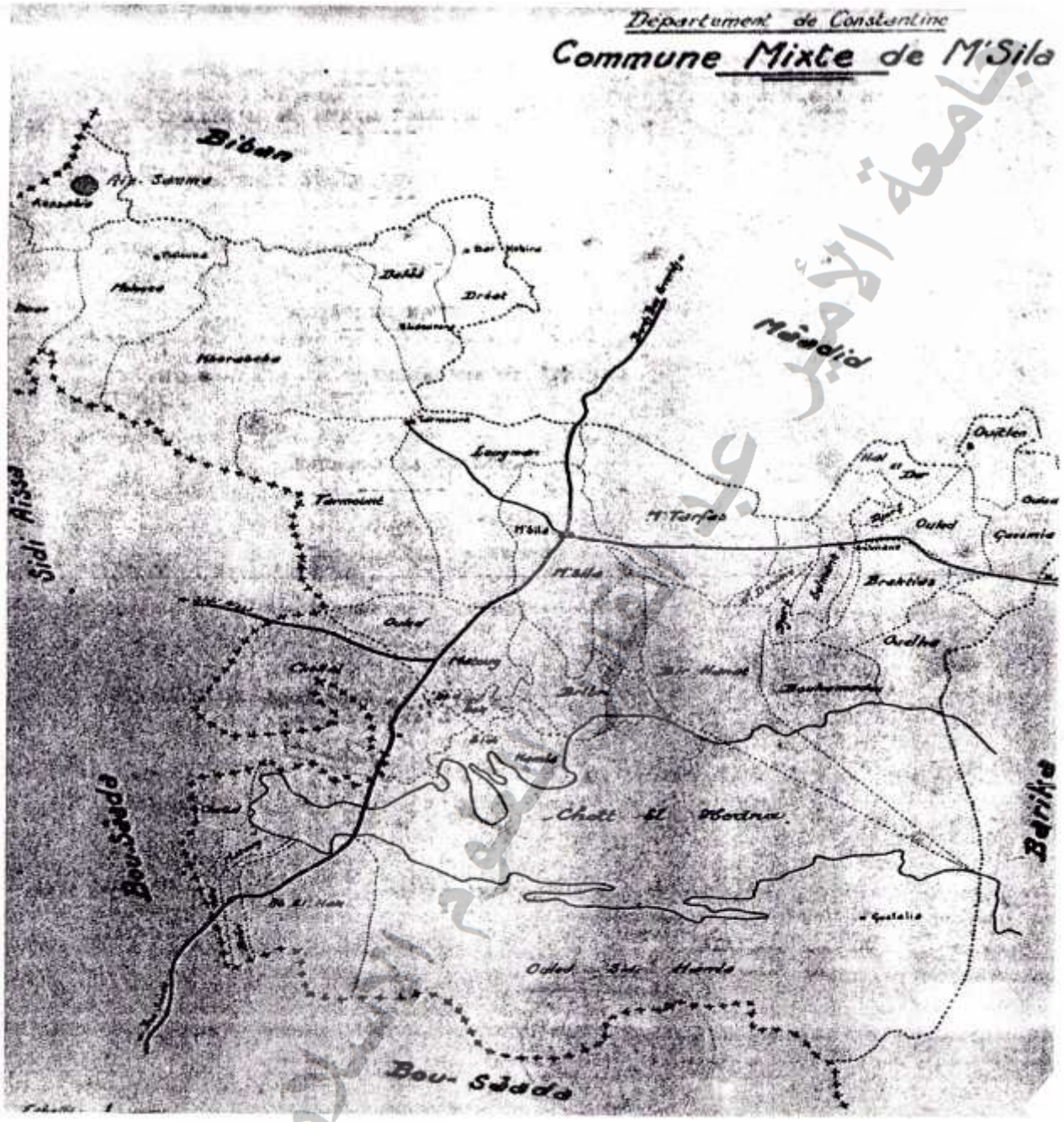

المصدر: -Service des Archives de Constantine, Notices sur les communes du département de Constantine, Boite N°06.

الملحق رقم: 28 /

المصدر: ولاية المسيلة.

الملحق رقم:29/

الخريطة المعلمية التاريخية لولاية المسيلة
إبان الثورة التحريرية 1954-1962

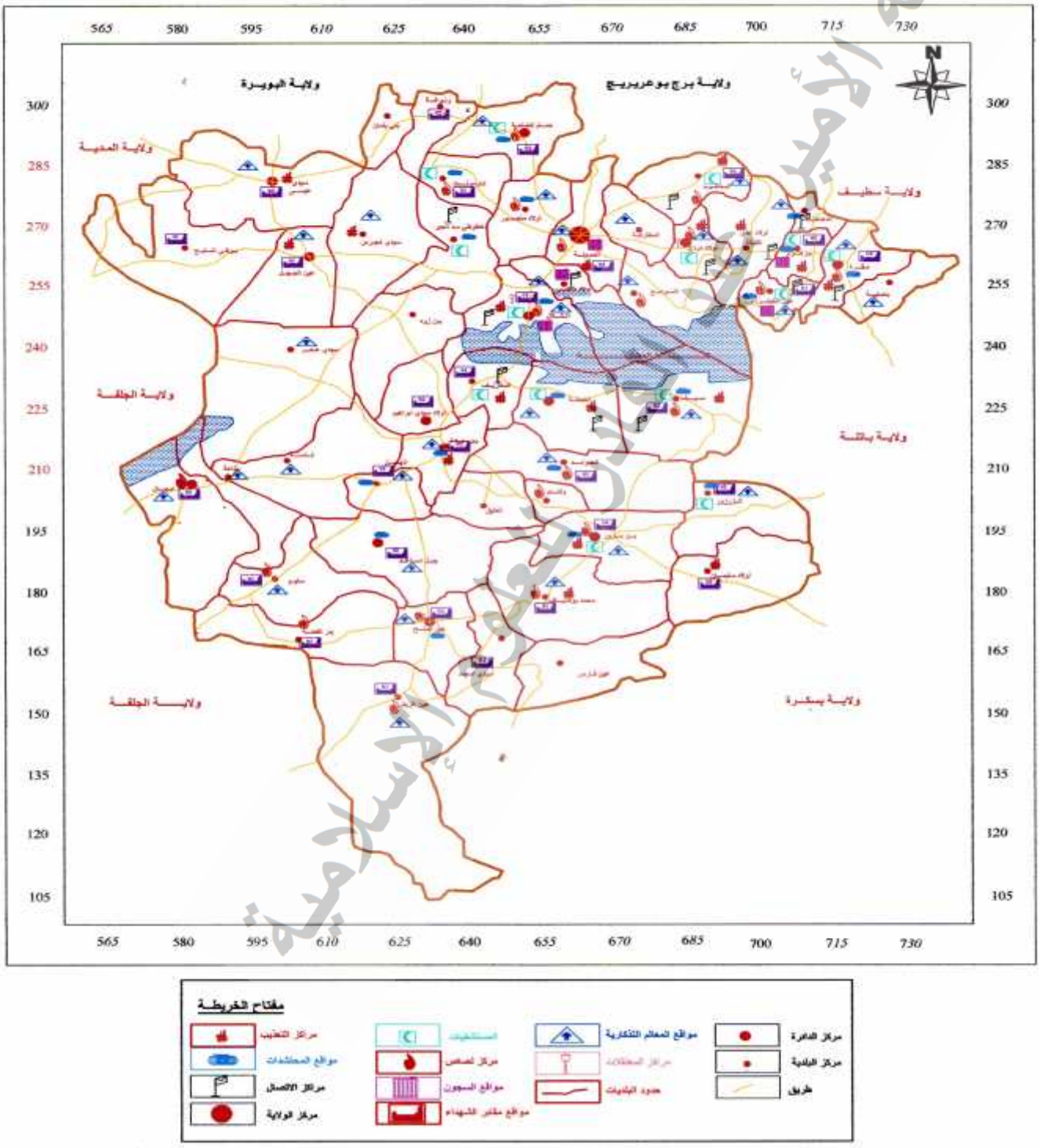

المصدر: منظمة المجاهدين لولاية المسيلة

المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

أ- الأرشيف:

- A.C..M M, Boite N° 90, Dossier N° 01.
- A.C.M.M, Boite N°144, Dossier N°01.
- A.C.M.M, Boite N° 98, Dossier N° 01.
- A.C.M.M, Boite N°147, Dossier N°01
- A.C.M.M, Boite N°37, Dossier N°04.
- A.C.M.M, Boite N°99,Dossier N°04.
- A.C.M.M, Boite N°257, Dossier N°01.
- A.C.M.M, Boite N°194, Dossier N°03.
- A.C.M.M, Boite N°42, Dossier N°01.

-Service des Archives de Constantine, Notices sur les communes du departement de Constantine, Boite N°06.

ب- وثائق مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية المسيلة.

ج- التقارير:

01- التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، 14 جويلية 1987.

02- منظمة المجاهدين لولاية المسيلة، الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية للمرحلة الممتدة ما بين 20أوت 1956 إلى نهاية 1958 المنعقدة بتاريخ 1984/10/01.

د- الشهادات الحية:

01- بن زيان العمري المدعو(فايد)، أجري الحوار، بمقر سكناه ببلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة، بتاريخ 21 فيفري2011.

02- زيتوني محمد، أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 25 جوان2010.

03- حاج حفصي محمد المدعو (الحواس)، أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري.2011

04- لبوخ السعيد، أجري الحوار، بمقر سكناه ببلدية عين الخضراء ولاية المسيلة، بتاريخ 17 جانفي 2011.

05- مجاهد المداني، أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري 2011

06 – مويسات رمضان، أجري الحوار، بمقر سكناه ببلدية مسيف ولاية المسيلة، بتاريخ 28 جانفي 2011.

07 – ميلي أحمد، أجري الحوار، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي 2010.

08- سعدي الحسين، أجري الحوار، بمقر سكناه بالجرف بأولاد دراج، بتاريخ 25 جوان .2010

09 – عمرون محمد، أجري الحوار، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي 2010.

10- عطوي عمار، أجري الحوار، بمقر ناحية المجاهدين بأولاد دراج ولاية المسيلة، بتاريخ 25 ماي .2010

11- عريوة قانة، أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري .2011

12- شبيرة محمد، أجري الحوار، بمقر سكنى المجاهد مويسات رمضان ببلدية مسيف، بتاريخ 28 جانفي2011.

13- ثامر محمد، أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 25 جوان 2010.

هـ- الكتب باللغة العربية:

01- أوساريس بول، **شهادتي حول التعذيب ، مصالح خاصة، (1957-1959)**، ت: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

02- بن نادر الطيب، **الجزائر حضارة وتاريخ، الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف**، دار الهدى، عين مليلة، 2008.

03- بن القبي صالح، **عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

04- بن عتيق محمد الصالح، **أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.

05- بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات سي لخضر**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000.

06- كافي أحسن بن بلقاسم، **نزيل المعتقلات (1955- 1962)**، مطبعة الوليد، الجزائر، 1985.

06- ملاح عمار، **وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس (الناحية الثالثة) بوعريف**، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، دار الهدى، عين مليلة، 2003.

07- عزوي محمد الطاهر، **ذكريات المعتقلين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

08- علاق هنري، **مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال**، ت: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

09- فرانتز فانون، **معذبو الأرض**، ت: سامي الدروبي- جمال الأتاسي، ط03، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.

10- فرانتز فانون، **سيكولوجية ثورة**، ت: ذوقان قرقوط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

11- فرانتز فانون، **من أجل إفريقيا**، ت: محمد الميلي، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،(ب.ت).

12- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج01، دار البعث، قسنطينة، 1991.

13- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج03، دار البعث، قسنطينة، 1991.

و- الكتب باللغة الأجنبية:

01-Cornaton (Michel), **Les Camps de regroupement de la guerre d'Algérie**, l'Harmatton, Paris, 1998.

02-Courrière (Yves), **La guerre d'Algérie – Temps de leopars**, édition rahma, Alger, 1993.

03-Chikh (Slimane), **L'Algérie en armes ou Le temps des Certitudes**, 2eme édition, Casbah éditions, Alger, 1988.

04-Naquet (Pierre Vidal), **La raison d'Etat,**Texte publiés, par le comité maurice audin, Les édition de Minuit, Paris, (S.D).

05-Naquet (Pierre Vidal), **Les crimes de I'armée française**, Librairie François Maspero, Paris, 1975.

06-Rocard (Michel), **Rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie**, édition Fayard, 2003.

07-Simon (Pierre Henri), **Contre la torture**, édition du Seuil, Paris, 1957.

08-Teguia (Mohamed), **L'Algérie en guerre**, O.P.U, Alger, (S.D).

ز- الجرائد الرسمية:

- B.O.G.G.A, Année 1884, N°952.
- B.O.G.G.A, Année 1884, N°952.
- B.O.G.G.A, Année 1905, N°1771.

ح- الجرائد:

- جريدة البصائر، العدد 324، بتاريخ 25 جوان 1955،ج12.

- **جريدة البصائر**، العدد 321، بتاريخ 03 جوان 1955،ج12.
- **جريدة المجاهد**، العدد 14، بتاريخ 1957/12/15، ج01.
- **جريدة المجاهد**، العدد 59، بتاريخ 1960/01/11، ج02.
- **جريدة المجاهد**، العدد 90، بتاريخ 1961/02/27، ج03.
- **جريدة المجاهد**، العدد 12، بتاريخ 1957/11/15، ج01.
- **جريدة المجاهد**، العدد 55، بتاريخ 1959/11/16، ج02.
- **جريدة المجاهد**، العدد 19، بتاريخ01 /1958/03، ج01.
- **جريدة المجاهد**، العدد 43، بتاريخ01 /1959/06، ج02.
- **المقاومة الجزائرية**، العدد 10، بتاريخ 03/25/ 1957.

ثانيا: المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية:

01- بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج02، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.

02- بومالي أحسن، **إستراتجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،(ب.ت).

03- بوالصفصاف عبد الكريم، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، (1954-1962)**، مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية سطيف، 1998.

04- بجاوي محمد، **الثورة الجزائرية و القانون 1960- 1961**، ت: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، (ب.ت).

05- بوسلطان محمد – بكاي حمدان ، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية، للكتاب، الجزائر، 1986.

06- بزيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال اوساريس**، دار هومة، الجزائر، 2002.

07- بيريه فرانسواز، **نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر** (1954 – 1962)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر، 2007.

08- البزايغة خالد رمزي، **جرائم الحرب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي**، ط1، دار النفائس، الأردن، 2007.

09- جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس بباتنة، **شهداء منطقة الأوراس 1954- 1962**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2002.

10- الجنيدي خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج3، منشورات المركز الوطني للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

11- درواز الهادي، **الولاية السادسة التاريخية- تنظيم ووقائع - (1954-1962)**، دار هومة، بوزريعة، 2002.

12- الدباس علي محمد، علي عليان محمد أبو زيد، **حقوق الإنسان و حريته**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

13- وزارة المجاهدين، **من يوميات الثورة الجزائرية 1954- 1962**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة، 2005.

14- زروال محمد، **الحياة الروحية في الثورة الجزائرية**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

15- الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1 ، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.

16- الحنفي عبد المنعم، **موسوعة الطب النفسي**- الكتاب الجامع في الاضطرابات النفسية وطرق علاجها، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

17- طلاس مصطفى – العسلي بسام، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984.

18- مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، مطبعة بلوتو، الجزائر، 2009.

19- نجادي بوعلام، **الجلادون 1830-1962**، ت: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007.

20- سعد الله عمر، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، (ب.ت).

21- عميراوي أحميدة، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004.

22- عميراوي أحميدة، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى، عين مليلة، 2004.

23- عمراني عبد المجيد، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة كنزة، باتنة، (ب.ت).

24- العسلي بسام، **الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

25- فهاد الشلالدة محمد، **القانون الدولي الإنساني**، منشأة المعارف، القاهرة، 2005.

26- فرحات عبد الكريم، **أسرى الحرب عبر التاريخ**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1979.

27- رشيد زبير، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

28- شريط لخضر وآخرون، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 الجزائر، 2007.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

01-Ageron (Charles Robert), **Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1979)**, 7eme édition, p.u.f , Paris, 1980.

02-Association Historique et culturel du11/12/1960, L'enfer du Camp Morand, Alger, 2009.

03-Boussalham (Hamid), **Quand la France torturait En Algérie**, Edition Rahma, Alger, 2001.
04-Badjadja (Abdel Karim), **Notices sur les communes du département de Constantine,** Service des Archives de la wilaya de Constantine, Boite N°06, Archives I-R, Cartothèque mise a jour en 1977.
05- Barrât (Denise et Robert), **Algérie 1956, Livre Blanc Sur répression, Texte et documents**, éditions barzakh, Alger, 2001.
06-Meynier (Gilbert), **Histoire Intérieure, du FLN,** 1954 -1962, Casbah Editions, Alger, 2003.
07-Stora (Benjamin), **Algérie, Histoire Contemporaine(1830-1988)**, édition Casbah, Alger, 2004.
08- Thenault (Sylvie), **Un drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie**, préface de Jean Jaque Beeker, postface de Pierre Vidal Naquet, édition la Découvert, Paris, 2004.

د- المقالات:

01- أمقران الحسيني عبد الحفيظ، " أسلوب التصدي للحرب النفسية ضد الاستعمار الفرنسي"، **مجلة أول نوفمبر**، مجلة فصلية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين العدد 138، سنة 1992، ص 39.
02- ب بوعلام، " التعذيب خلال الثورة الجزائرية "، **مجلة الجيش**، العدد 460، نوفمبر 2001، الجزائر، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، ص 05.
03- بلغيث أحمد، ذكريات مناضل في المحتشدات، **مجلة أول نوفمبر**، العدد26، سنة 1978، ص 26.
04- بومالي أحسن، " مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، **مجلة المصادر**، مجلة فصلية، تصدر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8، ماي 2003، ص 63.
05- بومالي أحسن، " التمدن الفرنسي في فن التعذيب"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 31، الجزائر، سنة 1978، ص 26.
06- بوالطمين مصطفى، " كفاح ومواقف "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 68، سنة1984، ص ص 38 - 45.

07- بلغيث محمد الأمين، " موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب و السجون والمحتشدات أثناء الثورة التحريرية "، **مجلة المصادر**، العدد 05، صيف2001، ص ص 187- 196.

08- بن الطاهر علية عثمان، لقاء مع الشاعر محمد الشبوكي، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 68، سنة 1984، ص 103.

09- بركاتي السحمدي، " فيلا الشهيد أحمد بديار التي حولها الاستعمار إلى مركز تعذيب"، **جريدة الأخبار**، العدد199، بتاريخ 12 نوفمبر2007، ص 05.

10- بصيود الطاهر، " قانون العار في تمجيد الاستعمار"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 168، جويلية 2006، ص 23.

11- ب، عيسى،" بنيامين سطورا يتهم من قسنطينة (فرانسوا ميتران متورط في جرائم إعدام الثوار الجزائريين)"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 3108، 07 نوفمبر 2010، ص 05.

12- **جريدة النهار**، النهار تنشر مضمون ملف سري حول جرائم الإحتلال الفرنسي خلال الثورة – المخابرات الأمريكية تكشف سجون فرنسا السرية بالجزائر-، العدد975، 26 ديسمبر2010، ص 05.

13- **جريدة الخبر اليومية**، "ضابطان سابقان في الجيش الفرنسي يزوران الجزائر للكشف عن مراكز تعذيب سرية"، العدد 5810، 2009/11/06. ص 05.

14- جان لوك رينودي، " ضيعة أمزيان، تحقيق حول مراكز التعذيب خلال الثورة "،ت: جروة علاوة وهبي، **جريدة اليوم**، 12 ماي 2000، ص 09.

15- الدرعي محمد، " فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية "، **مجلة الرؤية**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 03، سنة 1997، ص ص181 – 193.

16- ولد خليفة محمد العربي، " المذابح الكولونيالية في الجزائر"، **مجلة الجيش**، العدد 424، نوفمبر1998، ص 22.

17- ز. فتيحة، " الأستاذ عمار سايحي مختص في القانون الدولي: المشروع يمنح الدولة الجزائرية حق المتابعة القضائية الفردية لمجرمي الحرب"، **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد584، من 05 إلى11 ماي 2010، ص 06.

18- زقادة الشاذلي، " معتقل الجرف أراده المستعمر سجنا للأحرار فحولته إرادة التحدي إلى رمز للتلاحم والعمل النضالي"، **جريدة النصر**، 03 أكتوبر1984، ص 12.
19- حداد سعاد – خامس سامية، من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، **مجلة المصادر** العدد05، صيف2001، ص ص 203 – 220.
20- ح. ص، " مصور الجيش الفرنسي، مارك غرانقير يقدم شهادته للخبر (ضباط فرنسيون كانوا ينعتون الجزائريين بالحيوانات وعلى استعداد لإبادتهم) "، **جريدة الخبر**، العدد 6053، 11جويلية 2010، ص 19.
21- ياحي محمد، "سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة "، **مجلة المصادر**، العدد 13، سنة 2006، ص ص281 – 291.
22- يس حميد، " محمد القورصو يفسر التراجع عن إصدار قانون تجريم الاستعمار (أشتم رائحة صفقة بين المسؤولين في الجزائر وفرنسا)"، **جريدة الخبر**، عدد يوم 27 سبتمبر2010، ص 05.
23- كواتي مسعود ، " فرنسا وممارسات التعذيب في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، مجلة المصادر، العدد05، صيف2001، ص ص 225– 226.
24- لونيسي إبراهيم، "الجميلات الثلاث"، **مجلة حولية المؤرخ**، تصدر عن اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 2، الجزائر، 2002، ص 410.
25- مرمول محمد الصالح ، " نشاة مدينة المسيلة وتطورها "، **مجلة سيرتا**، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 04، ديسمبر 1980، ص ص 28– 30.
26- مراح نور الدين، الشاعر محمد الشبوكي يروي قصة كتابة النشيد الثوري (جزائرنا يا بلاد الجدود)، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 24، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص71.
27- **مجلة أول نوفمبر** (قسم التحرير)، "عار فرنسا في الجزائر"، العدد 168، جويلية 2006، ص 24 – 29.
28- مديرية السياحة لولاية المسيلة، **مونوغرافيا ولاية المسيلة**، 2008، ص 03.
29- سي يوسف سامي،" مشروع لإنشاء هيئة دولية لمطالبة فرنسا بالاعتذار وتعويض مستعمراتها"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد3128، 29 نوفمبر 2010، ص 05.

30- عباس محمد، " التعذيب..متى يصبح جريمة ضد الإنسانية "، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 2827، 20 جانفي 2010، ص 21.
31- عزوي محمد الطاهر، " المعتقلات في الجزائر إثناء الثورة التحريرية ودور ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات"، **مجلة التراث**، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 03، 1988، ص ص 73 – 135.
32- عزوي محمد الطاهر، " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية- معتقل قصر الطير- " **مجلة التراث**، العدد04، سنة 1989، ص ص 154- 233.
33- عميور بشير، " أسرى الحرب بين القوانين الدولية والقيم الإنسانية "، **مجلة الجيش**، العدد477، أفريل 2003، ص ص 23 – 26.
34- عيساني علي، " جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد172، ديسمبر2008، ص 25.
35- العايب علاوة، " الجوانب القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر"، **مجلة الجيش**، العدد 394، ماي 1996، ص ص 09- 15.
36- فيلالي مختار، " فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية "، **مجلة التراث**، العدد 05، ص ص 47 – 63.
37- الصديق محمد الصالح، " البطولة والتعذيب في الجزائر خلال ثورة التحرير"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 168، جويلية 2006، ص ص35 – 42.
38- ريش رتيبة – ب. بوعلام، " التعذيب...ممارسات يائسة لقمع الثورة "، **مجلة الجيش**، العدد496، نوفمبر2004، ص ص 13- 16.
39- شبلي.ع، " من فضائع الاستعمار في معتقل قصر الطير، جرائم فاقت كل التصورات"، **مجلة الجيش**، العدد 341، ديسمبر 1991، ص ص 08 – 09.
40- ش. فيصل، " شهادات واعترافات فرنسية "، **مجلة الوحدة**، العدد 516، من 16 إلى 22 ماي 1991، ص ص 31- 34.
41- شريفي بوعلام ، " العلاقات الجزائرية بين الإرث التاريخي وتطلعات المستقبل"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد173، نوفمبر2009، ص ص 16 – 19.
42- شرف الدين أحمد رضوان ، " التعذيب: قراءة في جريدة المجاهد(1957 – 1962) "، **مجلة المصادر**، ،العدد 8، ماي 2003، ص ص 19 –31.

43- خلاصي محمد ، " صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد34، 1979، ص .32

44- خلاصي علي ، أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954- 1962، **مجلة التراث**، العدد 07 (عدد خاص بالذكرى الأربعين لثورة نوفمبر 1954- 1962)، نوفمبر 1994، ص ص 181 - 213.

هـ الرسائل الجامعية:

01- بيرم كمال، **بلدية المسيلة المختلطة (1885-1945)، دراسة إجتماعية وإقتصادية**، رسالة ماجستيير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2006.

02- صحراوي بلقاسم، **معتقل قصر الطير 1956-1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2005/.2006

03- رماضنة جعفر، **أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية- الولاية التاريخية السادسة نموذجا-**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2005/.2006

04- شمبازي محمد، **المحتشدات بولاية سطيف،محتشد بازرسكرة رقم 05 نموذجا** (1954- 1962) رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة،2008/2007.

و- المعاجم:

- مرتاض عبد المالك، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

ز- المراجع الإليكترونية:

01- Thenault Sylvie, Personnel et Internés dans les Camp Françaises de la Guerre d'Algérie, Entre Stéréotypes Coloniaux et Combat pour L'indépendance, Politix 2005/1, N°69, p67, Disponible sur **http//www.carin.info/article**. Php? ID REVUE.

02-Le Monde,19 Mai 2001, In Internet**, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962)**.

03- Le Monde, 23 Novembre 2000, In Internet**, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962)**.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام

(أ)

أوساريس بول: 27، 30، 102، 119، 121.
أودان موريس: 112.
أحريز إغيل لويزة: 120.
أندري جوليان شارل: 113.
إدغار فور: 08.
الأشرف مصطفى: 10.
آيت أحمد حسين: 10، 120.

(ب)

بديار أحمد: 72.
بارالانج غاستون: 52.
بيشو جاك: 07.
باجيو: 72.
بومعزة بشير: 28، 121.
بوحيرد جميلة: 28، 31.
بوباشا جميلة: 28.
بومنجل علي: 30، 102.
بوعزة جميلة: 31.
بوقادوم مسعود: 45.
بوخشم محمد: 62.
بن بلة أحمد: 10.
بومدين هواري: 108.
بوضياف محمد: 10.
بن مهيدي العربي: 102.
بريتو: 55.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بورزق عمار: 91.
بورقعة لخضر: 29.

بورجيس مونوري: 106.
بوردي كلود: 113.
بوتفليقة عبد العزيز: 120.
بابون موريس: 121.
بيجار: 114.

(ج)

جعفر مصباح: 62.
جفاليتي: 75.
جانسون فرانس: 109.
جوسبان ليونال: 111.

(د)

ديغول: 11.
دي بوس: 68.
ديستان جيسكار: 108.
دوفال: 115.
دوكس جاك: 79.
دولاري: 116.

(هـ)

هانس: 42.
هوفنا فيان ليون: 106.

(و. ز)

زيمان مخلوف: 56.

(ح)

حيحي المكي: 59، 62.

حاج حفصي المسعود: 84.
حاج حفصي محمد: 84، 91.
حيمر مبارك: 89.

(ط . ي . ك)

يحي عبد النور: 21.
كافي أحسن: 43.
كحالي الطاهر: 73.
كتفي شريف الحاج: 57.

(ل)

لعمارة رشيد: 30.
لاكوست روبار: 08، 10، 114.
لبوخ السعيد: 79.

(م)

مانديس فرانس: 03، 07، 08.
ميرة أحمد: 56
مجاهد المداني: 80، 87، 89.
ميلي أحمد: 71، 89.
مشتي السعيد: 92.
موسات رمضان: 73،81، 82، 88.
مناصرية علي: 56.
منصوري أحمد: 47.
ماسو جاك: 11، 102، 107، 114.
المقراني: 36.

(ن)

نيقريي: 37.

نوال مامير: 110.
ناكي بيير فيدال: 109.
النعيجي أحمد: 89.
نغار بيير: 115.

(س)

سوستال جاك: 06، 08، 17، 52، 106.
سهايلية المختار: 56.
سامعي السامعي: 57.
سطورا بنيامين: 103.
سارتر جان بول: 112.
سيمون بيير هنري: 113.

(ع)

علاق هنري: 25، 111، 112.
عيسات إيدير: 29.
عزوي محمد الطاهر: 44.
عطوي عمار: 73، 82.
عريوة قانة: 73، 80، 81.
عمرون محمد: 77، 85.

(ف)

فانون فرانتز: 87.
فرانسوا ميتران: 02،103، 105، 108.
فرانسوا موریاك: 111.
فيلتين: 116.

(ص. ق)

قريش مليكة: 28.
قرين الذوادي: 69.
قورصو محمد: 121.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ر)

رؤول سالان: 11، 115.

روجيه ويليام: 105.

روبار هو: 110.

(ش)

شاسني: 70.

شبوكي محمد: 57، 59.

شوفالي جاك: 02.

شال موريس: 11.

شيراك جاك: 111.

شبيرة محمد: 78.

(ت. ث)

ثامر محمد: 73، 78، 81: 85، 90، 91.

(خ. ذ. ض. ظ. غ)

خيضر محمد: 10.

غطاس عبد المجيد: 57.

غي مولي: 08.

غريمز ماكسيم: 110.

غرنقير مارك: 102، .

غضبان علاوة: 90.

غابيل: 116.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأماكن

(أ)

ألمانيا: 07.
آفلو: 17، 18، 20.
إيطاليا: 124.
أولاد سيدي علي: 29.
أولاد ماضي: 36، 37، 38، 39.
أولاد دراج: 37، 38، 49، 65، 69، 75، 77.
أولاد منصور: 38، 65، 75، 80، 83.
أولاد ضاعن: 38.
أولاد معتوق: 39.
أولاد عدي لقبالة: 65.
أولاد حناش: 39.
أمريكا اللاتينية:111.
الأوراس: 06، 07، 08، 14، 15، 20، 40. 41، 43، 52، 66.
الأغواط: 20.

(ب)

باريس: 94.
بجاية: 06، 36.
برج منايل: 22.
برج بوعريريج: 38، 39، 67، 70.
بني مسوس: 23.
بني بهدل: 23.
بني يلمان: 38، 65.
بن صوشة: 69، 75، 79، 83.
بوفاريك: 05.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بوزريعة: 23.
بوحمامة: 14.
بوسماعيل: 20.
بوسوي: 18.
بوغار: 24.
بوسعادة: 41.
بريكة: 37، 39.
البرواقية: 18، 19.
البليدة: 05.
البراكتية: 77.

(ج)

الجزائر: 05، 06، 08، 09، 11، 13، 17، 18، 19، 23، 24، 25، 26، 31، 42، 54، 65، 66، 76، 98، 100، 101، 103، 104، 105، 107، 114، 116، 123.
الجزائر العاصمة: 19، 20.
الجرف: 18، 21، 40، 43، 49، 50، 53، 54، 59.
الجلفة: 19.

(د)

الدريعات: 38، 75.
الدويرة: 19.

(هـ)

الهند الصينية: 77.

(و)

وهران: 08، 17، 18، 21، 23.
ونوغة: 65.
الونشريس: 07، 11، 15.
الولاية الثانية: 26.

الولاية السادسة: 40.
الولاية الثالثة: 40، 69.
ورقلة: 05.

(ز. ح)

حاسي مسعود: 05.
حمام الضلعة: 65، 68، 69.
الحضنة: 11، 36، 37، 50، 62.
الحامة: 23.
الحجاز: 35.

(ط. ي. ك. ل)

ليبيا: 124.

(م)

مشونش: 14،
مسيف:
ملوزة: 38.
المرسى الكبير: 06.
المدية: 18، 24، 29، 65.
المسيلة: 21، 23، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 49، 50 ،51، 61، 64، 67، 70، 72، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 81، 84، 88، 89، 100، 101، 102.
المغرب الأوسط: 35.
المغرب الأقصى: 36.
المغرب الأدنى: 36.
المعاضيد: 39، 48، 62، 91.
المطارفة: 38، 65.

(ن)

ندرومة: 23.
نورنبورغ: 96.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(س)

سطيف: 05، 23، 36، 50.

سكيكدة: 06.

سعيدة: 23.

سلمان: 82، 83.

سوق أهراس: 102.

ساقية سيدي يوسف: 100.

سيدي بلعباس: 20.

السانية: 05.

السوامع: 65، 75.

(ع)

عنابة: 05.

عزازقة: 23.

عين أرنات: 05.

عين لعمارة: 17.

عين وسارة: 19.

عين البيضاء: 23.

العلمة: 37.

(ف)

فرنسا: 02، 03، 05، 06، 07، 16، 32، 36، 98.

(ص)

الصحراء: 66.

(ق)

قسنطينة: 08، 17، 18، 23، 26، 38، 43.

قلتة السطل: 17.

قلعة بني حماد: 36.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قصر الأبطال: 23.
القبائل: 08، 15، 66.

(ر. ش)

شمال إفريقيا:
الشمال القسنطيني: 07، 11، 14، 15،
الشلال: 17، 21، 40، 41،42، 43، 44، 65، 74، 75،
الشمرة: 37،
الشفة: 65،

(ت)

تيبازة: 20.
تلمسان: 15.
تكوت: 14.
تلاغ: 20.
تبسة: 37، 92.
تارمونت: 65، 75.
تونس: 100.

(ث.خ)

خنشلة: 17.
خطوطي سد الجير: 41.
خميس مليانة: 29.
الخريشة: 38.

(ذ. ض. ظ. غ)

الضاية: 20.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

- **شكر وعرفان**
- **الإهداء**
- **قائمة المختصرات المستعملة**
- **المقدمة**
- **الفصل الأول: سياسة فرنسا القمعية إبان الثورة التحريرية:**
  - **المبحث الأول:** الدعم العسكري وإصدار القوانين الاستثنائية.....02
  - **المبحث الثاني:** إنشاء المحتشدات والمعتقلات.....13
  - **المبحث الثالث:** سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة.....25
- **الفصل الثاني: المعتقلات بالمسيلة:**
  - **المبحث الأول:** التعريف بمنطقة المسيلة.....35
  - **المبحث الثاني:** معتقل الشلال.....41
  - **المبحث الثالث:** معتقل الجرف.....49
- **الفصل الثالث: مراكز التعذيب بالمسيلة:**
  - **المبحث الأول:** أهم مراكز التعذيب بالمسيلة.....64
  - **المبحث الثاني:** نماذج من أساليب التعذيب الاستعماري بالمسيلة.....76
  - **المبحث الثالث:** انعكاسات التعذيب الاستعماري بالمسيلة.....86
- **الفصل الرابع: التعذيب الاستعماري أثناء الثورة التحريرية من منظور قانوني والمواقف المختلفة منه:**
  - **المبحث الأول:** التعذيب من منظور قانوني.....94
  - **المبحث الثاني:** الموقف الفرنسي..... 105
  - **المبحث الثالث:** الموقف الجزائري.....117
- **الخاتمة**..... 125
- **الملاحق**..... 128
- **قائمة المصادر والمراجع**.....159

فهرس الأعلام..... 172
فهرس الأماكن.....177
فهرس الموضوعات..... 182

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية